وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي لميلــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2014

مذكرة بعنــوان:

أثر التضخم على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة : الوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون - القرارم قوقة -

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:

- اسطمبولـــــي آدم
- زواغـي تقي الدين
- نابتـــي هشـــام

إشراف الأستاذ:

زموري كمال

السنة الجامعية: 2014/2013

الاستفتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم:

« اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2)

اقرأ وربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)»

صدق الله العظيم

الآيات 1-5 سورة العلق.

شکر و عرفان

كلمة شكر

في الحديث القدسي:

« عبدي لم تشكرني ما لم تشكر من قدمت لك الخير على يديه ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وأن أكمل صالحا ترضاه ».

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرفاننا وامتناننا إلى الأستاذ المشرف:

زموري كمال

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة والتي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما نحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل الخير.

كما نتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وإلى جل عمال المكتبة على مجهوداتهم وتعاونهم معنا.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لنا ذكر أسمائهم.

3DLAT.COM
pff.me

الإهداء

بسم اللـه الرحـمن الرحيـم

«اقرأ باسم ربك الذي خلق» الآية 1 سورة العلق

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك، إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي ونور بصري "محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى أغلى إنسانة في الوجود، إلى التي لا يوفي قدرها أي كلام وعمل، إلى من علمني وقوفها إلى جنبي كيف أنظر لغدي، إلى من منحتني من غير أن تسألني، إلى من ضحت بحياتها و آمالها من أجلنا، أمي الحنون "**عزيزة**" أدامها الله وحفظها من كل كرب.

إلى دليلي في زمن ضاع فيه الدليل، إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من حرم نفسه ليعطينا إلى من حمل هموم الدنيا وشقائها كي تكون لنا مكانة وشأن بين الناس، إلى من تحدى الصعاب ليوصلنا إلى ما نحن عليه، إلى تاج رأسي ودليلي أبي العزيز "**جمال الدين**" أطال الله في عمره.

إلى من ترعرعت وعشت بينهم ويلج بذكراهم فؤادي إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي " عبد المطلب، محمد شفيق، عبد الرؤوف، زكرياء" .

إلى كل من جمعتني بهم الأيام إخوتي في الله، إلى ذكريات الصداقة والأخوة البعيدة الذين أحببتهم وأحبوني "أكرم، علي، نجيب، هيثم" وفقكم الله.

إلى أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الطور الجامعي جازاكم الله خيرا، إلى صاحبة القلب الطيب أختي التي ولدتها لي الأيام " زينب" وابنتها "يسرى".

إلى زملائي في الدراسة الجامعية و إلى كل من حمل لي ذرة ود في قلبه ولن أذكرهم لأن مكانتهم تتعدى حيز الورقة، إلى كل من يذكرهم قلبي ونسيهم قلمي...، إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد

إلى اللذان شاركاني في انجاز هذا العمل "هشام" و "تقي الدين".

آدم

الإهداء

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم: " وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما أن يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل والرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من أوصاني بهما ربي خيرًا، الغاليان على قلبي:

منبع الحنان ورمز العطاء التي كان دعاؤها رفيقي في كل طريق سرته و التي كانت دائما بجانبي ترعاني وتحرصني **أمي** حفظها الله: **فريدة**.

وإلى من تحمل مصاعب الحياة في سبيل سمونا الذي رباني وعلمني ولم يبخل عليا بشيء طوال مشواري الدراسي ومنحني الثقة بنفسي وكان مثلي الأعلى في الحياة

إلى الأعز على قلبي **أبي** حفظه الله: **علاوة**.

إلى أحن وأجمل وأعز إخوة: محمد، نور الدين، زينب، حسين.

إلى أساتذتي من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة.

إلى كل الأهل والأقارب خاصة الكتكوتة الصغيرة "تسنيم"، إلى كل الأصدقاء والصديقات الذين ساندوني خاصة: سامي،بلال، رامي،إياد، عنتر، محمد، "**سهير**"، عبلة، سلمى، روفية، يمينة، زينب، يسرى، أميرة، رقية، سمية.

إلى من رافقتني في مشواري الجامعي بحلوه ومره ومن تحملتني طوال هذه السنوات وعشت معها أجمل الأوقات إلى أختي وصديقتي ورفيقة دربي **جرادة بلقيس**.

إلى الذين يذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

أهدي هذا العمل المتواضع.

تقي الدين

إهداء

باسم الله بدأت ، وبالعقل فكرت، وبالقلم خططت...

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك, ولا يطيب النهار إلا بطاعتك, ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك, ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك, و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى ملاكي في الدنيا .. إلى من قال المصطفى الحبيب الهادي في حقها: "الجنة تحت أقدام الأمهات"..

إلى القلبان الفياضان بالحنان الذي ينبض في كل لحظة بالحب والرحمة..إلى من أعطتني دون سؤال..

إلى من فارق النوم جفونهما لترعياانني..وحرمتا نفسيهما لترضياني...إلى من ربتا فأحسنتا تربيتي...

إلى والدتاي: أمي التي أنجبتني " باية " وعمتي التي ربتني " جميلة " أمي الثانية.

رعاهما الله و أطال عمرها.

إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار..إلى من علماني العطاء دون انتظار..إلى اللذان دفعاني للمضي قدما رغم الصعاب..إلى من رسما شعار النجاح على قلبي وجعلاه وساما على صدري..إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي..

إلى من لم يبخلا علي بشيء...إلى من يعود لهما الفضل الوافي..إلى أغلى هدية ربانية والداي العزيزان..أبي الذي أحمل اسمه " لخضر" وزوج عمتي ومربيني "محمد"

رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه وتغمدهما برحمته التي وسعت كل شيء.

إلى كل عائلتاي إخوتي، أخواتي، أولاد وبنات إخوتي وأخواتي، أختي الصغرى مروة متمنيا لها النجاح في دراستها

إلى كل أفراد العائلة سواء من قريب أو من بعيد صغيرًا أم كبير. إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل الأصدقاء والصديقات: محمد، هارون، الصالح، بدر، حميدوا، حسين، عبد المومن، جابر، حسام حكيم...، عبد الستار، صابر، نذير، أيوب، محمد "باباي"، إلى كل من عرفتهم في المركز الجامعي ميلة: تقي الدين، آدم، رووف، يحي، أسامة، الصديق، لطفي، أمين، فاتح...، بلقيس، رميساء، بية، هاجر، فايزة، خيرة، آية، سميرة، ميمي، عبلة، يسرى، صفاء، فضيلة ...

إلى كل من نساه قلمي وذكره قلبي، أهدي هذا العمل المتواضع.

هشام

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	رسم بياني يوضح التضخم بسبب	8
2-1	رسم بياني يوضح التضخم بسبب زيادة العرض	9
3-1	رسم بياني يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار	13
4-1	رسم بياني يبين دالة الطلب على النقود لفريدمان	15
5-1	رسم بياني يبين التضخم الجزئي لكينز	17
1-3	مخطط يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم سمباك	93
2-3	مخطط يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة رياض قسنطينة "مجمع سميد"	94
3-3	الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية ڤرارم ڤوڤة	95
4-3	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية	96

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أسعار وكميات أربع سلع لسنتين مختلفتين	20
1-2	الميزانية في 12/31/ن	76
2-2	طبيعة المركز النقدي	78
3-2	صافي المركز النقدي	78
4-2	تعديل البيانات المنطوية على العناصر النقدية	79
1-3	كيفية توزيع العمال على مختلف مصالح الوحدة	91
2-3	الميزانية المقارنة في الأعوام 2011-2012	100-98
3-3	التحليل العمودي لقائمة الميزانية	102-101
4-3	التحليل الأفقي لقائمة الميزانية	104-103
5-3	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	107-106
6-3	تكوين مخصص لانخفاض قيمة الخزون	114

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنة المقارنة 2011	131-129
(2)	قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنة المقارنة 2012	135-133

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
قائمة الأشكال	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	V
فهرس المحتويات	VI
المقدمة	أ–و
1- إشكالية البحث	أ
2- فرضيات البحث	ب
3- أسباب اختيار البحث	ج
4- أهمية البحث	ج
5- أهداف البحث	ج
6- الدراسات السابقة	د
7- حدود البحث	د
8- منهج البحث	هـ
9- أدوات الدراسة	هـ
10- خطة البحث	هـ
11- صعوبات البحث	و
الفصل الأول: ظاهرة التضخم الاقتصادية	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: ماهية التضخم، أنواعه وأسبابه	3
المطلب الأول: مفهوم التضخم وخصائصه	3
المطلب الثاني: أنواع التضخم	4
المطلب الثالث: أسباب التضخم	7
المبحث الثاني: المدارس والنظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم	11
المطلب الأول: التضخم والتفسير الكلاسيكي	11
المطلب الثاني: التضخم والتفسير النيوكلاسيكي	14
المطلب الثالث: التضخم والتفسير الكينزي	16
المبحث الثالث: قياس التضخم، آثاره وسياسات مكافحته وعلاجه	18

المطلب الأول: طرق قياس التضخم..... 18
المطلب الثاني: آثار التضخم..... 22
المطلب الثالث: سياسات مكافحة وعلاج التضخم..... 28
خلاصة الفصل الأول..... 40
الفصل الثاني: أثر التضخم على القوائم المالية للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي.....
تمهيد الفصل الثاني..... 42
المبحث الأول: الأسس النظرية للتحليل المالي..... 43
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي..... 43
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي..... 45
المطلب الثالث: أدوات وتقنيات التحليل المالي..... 47
المبحث الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي..... 48
المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية..... 48
المطلب الثاني: القوائم المالية (في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد)..... 53
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية..... 66
المبحث الثالث: الأساليب المحاسبية والمالية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية..... 69
المطلب الأول: الآثار المحاسبية والمالية للتضخم على القوائم المالية..... 69
المطلب الثاني: أساليب مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة للحد من أثر التضخم على القوائم المالية..... 73
المطلب الثالث: أساليب مدخل التكلفة الجارية لعلاج التغيرات السعرية الخاصة للحد من أثر التضخم على القوائم المالية..... 79
خلاصة الفصل الثاني..... 83
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لانعكاسات التضخم على القوائم المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–.....
تمهيد الفصل الثالث..... 85
المبحث الأول: تقديم عام للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–... 86
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الأم " سمباك ".....
المطلب الثاني: لمحة حول مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–..... 88
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام..... 93

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–.....	98
المطلب الأول: التحليل العمودي والأفقي لقائمة الميزانية.....	98
المطلب الثاني: تحليل أرصدة جدول حسابات النتائج.....	105
المطلب الثالث: محددات التحليل العمودي والأفقي.....	111
المبحث الثالث: أثر التضخم على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–.....	112
المطلب الأول: أثر التضخم على عناصر قائمة الميزانية.....	112
المطلب الثاني: أثر التضخم على أرصدة جدول حسابات النتائج.....	114
المطلب الثالث: أسلوب تعديل البنود غير النقدية لقائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج....	115
خلاصة الفصل الثالث.....	117
الخاتمة.....	121-119
المراجع.....	
الملاحق	

المقدمة

مقدمة:

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط إذ كانت قيمة عملة المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة لزيادة كميته. لهذا فقد شغلت ظاهرة ارتفاع الأسعار أو التضخم بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، نظرًا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

إذ يعتبر التضخم من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام كبير من قبل متخذي القرار، لا سيما في الأقطار المتقدمة، تعتبر أدوات السياسة النقدية أكثر فاعلية للحد من التأثيرات السلبية التي يحدثها التضخم على الاقتصاد القومي، باعتباره ظاهرة نقدية تعزى إلى زيادة عرض النقود بنسبة أكبر من إمكانية الاقتصاد على زيادة الإنتاج، وتنعكس هذه الظاهرة على ارتفاع الأسعار، أي انخفاض القوة الشرائية للنقود، وذلك بسبب:

- وجود علاقة ارتباطية بين الزيادة في كمية النقود وارتفاع مستويات الأسعار؛
- الخوف على النشاط الاقتصادي والاجتماعي من آثار التضخم؛
- توجه الحكومات المختلفة إلى الاهتمام بآثار التضخم وتجنب المخاطرة عن طريق السياسات المالية والنقدية.

وعلى إثر ذكر آثار التضخم فهذه الأخيرة تنعكس بدورها على القوائم المالية للمؤسسة التي تعتبر الناتج النهائي لوظيفة المحاسبة وتتمثل أساسا في قائمة المركز المالي (الميزانية)، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية. ومن الطبيعي أن تتأثر النسب المالية المشتقة منها ومن ثم على مصداقيتها، كونها مقيدة في إبداء رأي مستخدمي القوائم المالية عند استخدام المعلومات التي تحتويها تلك القوائم في اتخاذ قراراتهم الهامة.

1- إشكالية البحث:

مشكلة هذا البحث لا تنحصر أساسًا في التعريف بالتضخم، ولا بتقديم السياسات المالية والنقدية لمعالجته وإنما تتعدى المشكلة إلى الناحية المحاسبية من أجل إعداد قوائم مالية سليمة.

لذا نرى من الضروري صياغة الإشكالية التالية من خلال التساؤل الرئيسي المتمثل في:

ما هي الآثار التي تنتج عن التضخم ؟ وما هي الأساليب المحاسبية لمعالجة أثره على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟.

وللإحاطة الكاملة بالموضوع يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب التضخم ؟ وما هي أهم أنواعه والنظريات المفسرة له ؟
- ما المقصود بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وتطبيق المعايير الدولية ؟ وما هي طرق تحليلها؟
- ما هي الانعكاسات التي تنتج عن التضخم فيما يخص القوائم المالية ؟
- كيف يؤثر التضخم على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–؟ وهل يمكن لهذه الأخير أن تحد من انعكاساته ؟.

2–فرضيات البحث:

لكي نجيب على الإشكالية ونتعمق في دراستها ونضع نهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في ما يلي:

- التضخم هو ارتفاع الأسعار؛
- يؤثر التضخم على صدق عناصر القوائم المالية حيث يشوه البيانات المالية والمحاسبية؛
- هناك العديد من السياسات المالية والنقدية والمحاسبية لمعالجة أثر التضخم؛
- تعاني مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة– من التضخم حيث يؤثر هذا الأخير على صدق نتائج قوائمها المالية.

3- أسباب اختيار البحث:

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع ومن الأسباب التي جعلتنا نختار البحث في موضوع أثر التضخم على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد نذكر ما يلي:

- رغبتنا الشخصية في الإطلاع على هذا الموضوع ودراسته؛
- قيمة وأهمية الموضوع؛
- نقص الدراسات في هذا المجال؛
- الرغبة في توسيع الموضوع وعدم حصره في الزاوية الاقتصادية والقياسية، وإنما دراسته من منظور الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي؛
- هذه المحاولة تأتي بوجه جديد من خلال تقديم الموضوع من ناحية مختلفة وهي طرح الموضوع في سياق النظام المحاسبي المالي الجديد (بالطبع هناك محاولات من قبل في هذا الشأن).

4-أهمية البحث:

نستمد أهمية دراستنا للتضخم والقوائم المالية على أنها دراسة تعريفية وتحليلية لهذه الظاهرة الاقتصادية التي تعتبر ظاهرة القرن بالتطرق إلى مختلف جوانب ظاهرة التضخم وكذا مسبباتها وآثارها.

ومن جهة أخرى تتمثل أهمية البحث في الموضوع كونه من المواضيع التي لا يعطى لها الأهمية الكافية في الإصلاحات والسياسات المطبقة في الجزائر.

5-أهداف البحث:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة حول أثر التضخم على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد فهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- محاولة التعرف على ظاهرة التضخم ومسبباتها وكذلك التعرف على مختلف عناصر القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد باعتبارها تغيرت مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني سابقا؛

- فهم نظريات التضخم والسياسات المتبعة في الحد من هذه الظاهرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي الذي قد يساعد المؤسسات الوطنية الجزائرية في تطوير مهاراتهم في مكافحة هذه الظاهرة؛
- الوقوف على الصفات التي يجب توافرها في القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- إبراز واقع المؤسسات الجزائرية في تعديل بيانتها المتأثرة بظاهرة ارتفاع الأسعار بمختلف الطرق المتوفرة.

6-الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به تأكد لنا ندرة البحوث الجامعية التي عالجت موضوع أثر التضخم على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد ومن أحدث هذه البحوث نذكر مايلي:

- حسين كركاشه، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

بالإضافة إلى مجموعة من الملتقيات الدولية والوطنية.

7-حدود البحث:

قصد التقيد بإطار البحث وضعنا مجموعة من الحدود بهدف تركيز جهودنا وعدم الخروج عنها، وهي تتمثل في مصطلحات، مكان وزمان البحث.

- فمن جانب مصطلحات البحث فهي تتمثل أساسًا في التضخم باعتباره متغيرا مستقلا، حيث ركزنا على دراسة أسبابه وطرق معالجته والنظريات المفسرة له، بالإضافة إلى القوائم المالية باعتبارها متغيرا تابعا، حيث قمنا بدراسة مفهومها في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وكيفية تأثير التضخم على القوائم المالية وطرق وأساليب معالجة هذا الأثر.
- أما من حيث المدى المكاني فقد وقع اختيارنا لإجراء الدراسة الميدانية على مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة– لولاية ميلة باعتبارها من أهم المؤسسات العمومية في الولاية.
- أما من حيث المدى الزماني للبحث فقد ركزنا بحثنا على دراسة الموضوع من الجانب النظري في الأشهر من فيفري إلى أفريل، ومن الجانب التطبيقي من شهر أفريل إلى شهر ماي.

8-منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع في القسم النظري على منهجين هما:

- المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف ظاهرة التضخم بدقة، وكذا القيام بالتحليل الموضوعي لمختلف الأسباب المؤدية لها والنتائج المترتبة عنها.
- المنهج الإحصائي الرياضي وذلك من خلال ربط مختلف المتغيرات في صيغة رياضية ليسهل حساب بض المقادير والنتائج كالمؤشرات والأرقام القياسية المتعلقة بالظاهرة.

أما في القسم التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة، أين وقع اختيارنا على مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–.

9-أدوات البحث:

قصد إنجاز البحث سواء في قسمه النظري أو التطبيقي، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات العلمية للحصول على المعلومات وتحليلها، ولعل أبرز هذه الأدوات ما يلي:

- المسح المكتبي: يتمثل في الإطلاع والاستعمال للمراجع والمصادر ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالموضوع، خاصة في مجال التعريف بظاهرة التضخم ونظرياتها وكذلك التعريف بالقوائم المالية.
- المقابلة: أجرينا عدة مقابلات مع مختلف الإداريين من مؤسسة مطاحن بني هارون إلا أنها لم تفي أو لم نستفد منها بالشكل المطلوب.

10- خطة البحث:

أما فيما يخص المنهجية التي اتبعناها في هيكلة البحث ووضع خطة له، فإننا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

حيث تناولنا في الفصل الأول لمحة عن ظاهرة التضخم الاقتصادية، وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، أين عالجنا في المبحث الأول ماهية التضخم، من حيث تعريفه وخصائصه أنواعه، وطرق قياسه، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى المدارس والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى قياس التضخم وآثاره ومختلف سياسات معالجته ومكافحته.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه أثر التضخم على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي، وقمنا بتقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث حيث ضم المبحث الأول الأسس النظرية للتحليل المالي من حيث التعريف به وأنواعه وأدواته...أما المبحث الثاني فكان موضوعه القوائم المالية في ضل النظام المحاسبي المالي الجديد وتم التطرق فيه إلى التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد والقوائم المالية وفقا لهذا النظام بالإضافة إلى أثر التضخم على القوائم المالية والأساليب المالية والمحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة حالة على مستوى الوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة– ، أين قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يعتبر كتقديم للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل القوائم المالية للمؤسسة أما المبحث الثالث فيعالج أثر التضخم على عناصر القوائم المالية للمؤسسة.

11- صعوبات البحث:

واجهتنا أثناء إعداد البحث عدة صعوبات لعل أهمها كان صعوبة جمع المعلومات حول موضوع القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي لنقص الكتب باللغة العربية التي تطرقت لهذا الموضوع باعتباره حديث النشأة.

أما في الجانب التطبيقي من البحث فقد واجهنا صعوبة في الحصول على القوائم المالية للمؤسسة خاصة القوائم الخاصة بالمدخلات والمخرجات مما أثرنا علينا في محاولة معرفة التغير في الأسعار بالإضافة إلى عدم تطبيق المؤسسة محل الدراسة للمحاسبة التحليلية مما صعب علينا كذلك تحليل جدول حسابات النتائج، وكذلك نقص خبرة موظفي قسم المحاسبة والمالية في التعامل مع النظام المحاسبي المالي الجديد.

كما واجهتنا صعوبات أخرى كضيق الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة، وذلك للتأخر في الموافقة على موضوع الدراسة من طرف الإدارة بالإضافة إلى كثرة مقاييس السداسي مع المذكرة مما أدى إلى حصول ضغوطات على الطلبة.

الفصل الأول:

ظاهرة التضخم الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة، فهو يشغل اهتمام الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وتؤثر في سلوكهم الاقتصادي، سواء كان في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري، وقد ترافقت مشكلة التضخم في نشوئها مع ظهور النقود الورقية والتوسع في الائتمان وما ترافق مع ذلك من عدم تغطية النقود بما يقابلها من المعادن النفيسة (كالذهب مثلا) أو بالعملات الصعبة.

ويبدو التضخم كظاهرة اقتصادية إحدى المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الاقتصاديات النامية في علاقتها التبعية للاقتصاديات المتقدمة على اعتبار أن التضخم هو أحد الظواهر اللصيقة بها. وسنتطرق في الفصل الأول إلى تفسير ظاهرة التضخم وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التضخم، أنواعه وأسبابه؛
- المبحث الثاني: المدارس و النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم؛
- المبحث الثالث: قياس التضخم، آثاره وسياسات مكافحته وعلاجه.

المبحث الأول: ماهية التضخم، أنواعه وأسبابه

لدراسة ظاهرة التضخم فإنه يتوجب علينا التعريف بها وإعطاء مفهومها وأنواعها، وأسبابها وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم التضخم و خصائصه

الفرع الأول: تعريف التضخم

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقى قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، فقد شمل مفهوم التضخم معاني وأنواع عديدة. حيث عرف البعض التضخم بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1].

فهذا التعريف نظر إلى التضخم من حيث أسبابه وبذلك يمكن أن يوصف بالجزئية والغائية والنسبية.

وعرف البعض الآخر التضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فزيادة الدخل يتبعها زيادة في الإنفاق فترتفع الأسعار ويحدث التضخم مادامت كمية السلع ثابتة[2].

وهذا التعريف لم يسلم من النقد أيضا لأنه يفترض ارتفاعا عاما في الأسعار نتيجة لارتفاع الدخل النقدي ولكن قد ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف يفسر هذا الارتفاع.

وعرف فريق ثالث التضخم بأنه "الارتفاع أو الزيادة في المستوى العام للأسعار"[3]، وهذا التعريف لم يسلم أيضا من النقد، لأنه لم يحدد المدة ولا النسبة اللازمة لاعتبار الارتفاع حالة تضخمية كما أنه أهمل السبب في ارتفاع الأسعار وركز على ظاهرة الارتفاع نفسها مع أنها نتيجة للتضخم وليست هي التضخم.

وعند تحديد مفهوم التضخم، نجد أن كثير من الباحثين والاقتصاديين يحصرون المفهوم في عملية ارتفاع الأسعار، وليكون ارتفاع الأسعار هو مؤشر على التضخم، وهو يجتمع فيه تعريف التضخم والمؤشر على التضخم وسبب التضخم.

ولكن ليس كل ارتفاع في الأسعار يعني التضخم، بل أن التضخم يعني:

---

[1] خالد أحمد سليمان شبكة، **التضخم وأثره على الدين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 9.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 10.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 11.

" الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار والذي يمكن احتسابه على أساس الأسعار القياسية لأسعار المستهلك"[1].

كما هو اتجاه تصاعدي في الأسعار بسبب وجود طلب فائض مقارنة بقصور جانب العرض...ولكي نعتبر أي حالة ارتفاع في الأسعار حالة تضخم فإنه من الضروري توفر الشروط التالية:

- أن تكون هناك زيادة بنسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار؛
- أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات وخاصة الضرورية والأساسية منها؛
- أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا.

الفرع الثاني: خصائص التضخم

من التعاريف السابقة نستنتج أن للتضخم خصائص نذكر منها[2]:

- **الارتفاع العام في الأسعار:** وهو ارتفاع سعر كل السلع والخدمات في كل من سوق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.
- **ارتفاع مستمر:** فإن الارتفاع الذي سيكون لمدة قصيرة لا يعتبر تضخم، بل يجب أن يكون الارتفاع لمدة زمنية طويلة.
- **فترة زمنية واحدة:** أي الارتفاع في فترات زمنية متقطعة لا يعتبر تضخم، ومن أهم خصائصه أن العملة النقدية تصل إلى قيمة لا تستطيع معها مواجهة موجة الغلاء في الأسعار والتكاليف.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

نظرا لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد النظريات التي عالجت موضوع التضخم، هذا مما يعني أن هناك أنواع متعددة للتضخم ولكل نوع أسبابه وأساليب معالجته، لكن على الرغم من ذلك التعدد، فإن هناك نوع من التداخل والتشابك بين تلك الأنواع إذ أن ظهور نوع معين من التضخم في نشاط معين قد يكون سببا لظهور نوع أو أنواع أخرى للتضخم. ويمكن تقسيم التضخم إلى عدة أقسام، وتختلف طبيعة التقسيم تبعا لوجهة النظر التي ينظر إليها للتضخم وفق الأسس التالية:

[1] محمد الزيود وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2009، ص: 281.

[2] أمينة مقيمح وآخرون، **تأثير التضخم على حجم النفقات العامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص: 7.

الفرع الأول: على أساس سرعة ارتفاع الأسعار

أولا: التضخم الزاحف: يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم المعتدل، ينظر إليه الاقتصاديون أنه ليس ضارا على الإطلاق، حيث يتميز هذا النوع بارتفاع بطيء و تدريجي في الأسعار وبمعدلات قد تتراوح بين 2-3 %سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، وقد يكون خطرا إذا ما استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة[1].

ثانيا: التضخم السائر : هو أن يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة مع التضخم الزاحف وهو أن ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10 % وتحديدا بين 30 % و40 % وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف.

ثالثا: التضخم الجاري: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون فيها التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100 %، وعليه فإن كانت الأسعار ترتفع سنويا بمعدل يزيد عن 10%يسمى التضخم الجاري[2].

رابعا: التضخم الجامح: يطلق عليه أحيانا بالتضخم المفرط، والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويظهر نتيجة للزيادة المفرطة و الحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي.

ويتميز هذا النوع بارتفاع حاد معدلات الأسعار (10% سنويا) يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف التي قد تؤدي إلى ارتفاع آخر في الأسعار، ويلاحظ في ظل هذا النوع من التضخم أن النقود تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية كونها كمستودع للقيمة وسياسة جيدة للتبادل، نظرا لتدهور قيمتها[3].

الفرع الثاني: على أساس العوامل التي تؤثر في عرض النقود وطلب السلع والخدمات[4]

أولا: الإفراط في عرض النقود: في هذه الحالة يكون هناك فائض في عرض النقود بالنسبة لكميات السلع والخدمات الموجودة وفقا لنظرية كمية النقد الكلاسيكية، وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد الكمية المعروضة من النقود أسرع من زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات، أي أن تكون هناك زيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي نتيجة زيادة مقدار المعروض من النقود.

---

[1] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2007، ص: 159.

[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص ص: 184-185.

[3] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

[4] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

ثانيا: تضخم التكاليف: هذا النوع يحدث عن عوامل الزيادة في التكاليف الحدية للإنتاج أو يحدث عندما يزيد دخول النقود وخاصة معدلات الأجور بنسبة أكبر من الدخول الحقيقية. ويحدث تضخم التكاليف نتيجة الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وبالتالي سيطالب العمال برفع الأجور فترتفع أسعار المنتجات ويستمر ذلك.

ثالثا: تضخم العجز: يحدث هذا التضخم عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل نفقاتها بالعجز من خلال خلق نقود دون تغطية، فالقوة الشرائية لدى أفراد المجتمع سوف تزداد ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار، وتلجأ إليه الحكومة عندما تكون الموارد المناسبة الأخرى غير متوفرة.

الفرع الثالث: على أساس مصدر التضخم

يفرق الاقتصاديون وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما[1]:

أولا: التضخم المحلي: وهو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية، تتصل بمجموعة الاختلال الهيكلي والوظيفي في الاقتصاد القومي، والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة ذلك الاختلال.

ثانيا: التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم وخاصة المتخلفة، وهي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحتاج إلى استيراد كثير من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة إضافة إلى المواد الغذائية لمواجهة الطلب المتزايد خلال مراحل التنمية، ولما كانت الدول الرأسمالية المتقدمة تتعرض إلى موجات من التضخم وارتفاع الأسعار، فإن هذا ينعكس على أسعار صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة أسعار واردات الدول المتخلفة، وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات التي تدخل في صناعتها هذه الواردات مما يؤدي إلى انتشار التضخم وانتقاله إلى الدول المتخلفة.

الفرع الرابع: على أساس النطاق[2]

أولا: التضخم الشامل: يحدث هذا التضخم عندما ترتفع أسعار كل سلعة في الاقتصاد الوطني، وهو ظاهرة تضخمية عادية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا: التضخم الجزئي أو الوقتي: يحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعة من الأسعار ترتفع بسبب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة، أي عندما يكون العرض محدد نتيجة ظروف طبيعية ولا يمكن زيادته بسرعة، كتدهور بعض المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار بعض المنتجات

[1] أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 368-369.

[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188.

الصناعية في حالات الاحتكار، والرقابة المباشرة على الأسعار هنا قد تنجح إذا ما استخدمت بمهارة في تخفيض معدلات التضخم.

الفرع الخامس: على أساس التصرف الحكومي اتجاه الضغوط التضخمية[1]

أولا: التضخم الحر (المفتوح): عندما لا تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار فإن التضخم يسمى تضخما حرا أو مفتوحا، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف، أي عندما يتحرك جهاز الأسعار بشكل حر ليقوم بوظيفته فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات، وبالتالي فإن الأسعار تقوم بوظيفتها التاريخية بتوزيع العرض القليل من السلع ويكون ذلك على أساس المقدرة على الدفع.

ثانيا: التضخم المراقب: عندما تتخذ الحكومة من الإجراءات ما يوقف استمرار ارتفاع الأسعار فإن التضخم يكون مراقبا، وقد يتم ذلك عن طريق إتباع سياسات معينة مثل الرقابة على الأسعار، والخاصية الرئيسية للتضخم المراقب أنه يسعى لمنع التوزيع عن طريق الارتفاع في الأسعار ويستبدل ذلك بنظام توزيع قائم على أساس الرقابة، وعليه فإن إدارة الرقابة هي إحدى الخصائص الهامة للتضخم المراقب.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تختلف مصادر التضخم من حالة لأخرى ومن اقتصاد لآخر وحسب طبيعة كل حالة وطبيعة كل اقتصاد وظروفه وكذلك تختلف من وقت لآخر وبسبب اختلاف وجهات النظر الخاصة بهذه المصادر وقد لا يوجد سبب أو مصدر واحد للتضخم، وإنما قد توجد أسباب ومصادر عديدة له. وهو الأمر الذي يفسر اختلاف وجهات النظر التي تحاول تفسير التضخم نتيجة اختلاف أسبابه ومصادره تبعا لكل ذلك، ومن أهم هذه الأسباب نجد:

الفرع الأول: تضخم بسبب الطلب[2]

وهو التضخم الذي يكون مصدره وسببه الزيادة في الطلب النقدي الكلي بنسبة تفوق زيادة العرض الكلي والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود، وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات وما يترتب عليها من زيادة الإنفاق سواء كان ذلك الإنفاق استهلاكيا أو استثماريا أو إنفاقا حكوميا وبشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فإن تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار. وفي هذا المجال يمكن القول، أن معظم نظريات التضخم تعزو التضخم إلى فائض الطلب، حيث أن وجود فائض في الطلب على إحدى السلع قد يكون السبب المباشر لتغييرات أسعار السلع الأخرى، لهذا فإن الاختلافات بين النظريات المتعددة التي عالجت موضوع التضخم هي ليست اختلافات في

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

[2] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154-155.

الأصل أو جوهر المشكلة، بقدر ما هي اختلافات في التفاصيل. ويمكن توضيح التضخم الناجم عن زيادة الطلب بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1-1): رسم بياني يوضح التضخم بسبب الطلب

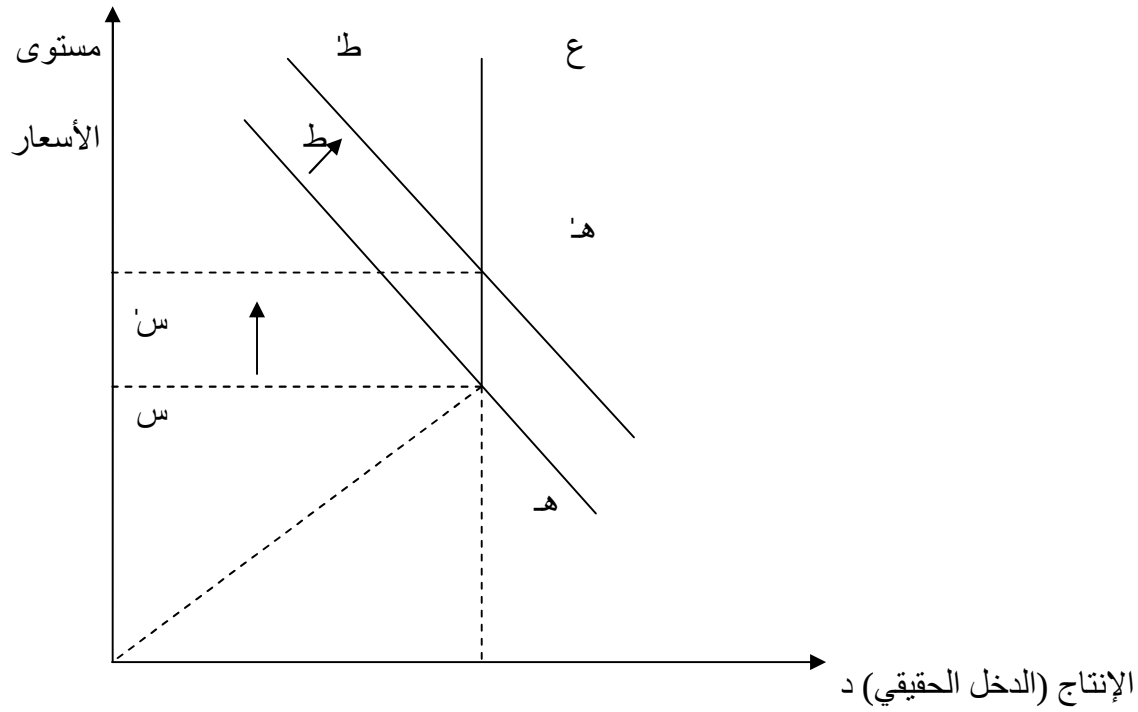

المصدر: محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

ففي هذا الرسم يمثل المنحنى (ع) العرض الكلي ويصبح هذا المنحنى غير مرن عند بلوغ مستوى الاستخدام الكامل (د) وعند النقطة (هـ) أما المنحنى (ط) فيمثل منحنى الطلب الكلي، ففي النقطة (هـ) التي تمثل نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي يتحدد المستوى العام للأسعار (س). وفي حالة ارتفاع الطلب من (ط) إلى (ط') مع بقاء العرض ثابتا، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من (س) إلى (س') ويتحقق المستوى التوازني الجديد في الاقتصاد في النقطة (هـ') بدلا من (هـ).

وقد يحدث هذا النوع من التضخم إما نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وما يترتب على ذلك من زيادة المعروض النقدي المتداول في السوق بنسبة تفوق نسبة المعروض السلعي الذي يعتبر ثابتا- كون الحالة تمثل حالة استخدام كامل- أو بسبب قيام البنوك التجارية وبموافقة البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية أو التوسع في خلق الائتمان، أو قد يعزى إلى قيام السلطات النقدية باعتماد سياسات نقدية تساعد على زيادة المعروض النقدي.

الفرع الثاني: تضخم بسبب زيادة العرض[1]

وهذا التضخم سببه ومصدره العرض، المرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج (العرض)، حيث أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح- حالة الاحتكار- بينما يلجأ العمال ومن خلال نقابات العمال إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأجور، وما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة الأجور، ومن أجل المحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح. وقد يعود التضخم بسبب زيادة العرض (ارتفاع تكاليف الإنتاج) إلى الأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية؛
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

وبناءا على ما تقدم ومن خلال ما أثبتته العديد من الدراسات الاقتصادية يمكن القول بأن سبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، قد لا يعود إلى زيادة الطلب أو إلى زيادة العرض (التكاليف)، وإنما يمكن أن يعزى إلى التأثير المشترك لكل من هذين المتغيرين. ويمكن توضيح التضخم بسبب زيادة العرض (تكاليف الإنتاج) بالرسم البياني التالي: **الشكل رقم (1-2): رسم بياني يوضح التضخم بسبب زيادة العرض**

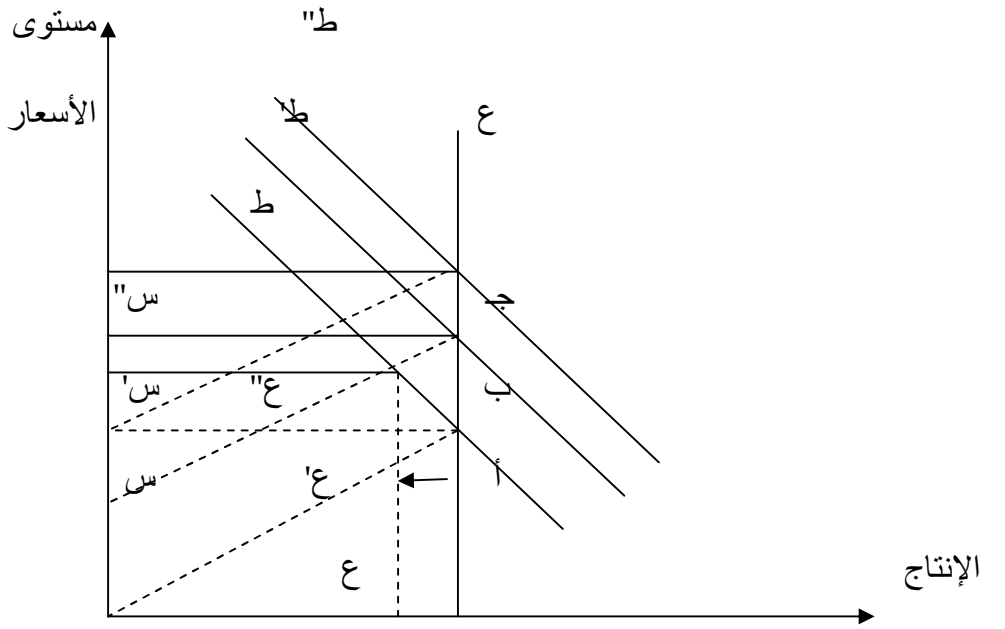

المصدر: محمود حسين وكاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[1] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

حيث تمثل المنحنيات ع،ع'،ع" منحنيات العرض الكلي والتي تظهر على التوالي الزيادة في التكاليف ومن ثم الارتفاع في الأسعار، وقد ينتقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى نتيجة للنفوذ والسيطرة الاحتكارية والذي قد تمارسه نقابات العمال والمنشآت الاحتكارية. فعند مستوى الاستخدام الكامل يكون الدخل الحقيقي هو (د) والطلب الكلي هو (ط) ومستوى الأسعار هو (س)، وعند انتقال منحنى العرض الكلي من (ع) إلى (ع') فسترتفع الأسعار من (س) إلى (س') وينجم عن ذلك بطالة بسبب قصور في الطلب الكلي وما يتبع ذلك من تباطؤ في النشاط الاقتصادي.

أما في حالة قيام الدولة باعتماد سياسات نقدية ومالية معينة تهدف إلى زيادة الطلب ومجابهة زيادة التكاليف والأسعار، فإن ذلك قد يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب من (ط) إلى (ط') ويتحقق التوازن الجديد في الاقتصاد.لكن لابد أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار من (س) إلى (س') وتصبح نقطة التوازن في الاقتصاد (ج) بدلا من (ب) ويصبح مسار الاقتصاد من (أ) إلى (ب) إلى (ج)، وفي حالة استمرار السلطات العامة في التدخل عن طريق استخدام بعض السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب، فإن ذلك قد يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي مرة أخرى إلى (ط") أن الاقتصاد سوف يتحرك من الوضع (ج) إلى الوضع (د) وهذا التحرك لابد وأن يعود إلى ارتفاع الأسعار إلى (س"). إن ارتفاع أسعار بعض السلع قد لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو ارتفاع أسعار النفط مثلا قد لا يمثل ذلك تضخما، لأن ارتفاع أسعار بعض السلع قد يرافقه انخفاض في أسعار سلع أخرى وهذا ما يؤدي بالتالي إلى استقرار المستوى العام للأسعار.

الفرع الثالث: التضخم الهيكلي[1]

يمكن القول بأن هذا التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إل التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي، تلك التغيرات التي تكون نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد يعزى سبب هذا النوع من التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي وبشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزا وانتشارا في اقتصاديات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون تضخما ناجما بسبب زيادة الطلب وليس بسبب زيادة العرض (تكاليف الإنتاج).

[1] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

المبحث الثاني: المدارس والنظريات الإقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم

لهذا المبحث أهمية خاصة نظرا لما سيعرض فيه من آراء مهمة تخص مفكري المدارس الاقتصادية ومحاولاتهم لتفسير ظاهرة التضخم، إذ سيتم التطرق في هذا المبحث لأهم النظريات المتعلقة بها.

المطلب الأول: التضخم والتفسير الكلاسيكي

إن ظاهرة التضخم وتحليلها من قبل مفكرين كلاسيكيين إنما تم ضمن دراستهم للنظرية العامة للأسعار ومن ثم تبيان العوامل المؤثرة في حركات الأسعار حيث يقول الاقتصادي السويدي Bent Hanson أن نظرية التضخم التي لا تتضمن أهدافها تبيان القوى المؤثرة في الأسعار تعتبر نظرية ناقصة، ويذكر أن اقتصاديات الدول الرأسمالية في القرن 19 لم تكن تعاني وحتى بداية القرن 20 من قوة الظواهر التضخمية ارتفاعات الأسعار.

وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظرياتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها يتم تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ وفقا لافتراضات النظرية، فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار بنفس كمية نسبة النقود المعروضة في المجتمع، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعا لارتفاع كمية النقود المعروضة وعلى عكس ذلك فإن انخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة[1].

ويوضح فيشر نظرية كمية النقود باستخدام معادلة التبادل أو معادلة فيشر والتي مفادها أن النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة وهكذا يمكننا ان نستنتج أن عملية التبادل ذات طرفين[2]:

- **طرف نقدي:** ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة في سرعة تداولها (دورانها).
- **طرف سلعي:** يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضروبة في أسعارها.

لو افترضنا الآن أن M هي كمية النقود وV هي سرعة دورانها و Q كمية السلع و P سعر السلعة فإن معادلة التبادل أو معادلة فيشر يمكن صياغتها رياضيا بالشكل التالي:

$$M.V = \sum P.Q$$

[1] خولة زنداوي، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2012-2013، ص: 10.

[2] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص: 84.

وقد طور فيشر هذه العلاقة وصاغها بالشكل التالي:

$$M.V = P.T$$

حيث تمثل T حجم المبادلات أو مجموع المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل Y، وقد أطلق على العلاقة السابقة معادلة توازن سوق النقد عند فيشر.

وبما أن حجم المبادلات T مرتبط بحجم الدخل Y وحيث Y ثابت لأن الاقتصاد في حالة توازن والتشغيل الكامل في الفترة القصيرة فهذا سيؤدي إلى أن T أيضا ثابتة وبما أن V مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع والتي هي ثابتة في الفترة القصيرة وهذا يؤدي إلى اعتبار V ثابتة أيضا:

وعندئذ تصبح M هي المتغير المستقل و P هي المتغير التابع أي:

$$P = f'(M) \quad : f'(M) > 0$$

بحيث أن كل زيادة في M ستؤدي إلى زيادة في P لأن Y ثابتة أو بشكل آخر من خلال العلاقة الأولى يمكن كتابة:

$$P = M.V/T$$

بما أن T ثابتة نلاحظ أن P يتأثر طرديا بالتغيرات التي تطرأ على M.V.

أما بالنسبة للعلاقة الأخرى التي يمكن استخراجها وهي:

$$V = P.T/M$$

وفي هذه العلاقة نجد أن V تبقى ثابتة ولا تتأثر ب M لأن V تتوقف على ظروف فنية تتعلق بعادات وتقاليد الأفراد والمجتمع وهي في الفترة القصيرة غير قابلة للتحول لأنها ثابتة[1].

ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني من خلال تبيان العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار على النحو التالي:

[1] السعيد بريبش، نفس المرجع السابق، ص: 85.

الشكل رقم (1-3): رسم بياني يبين العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار

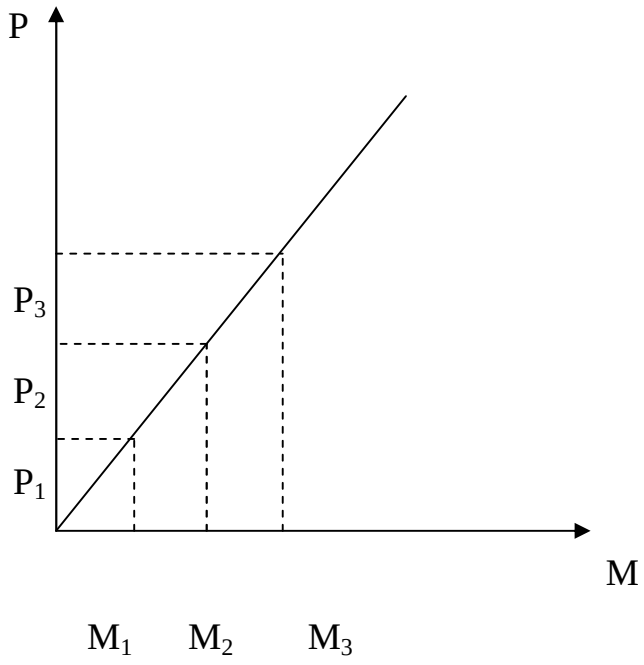

المصدر: سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص199.

يتبين من الرسم السابق أنه عندما كان المعروض من النقود يساوي M_1 كان مستوى الأسعار P_1، وعندما ارتفع المعروض النقدي إلى M_2 ازدادت مستويات الأسعار إلى P_2، وأن نسبة التغير في النقود المعروضة مساوية لنسبة التغير في مستوى الأسعار وبنفس الاتجاه أي أن تغير الطلب على النقود وبافتراض ثبات كمية النقود وحجم الناتج القومي سوف يرتفع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 مثلا. وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع في الإنفاق النقدي التضخمي ليس بديلا عن الادخار وإنما يعتبر المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي كما يؤكد الدور السلبي للتضخم في عملية رفع معدلات الادخار والتراكمات الرأسمالية وحصرها في حركات سعر الفائدة وخفض الاستهلاك .

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا دخل لها في زيادة كمية النقود مثل التقلبات الموسمية. كما يؤخذ على التحليل الكلاسيكي بأنه كل ادخار يستثمر فالمدخرون هم غير المستثمرون وليس هناك ما يضمن بأن كل ادخار سوف يوجه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما أنه لا توجد علاقة واضحة بين سعر الفائدة وخلق الادخار فقد يستطيع سعر الفائدة تحويل الادخار إلى استثمار لأن الفائدة هي ثمن التخلي عن السيولة.

كما يؤخذ على الكلاسيكيين الديناميكية السهلة لتكوين الادخار خاصة في البلدان النامية الذي يرتبط مع السياسات الاجتماعية، الثقافية و السياسية أكثر من ارتباطه بحركات سعر الفائدة[1].

المطلب الثاني: التضخم والتفسير النيوكلاسيكي (النظرية النقدية الحديثة)

تعرف بالنظرية الكلاسيكية الحديثة ويتزعمها الاقتصادي فريدمان، وقد أضفت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حيث اعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس ويعزى فريدمان أهمية النظرية الكمية إلى الارتباط الوثيق في الغالب بين مستوى الأسعار والتغير الكبير في كمية النقود في الفترة القصيرة وفي هذا الصدد يقول فريدمان " لا توجد في الاقتصاد علاقة تطبيقية مثل تلك الموجودة دائما بين التغيرات في كمية النقود والتغيرات في الأسعار في الفترة القصيرة فهي علاقة تعيد نفسها بانتظام في ظل جميع الظروف". وقد حاولت هذه النظرية تفسير التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلال يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود، وليس عرض النقود. ودالة الطلب على النقود حسب فريدمان تتمثل في عدة متغيرات لخصها في المعادلة التالية[2]:

$$MD = MD (rc, re, pe, pc, y, w)$$

حيث:

MD: حجم الطلب على النقود. Pc: مستوى التضخم الحالي.

rc: مستوى سعر الفائدة الحالي. Pe: مستوى التضخم المتوقع.

re: مستوى سعر الفائدة المتوقع. Y: الدخل القومي.

w: الثروة بكافة أشكالها.

ويوضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

[1] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2000، ص: 83.

[2] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 201-202.

الشكل رقم (1-4): رسم بياني يبين دالة الطلب على النقود لفريدمان

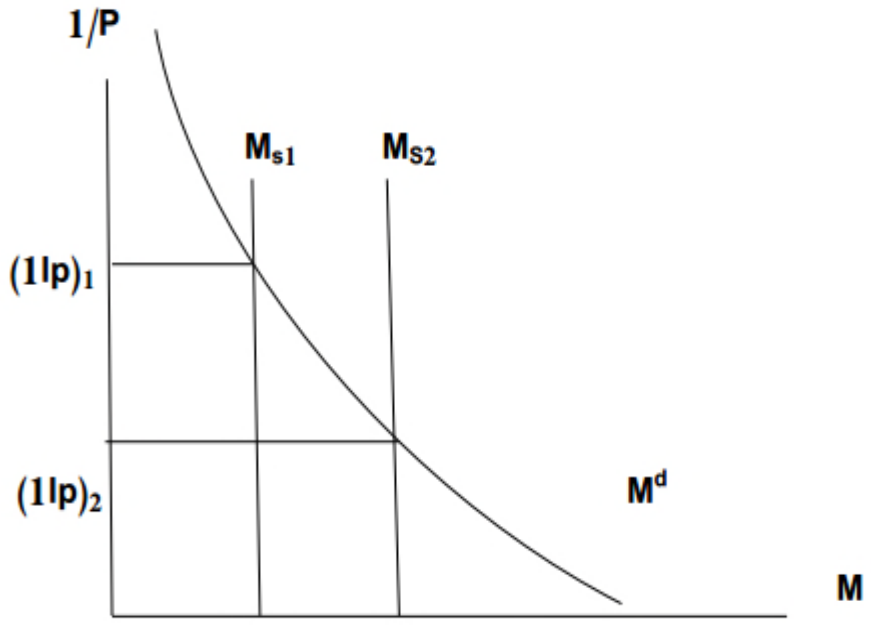

المصدر: سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 202.

يتضح من خلال الرسم أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار (1/p) هو كمية النقود، أي زيادة عرض النقود من M_{S1} إلى M_{S2} سوف يزيد من مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 فيسارع كنتيجة لذلك الأفراد لاستبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة ثابتة مع التغير في عرض النقد، وأن معكوس المستوى العام للأسعار(1/P) يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة.

ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطى وزنا كبيرا للتوقعات المستقبلية، كما أنهم اعتقدوا بأن الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الإنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف ولم يتفقوا مع الكلاسيكيين في أن الإنتاج يتحدد كلية من جانب العرض حتى في المدى القصير.

المطلب الثالث: التضخم والتفسير الكينزي

يستند التفسير الكينزي على عدة اعتبارات وافتراضات تتعارض مع ما استند إليه التحليل الكلاسيكي.

الفكر الكينزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد المستند إلى جهاز السعر في ظل المنافسة التامة كما يفترض الكلاسيكيون، وكذلك ينكر الكينزيون فكرة إدماج الادخار مع الاستثمار، حيث العوامل التي تعتمد عليها قرارات الادخار تختلف عن العوامل التي يعتمد عليها الاستثمار ويرى أن الأفضلية للاستثمار وليس للادخار كما أنه لا توجد كفاية في الطلب الكلي كافية لتحقيق التشغيل الشامل في الاقتصاديات المتقدمة.

وينسب التحليل الكينزي إلى الاقتصادي الإنجليزي جون "مينارد كينز" الذي فسر التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعرف التضخم على أساس أنه تضخم الطلب أي التضخم الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأن زيادة الطلب الكلي تنجم عن زيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص، والاستثمار العام والخاص والتجارة الخارجية الصافية، قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية.

ويؤكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث الفجوات التضخمية عندما يكون الاقتصاد عند المستوى التشغيلي الكامل، لذا فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة في الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم الحقيقي.

أما عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل لموارده، فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي[1].

وهذا التضخم يحدث عادة في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي ويسميه كينز التضخم الجزئي، ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

[1] سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، نفس المرجع السابق، ص ص: 203-204.

الشكل رقم (1-5): رسم بياني يبين التضخم الجزئي لكينز.

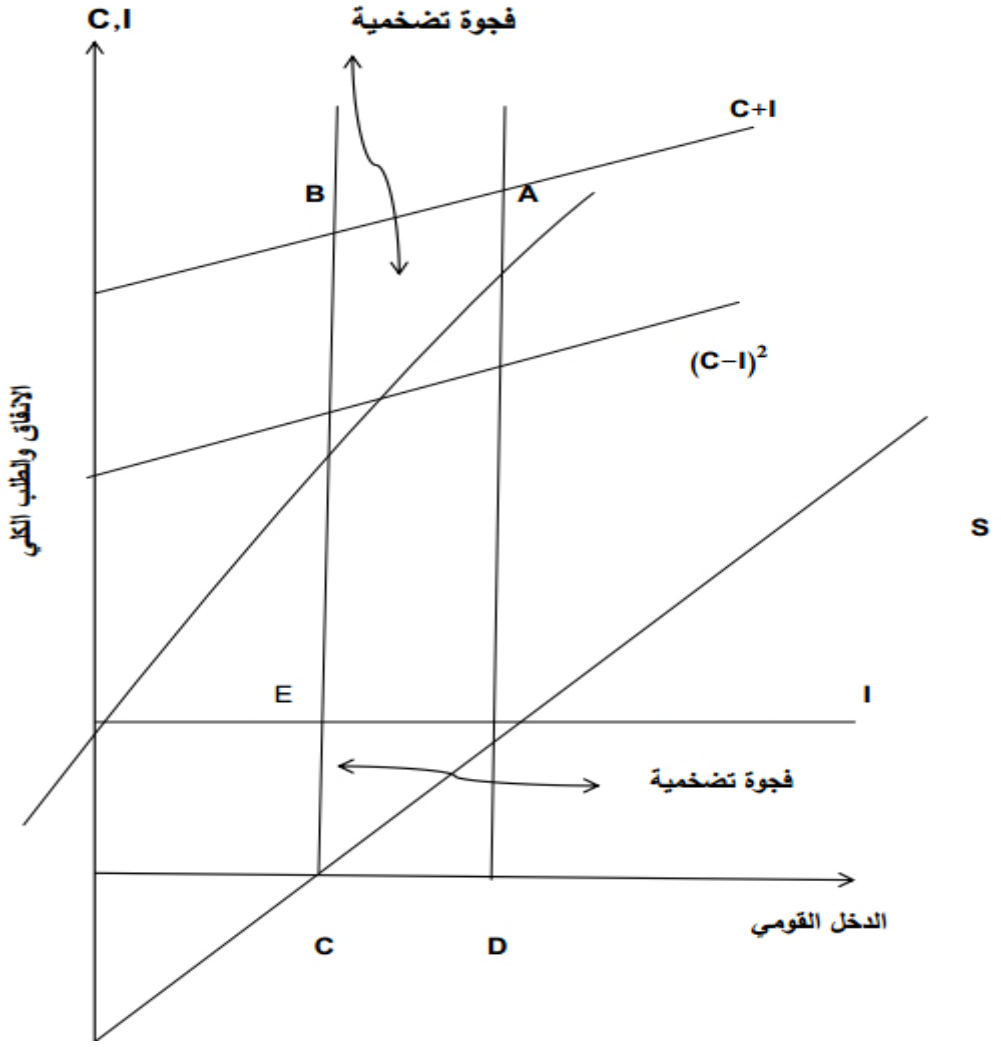

المصدر: سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص205.

يرى كينز أنه لابد من التوقف عن التوسع في الإنفاق النقدي في حالة تحقيق التشغيل الكامل. حيث أن زيادة عرض النقد سوف تنعكس في شكل زيادات متتالية للأسعار دون زيادة حقيقية تذكر في الإنتاج بسبب انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي في حالة تحقيق التشغيل الشامل. وبذلك فإن التحليل الكينزي يفرق بين مرحلتين، عدم تحقيق التشغيل الكامل وتحقيقه.

وفي نظرة تقييمية للنظرية الكينزية، فهي نظرية قائمة على افتراضات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وجهاز سعر فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد بعكس الدول النامية التي لا تحتوي إلا على الأسواق الصغيرة الغير كفؤت وتسودها اختلالات هيكلية متنوعة.

المبحث الثالث: قياس التضخم، آثاره وسياسات مكافحته وعلاجه

المطلب الأول: طرق قياس التضخم

لا بد من اللجوء إلى أسلوب لقياس التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناءا على حسابات صحيحة وليس مجرد الشعور بثقل التضخم، وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحا أيضا.

ومن أهم طرق قياس التضخم ما يلي[1]:

الفرع الأول: طريقة الأرقام القياسية للأسعار

إن الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار، كون الأسعار هي المؤشر الملموس للوضع التضخمي، ولكن متابعة الأسعار وأخذها كمعيار لابد من تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي ومن أهم الصيغ الإحصائية لقياس الأرقام القياسية نجد:

- صيغة لاسبيرlaspyer؛
- صيغة بـاش peache؛
- صيغة فيشـر ficher.

أولا: صيغة لاسبير laspyer: وهو يمثل مجموع أسعار سنة المقارنة مضروبا في كميات سنة الأساس مقسوما على مجموع أسعار سنة الأساس مضروبا في كميات سنة الأساس.

والرقم القياسي هنا كما يلي:

$$\text{La laspyer index} = \frac{\Sigma P_1 \times Q_0}{\Sigma P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث:

P_1: سعر السلعة سنة المقارنة.

P_0: سعر السلعة سنة الأساس.

[1] محمد الزبود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 296-298.

Q_0: كمية السلعة سنة الأساس

ثانيا: صيغة بـاش Peache: يمثل مجموع أسعار سنة المقارنة مضروبا في كميات سنة المقارنة مقسوما على مجموع أسعار سنة الأساس مضروبا في كميات سنة المقارنة.والرقم القياسي هنا كما يلي[1]:

$$\text{La peache index} = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_1} \times 100$$

حيث:

P_1: سعر السلعة سنة المقارنة.

P_0: سعر السلعة سنة الأساس.

Q_1: كمية السلعة سنة المقارنة.

ثالثا: صيغة فيشر للأسعار: (الرقم القياسي الأمثل للأسعار**):** ويمثل هنا الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير للأسعار ورقم باش للأسعار والرقم القياسي هنا كما يلي:

$$\text{Ficher} = \sqrt{P \times L}$$

حيث:

Ficher :F

Peache :P

Laspyre :L

ولنوضح هذه الأرقام نقدم المثال الآتي: البيانات الآتية تمثل أسعار وكميات أربع سلع لسنتين مختلفتين ضمن الجدول الآتي:

[1] محمد الزيود وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 299.

جدول رقم (1-1): أسعار وكميات أربع سلع لسنتين مختلفتين.

الصنف	1990 (سنة الأساس)		1996 (سنة المقارنة)	
	Prix«p»	Quantité«Q»	Prix«p»	Quantité«Q»
A	10	25	15	30
B	8	40	12	60
C	15	60	20	75
D	12	75	18	95

المصدر: محمد الزيود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

والمطلوب إيجاد الأرقام القياسية المذكورة سابقا على اعتبار 1990 سنة الأساس وسنة 1996 سنة المقارنة.

ويتم تشكيل الجدول التالي لإيجاد تلك الأسعار كما يلي[1]:

الصنف	(سنة الأساس) 1990		(سنة المقارنة) 1996		$P_0 \times Q_0$	$P_0 \times Q_1$	$P_1 \times Q_1$	$P_1 \times Q_1$
	P0	Q0	P1	Q1				
A	10	25	15	30	250	300	375	450
B	8	40	12	60	320	480	480	720
C	15	60	20	75	900	1200	1200	1500
D	12	75	18	95	900	1350	1350	1710
Somme	45	200	65	260	2370	3045	3405	4380

أولا: رقم لاسبير للأسعار

$$L = \frac{\Sigma P_1 \times Q_1}{\Sigma P_0 \times Q_1} \times 100 \Rightarrow L = \frac{3405}{2370} \times 100 = 143.7\%$$

[1] محمد الزيود وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ص: 297-298.

أي بارتفاع قدره: 43.7%.

ثانيا: رقم باش للأسعار

$$P=\frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_1} \times 100 \Rightarrow P = \frac{4380}{3045} \times 100 = 143.8\%$$

أي بارتفاع قدره: 43.8%.

ثالثا: رقم فيشر للأسعار

$$F = \sqrt{P \times L} \Rightarrow F = \sqrt{143.8 \times 143.7} = \sqrt{220664.5} = 143.75\%$$

أي بارتفاع قدره: 43.75%.

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية، وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، أو بمعنى آخر تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين والواقع أنه يمكن معالجة هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق وهي عبارة عن الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الإنفاق القومي مقدرًا بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي (مقدرًا بالأسعار الثابتة) أي أن[1]:

الفجوة التضخمية = ن − د

وتعني:

ن: الإنفاق الكلي أو الدخل القومي.

د: الدخل الحقيقي أو الناتج القومي الحقيقي.

حيث أن:

الإنفاق الكلي يعادل: ن = ح + س + ث + و

[1] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 460-461.

ونعني:

ح: الإنفاق الحكومي. ث: الإنفاق الاستثماري.

و: الواردات. س: الإنفاق الاستهلاكي.

بالإضافة إلى الطريقتين السابقتين هناك طريقة ثالثة تسمى بطريقة فائض المعروض النقدي.

الفرع الثالث: طريقة فائض المعروض النقدي

هي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي، عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود)- عند أسعار ثابتة- وذلك خلال فترة زمنية معينة حيث أن[1]:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \triangle م - \frac{م}{ن.ق.أ} \times \triangle ن.ق.أ$$

وتعني:

$\triangle$ م: التغير في عرض النقود.

$\frac{م}{ن.ق.أ}$: الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).

$\triangle$ ن.ق.أ: التغير في الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الثاني: آثار التضخم

ثمة إجماع في الرأي أن التضخم – بوجه عام- أمر سيئ، بحيث أنه من المؤكد أن ثمة خلافا في الرأي حول كيفية إساءة التضخم. ويصف البعض التضخم بأنه أكبر خطر يواجه اقتصادا ما، بينما يجادل البعض الآخر أن التضخم لا يؤدي إلا أضرارا قليلة إذا كانت ثمة أضرار، ومع ذلك فإن البعض الآخر لا يؤكد على أن التضخم في حد ذاته أمر حاسم بل إنهم غالبا ما يقدمون من الحجج المنطقية ما يسوق إلى النتيجة المنطوية على أنه لا يمكن تحقيق أقصى قدر من النمو والرخاء الاقتصادي بدون بعض التضخم.

[1] مصطفى رشدي شيحة، نفس المرجع السابق، ص: 462

ويختلف البعض في الرأي حول الآثار الضارة التي يحدثها التضخم وينبعث بعض الاختلاف في الرأي من الاختلاف حول المقصود بالتحديد من كلمة التضخم. فمن يعتقد بالآثار الضارة للتضخم إنما يفكر في التضخم الجامح ونتائجه المؤثرة، وإنه لا يمكن التحكم في تضخم خفيف أو ضعيف وإنه سوف ينفلت من انعقاده لا محالة وتحول التضخم الخفيف إلى تضخم جامح.

والتضخم وإن كان ضعيفا فإن له العديد من الآثار منها:

الفرع الأول: آثار التضخم على المستوى الكلي

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم[1]

1) **الأثر على توزيع الدخل:** إن تأثير التضخم في توزيع الدخل ليس محايدا فهو يعيد التوازن لصالح الفئات الاقتصادية القوية على عكس الفئات الضعيفة التي يضرها كثيرا فمن يستطيع أن يحافظ أو يزيد من مقدار دخله الحقيقي يستفيد من التضخم كأصحاب المهن والأعمال ممن تكون دخولهم متغيرة وغير ثابتة الذين يمكنهم الحصول على دخول نقدية أعلى نسبيا من غيرهم مما يمكنهم من الاستفادة من زيادة الأسعار.

أما أصحاب الدخول الثابتة مثل العمال وحملة السندات فإنهم يتضررون من كون مداخيلهم الحقيقية سوف تنخفض بزيادة الأسعار.

2) **أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين (المقرضون والمقترضون):** المقرضون (الدائنون) هم أول من يعاني من التضخم كونهم يحصلون على قروضهم متمثلة كقوة شرائية أقل مما أعطيت، أما المقترضون (المدينون) هم المستفيدون الأوائل من التضخم لأنهم يسددون القروض بالقيمة الاسمية والتي تقل عن القيمة الحقيقية وقت الاقتراض، ومع أن هذه الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها لا تعني أن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر كل الدائنين، والواقع أنه في ظل ظروف معينة قد يضر التضخم ببعض المدينين ويساعد الدائنين فالأمر مرتبط بنسبة التضخم المتوقعة وهل تحدث أم لا تحدث.

3) **أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة:** إن أصحاب الثروة مما يملكون حق التملك سواء في سوق الأراضي، العقارات، الأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية، سيحصلون على عوائد لحقوق تملكهم لهذه الأصول بقدر كبير باعتبار أن مكونات الثروة ترتفع أسعارها في ظل التضخم وبالتالي تزيد عائداتها.

[1] عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص: 223-224.

قد يكون أصحاب المعاشات هم المجموعة التي يصيبها التضخم بشدة. فقيمة المعاشات تستند إلى دخول اكتسبت خلال سنوات كان التضخم فيها أقل قبل أن تتاح فرصة توقع التدهور الحالي لقيمة النقود.

4) **أثر التضخم على الإنتاج وميزان المدفوعات:** إن ما يترتب على التضخم من زيادة في الأسعار والأجور لصالح الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الأساسية الثقيلة يؤدي إلى تجميد هذه الأخيرة وهذا لما تتحمله من عبئ ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة نفقات العمل المتزايدة وفي الوقت نفسه لندرة رؤوس الأموال الكافية لتطوير نشاطها.

وقد ينتشر لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي قد يمكن أن يؤدي برجال الأعمال لتخفيض استثماراتهم بشكل عام وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها. وكل هذا قد يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجمله.

أما من حيث الأثر على ميزان المدفوعات زيادة العجز في ميزان المدفوعات لأن التضخم يعني ارتفاع سعر السلعة المحلية التي يتم تصديرها، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وإضعاف المركز التنافسي للدولة في الأسواق الخارجية، وانخفاض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الواردات، وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات يؤدي إلى مزيد من الخلل في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من آثار.

5) **أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك:**

أ- **على الادخار:** إضعاف الرغبة على الادخار، ومن ثم تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي قد ينخفض إلى معدلات سلبية، عدا طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي السائد في السوق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المدخرين وتخفيض الأموال القابلة للإقراض.

تخفيض قيمة العملة المحلية وإضعاف الحافز على الادخار بسبب تآكل القوى الشرائية للنقود.

ب-**على الاستثمار:** توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تنتج سلعا أسعارها مرتفعة وغالبا ما تكون سلع ترفيهية والمضاربة على العقارات والأوراق المالية.

تخفيض الإنتاج وعدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع أعمال المضاربة، وقد يدفع التضخم المستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن توقعات العائد على الاستثمار أو المبالغة في الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر.

التحفيز على زيادة الضياع الاقتصادي، من خلال تشويه الهياكل الاستثمارية، بحمل بعض القطاعات الغير المنتجة أحيانا أكثر ربحية.

ج- **على الاستهلاك:** هبوط المستوى المعيشي للشعب، وذلك - ببساطة -لأن الأفراد سوف يطلبوا مبالغ نقدية أكبر لشراء الكميات نفسها من السلع والخدمات التي اعتادوا على شراءها في الماضي.

زيادة التوقعات بالتضخم لأن معدل التضخم لا يقف على حالة بدون تغيير بل قد يمضي قدما بمعدل أسرع دائما، ويرجع ذلك إلى إقدام الأفراد على الشراء توقعا منهم بالمزيد من الارتفاع في الأسعار.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم[1]

- **اتساع الفجوة التضخمية:** يتفق المختصون على أن الموجات التضخمية الحادة في حال استمرارها لفترات زمنية متصلة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية مهمة في البناء الطبقي. والأمر الذي يؤدي بدوره إلى تغيرات مهمة في المراتب الاجتماعية.

وهكذا إذا حصل تضخم في بلد ما، فإن القيم الحقيقية لأصول ثروة طبقة معينة تتغير كما تتغير أيضا القيم الحقيقية لعناصر الخصوم المستحقة على هذه الطبقة، حيث تحقق بعض الطبقات الاجتماعية مكاسب من وراء التضخم على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى.

- **رفع الطلب على السلع الترفيهية:** نتيجة التدهور المتواصل في القوة الشرائية للنقود فإن الأفراد من مختلف الفئات يسارعون إلى التخلص من النقود ويسعون إلى زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي ويترتب على ذلك زيادة الاستهلاك الترفيهي والسلع المعمرة.
- **تدهور قيمة العمل المنتج:** نتيجة الموجة التضخمية التي ضربت بلدان العالم الثالث، حدث اضطراب شديد في القيم وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة، وقد ترتب على ذلك في المقابل إهدار متزايد للقيمة الاجتماعية.

فقد اهتزت الثقة لدى جميع الذين يعملون بأيديهم وأذهانهم وأصبحوا يقولون بأنه لم يعد للعمل المنتج أي قيمة تذكر، ومعنى ذلك انه لم تعد هناك علاقة سببية بين زيادة مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى إنتاجية العمل.

[1] صالح بونعاس وآخرون، **السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم**، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص ص: 36-37.

ثالثا: الآثار السياسية للتضخم: للتضخم عدة آثار سياسية نذكر منها[1]:

- ضعف التنظيم الأساسي في الدولة ومثال ذلك التضخم الذي أصاب ألمانيا والذي ساهم بشكل رئيسي في ظهور هتلر على الساحة كدكتاتور ولذلك يعتبر هتلر وليد التضخم.
- يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدولة.
- فقدان ثقة الأفراد في الدولة حيث يترتب عليهم ظهور أسواق البائعين والتي يستطيع البائعون أن ينتجوا ويبيعوا فيها ما يشاءون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها، وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج مما يثير ضجر وعدم رضا واستياء المواطنين و الجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة وبالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف التنظيم الأساسي ويتولد نتيجة لذلك التذمر وأحيانا الثورة ضد الحكومة.
- إعاقة التكوين الرأسمالي نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية.

الفرع الثاني: آثار التضخم على المستوى الجزئي (المؤسسة)

تؤثر ظاهرة التضخم بشكل كبير على نشاط المؤسسة وتسييرها وبشكل خاص على هيكلتها المالية من خلال دورتها الاستثمارية والاستغلالية.

أولا: دورة الاستثمار والتضخم: المؤسسة عبارة عن كائن حي يعيش في محيط يعيش في محيط تحكمه علاقات وروابط اقتصادية وسياسية. كما يخضع لنظام تسيير يجعل نشاط المؤسسة يمارس بانتظام وباستمرار دائمين. حيث يضمن بقاؤها في السوق ويحافظ على ذمتها المالية ويوصلها إلى هدف النمو والتوسع. وعلى هذا الأساس، نجد أن إستراتيجية المؤسسة تأخذ الاستثمار كأهم عنصر فيها فيمثل وسيلة نموها وتوسعها، ويجعل صاحب المؤسسة يتباهى بالتظاهر والنفوذ، فيثقل مركزه في السوق.

وتعرضنا لموضوع الاستثمارات ليس بهدف التوسع فيه، حيث درس من طرف عدة مؤلفين اقتصاديين لكن غايتنا من ذلك التعرف على كيفية اصطدام رأس المال الثابت بالتضخم وسلوك المسير في مثل هذه الظروف. ولنبدأ هذا الموضوع بالمرحلة الأولى لدورة الاستثمار وهي قرار الاستثمار، ثم تليها مرحلة اختيار الاستثمار في حالة التضخم، كما يلي[2]:

[1] سهام بن الشيهب وآخرون، **السياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم**، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص: 33.

[2] نصيرة عباسي، **تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة**، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 27.

1) **قرار الاستثمار:** يتخذ صاحب المؤسسة سياسة الاستثمار بغية منه في الأرباح والتوسع والتظاهر لكن سرعان ما ستفاجأ بظاهرة التضخم، فيختل توازن هيكلته المالية وبالتالي ستغير سلوكه من قرار استثماري إلى قرار مالي، فيصبح الاستثمار مرتبط بالتمويل.

ففي فترة التضخم، تصبح مشكلة المؤسسة مشكلة مالية واقتصادية: الأولى تهددها بالزوال من يوم لآخر إذا لم تتصدى لها والثانية تجبرها على التكيف مع المحيط الاقتصادي الجديد والمتميز بالتطور التكنولوجي، ودولية الأسواق وتطور مستوى المعيشة. لهذا على المؤسسة القيام بالاستثمارات المحافظة والبقاء لتسمح لها بتطوير وسائل إنتاجها، لكن ليس بالضرورة أن تخبر كل المؤسسات وتتقيد بمثل هذه الاستثمارات " إلا إذا كانت للمؤسسة قدرات مالية تمكنها من اتخاذ إستراتيجية المواجهة"، وذلك باتخاذها لاستثمارات القدرة الإنتاجية واستثمارات البحث والتطوير لتحسين وضعها في السوق بتوسيع منافذ التوزيع وخلق منتجات جديدة ومنافسة وحتى بالنسبة لمؤسستنا العمومية فإنها تتعرض بشكل أو بآخر لعد ة مشاكل عند اتخاذها لقرار الاستثمار، لذا لم تفلت من ظاهرة التضخم بسبب انفتاح اقتصادها على السوق العالمية.

2) **اختيار الاستثمار:** تعتبر عملية الاستثمار بالنسبة للمسير، وسيلة للتخفيف من أثر التضخم يتسبب في ظهور حالة تدني لهوامش المؤسسة وفقدانها للأمن المالي نتيجة للاضطرابات التي يخلقها ارتفاع الأسعار. ففي حالة التضخم السريع، يكون للاستثمار نتائج إيجابية إذا اتخذه المسير بشيء من الدقة والحذر، بحيث تصبح عملية الاستثمار كإستراتيجية مدافعة ومهاجمة.

- **مدافعة:** عند خلق هيكلة مثلى للتكاليف، كتحسين شروط التمويل عندما تنشئ المؤسسة وحدات تابعة لها أو تغيير وسائل العمل بإدخال الأوتوماتيكية التي تساعد على تحسين القدرات الإنتاجية وتوسيع مجالات التوزيع.
- **مهاجمة:** القيام باستثمارات توسيع القدرة الإنتاجية، وتنويع مجالات الإنتاج بإنتاجها لمنتجات جديدة تدخل المؤسسة ميدان المنافسة، وتصبح تهاجم المنتجين الآخرين وعند اتخاذ المؤسسة لمثل هذه الاستثمارات فلكي تساعدها على تجنب الضغوطات والقيود التي يخلقها التضخم. لذا قبل الشروع في اختيار الاستثمارات الممكنة، علي المسير أن يقوم بدراسة دقيقة لكل الاستثمارات على أساس المعايير التالية: تقدير الإيرادات والمصاريف وحساب فترة الاسترداد ومعدل المردودية مع الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التضخم.

ثانيا: دورة الاستغلال والتضخم: يظهر أثر التضخم على مستوى احتياجات رأس المال العامل عندما تصبح احتياجات دورة الاستغلال غير مغطاة بمواردها. وغالبا ما يحدث هذا بسبب التباعد الزمني الفاصل بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية لنفس الدورة.

وفي فترة التضخم ترتفع نسبة احتياجات رأس المال العامل فوق مستواها العادي بسبب ارتفاع القيمة الاسمية لمكوناته، كالمخزون الذي يتعرض لاضطرابات ارتفاع الأسعار خلال الفترة الفاصلة بين تاريخي الحصول والاستعمال، والحقوق التي تتعرض لانخفاض القدرة الشرائية كلما كانت مدة قرض الزبون طويلة.
وقد تتفاوت درجة حساسية المؤسسة لارتفاع احتياجات دورة الاستغلال في فترة التضخم حسب مكانتها في القطاع الاقتصادي وطبيعة نشاطها وفق نقطتين أساسيتين هما[1]:

- تفاوت درجة تأثر دورة الاستغلال بالتضخم؛
- مكونات احتياجات رأس المال العامل و التضخم.

ثالثا: سياسة التمويل والتضخم[2]

تنحصر سياسة التمويل في مفهومين أساسيين يتمثل الأول في الحفاظ على التوازن المالي والثاني في عملية اختيار وسائل التمويل. فالحفاظ على التوازن المالي يضمن بقاء المؤسسة في المحيط إذا تمكنت من تغطية احتياجاتها الدائمة بالأموال المستقرة، واحتياجاتها اليومية بالتمويل اليومي (خطة الخزينة). أما اختيار وسائل التمويل فيبقى من اهتمامات المسير الرشيد الذي يضطر إلى تحديد هيكلة مالية مثلى حفاظا منه على استقلالية المؤسسة ونموها. كما يدرس سياسة التمويل بصفة دائمة ومستمرة طيلة حياة المؤسسة، غير " أن عدم الاستقرار النقدي يجعل نشاط المسير صعبا وضروريا".

- **صعبا:** لأن التضخم يرفع من احتياجات المؤسسة ويخلق اضطرابات على مستوى الخزينة بسبب الارتفاع المفاجئ للأسعار؛
- **ضروريا:** لأن التضخم يثقل من قيود التمويل (ارتفاع معدل الفائدة ، تأثير الديون) فيغير المسير سلوكه عند اتخاذه للقرارات المالية: كتحديد سياسة الديون والتمويل الذاتي مثلا.

المطلب الثالث: سياسات مكافحة وعلاج التضخم

الفرع الأول: على المستوى الكلي

أين نميز نوعين من السياسات على المستوى الكلي متمثلتين في: السياسة النقدية والسياسة المالية.

[1] نصيرة عباسي، نفس المرجع السابق، ص: 16
[2] نصيرة عباسي، نفس المرجع السابق، ص: 38.

أولا: السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة النقدية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال المعروض النقدي خلال فترة زمنية معينة"[1]، وتتميز السياسة النقدية بما يلي:

- مجموعة من الإجراءات تقوم بها السلطة النقدية؛
- تستعمل للتأثير على المعروض النقدي؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية.

إن تعدد السياسة النقدية من انكماشية إلى توسعية يتوقف على نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، وعليه فإن للسياسة النقدية أنواع[2]:

- السياسة النقدية التوسعية؛
- السياسة النقدية الانكماشية؛
- السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط.

وترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى:

أهداف أولية: وهي حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية حيث يحاول البنك المركزي التأثير على الأهداف الأولية من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.

- المجمعات والاحتياطات النقدية (الكتلة النقدية)؛
- أحوال وظروف سوق النقد.

أهداف وسطية: وهي عبارة عن متغيرات يسعى البنك المركزي إلى التأثير عليها بهدف الوصول إلى الأهداف النهائية، وتتمثل هذه المتغيرات في:

- معدل الفائدة؛
- معدل سعر الصرف؛
- المعروض النقدي.

أهداف نهائية: تسعى البنوك المركزية أو السلطة النقدية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تحقيق التشغيل الكامل؛
- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

[1] زليخة كنيدة، **السياسة النقدية وأدواتها**، محاضرات مقياس سياسة مالية ونقدية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014، ص: 4.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 5.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المذكورة سابقا تستخدم مجموعة من الأدوات أو الوسائل يتم وصفها فيما يلي:

1) **أدوات السياسة النقدية:** لتحقيق أهداف السياسة النقدية يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، على اعتبار أن تلك الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض، فإجراءات تحقيق تشجيع النمو (سياسة توسعية) يتعارض وإجراءات تحقيق الاستقرار النقدي (سياسة انكماشية).

إلا ان هذه الأدوات تتباين من اقتصاد لآخر. إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد وتكامله، ومن أكثر الأدوات المستعملة تأثيرا على الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، هي الأدوات الكمية،الأدوات الكيفية (النوعية) والأدوات المباشرة للسياسة النقدية[1]:

أ- **الأدوات الكمية:** وهي الأدوات التي تهدف بصفة أساسية إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون مراعاة لأوجه استخدام هذا الائتمان، ويلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طريق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى النظام المصرفي وما يترتب على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها، ويستخدم البنك المركزي (السلطة النقدية) في رقابته الكمية على الائتمان عدة سياسات يمكن إجمالها في ثلاث سياسات رئيسية:

- ✓ سياسة سعر إعادة الخصم؛
- ✓ سياسة السوق المفتوحة؛
- ✓ سياسة تعديل نسب الاحتياطي؛

وفيما يلي بيان مفصل لهذه السياسات:

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية و أذونات حكومية أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق والأذونات لذلك يطلق عليه أحيانا "سعر البنك" ويقصد به السعر الذي يحدده البنك المركزي.

ويعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدية.

فعند شيوع حالة من التضخم ومن التوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف تقييد حجم الائتمان المصرح به وأيضا المستخدم منه في السوق النقدية المحلية معتمدا في ذلك على أن البنوك التجارية سوف تتأثر بدورها من قرار البنك المركزي برفع سعر إعادة

[1] محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص: 358-363.

الخصم فتعمل على نقل عبئ الزيادة في تكلفة الإقراض من البنك المركزي إلى أرباب الأعمال وأصحاب المشروعات الذين يلجئون إليها للاقتراض أو لخصم الأوراق التجارية لديها ويحدث العكس عند الحاجة إلى بسط الائتمان.

وفي تقييمنا لفعالية أسلوب تغيير سعر إعادة الخصم، نشير إلى الأهمية التاريخية الكبيرة لهذا الأسلوب خاصة منذ بداية استخدامه وحتى الحرب العالمية الأولى. ورويدا رويدا فقدت سياسة سعر إعادة الخصم بعضا من أهميتها للأسباب التالية:

- تفترض هذه السياسة وجود أسواق نقدية نشطة للتعامل في الأوراق التجارية وأذونات الخزينة وغيرها من أدوات الائتمان القصير الأجل، وهذه الأسواق من الصعب توافرها خاصة في البلدان النامية مما يقيد فعالية استخدام هذه الأداة في تلك البلاد التي تتسم أسواقها بالضيق وقلة التعامل بالأوراق القابلة للخصم؛
- تفترض هذه السياسة أيضا اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على ما يلزمها من أموال، غير أن هذا الأمر لا يتوافر دائما.....ففي حالة تمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة لا تلجأ للبنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، وهو ما يضعف من فعالية هذه الأداة.

وعموما فإنه يهمنا الإشارة إلى أن الاعتبارات السابقة لا تعني عدم جدوى هذه الأداة كوسيلة من وسائل الرقابة على الائتمان المصرفي وعلى عرض النقود ولكن تعني أنها وسيلة تحتاج إلى استكمالها بأساليب أخرى تزيد من فعاليتها على نحو ما سوف نعرض من الأدوات الأخرى.

- **سياسة السوق المفتوحة[1]:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية وذلك بهدف زيادة أو إنقاص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان(استخدمت لأول مرة في انجلترا عام 1931) وقد يمتد نشاط البنك المركزي في هذا المجال إلى التعامل في كافة أنواع الأوراق التجارية والمالية والذهب والعملات الأجنبية لتحقيق أهدافه من استخدام هذه السياسة للتأثير في سيولة السوق النقدي وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية وإحداث انكماش فيها في وقت التضخم، ومما يمكن البنك المركزي ويساعده في القيام بهذه العملية ما يحتفظ به من أسهم وسندات في حافظته بحيث يستطيع أن يعرضها للبيع في السوق المالية.

فعندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم فإنه يستهدف إتباع سياسة انكماشية وتتجه رغبته إلى تقليل عرض النقود المتاحة عن طريق الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بتخفيض حجم الأرصدة النقدية المتاحة لها، لذلك فإنه يدخل سوق الأوراق المالية بائعا لجزء من الأوراق المالية التي بحوزته وبصفة خاصة أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة لديه.

[1] محب خلة توفيق، نفس المرجع السابق، ص: 364-366.

وفي تقييمنا لفعالية أسلوب سياسة السوق المفتوحة....نشير إلى الآتي:

- تعتبر عملية السوق المفتوحة في فترة الانكماش قليلة الجدوى حيث لا يتحقق الهدف منها في مثل تلك الظروف؛
- في أوقات التضخم، وحيث ترتفع الأسعار وبالتالي ترتفع معدلات الربح أيضا، نجد أن المستثمرين لا يعنيهم كثيرا ارتفاع أسعار الفائدة الناشئ عن انخفاض أسعار الأوراق المالية إذ أن زيادة أرباحهم تغطي الأسعار المرتفعة للفائدة؛
- يصعب توافر أسواق مالية منظمة على نطاق واسع في البلاد النامية، وعليه فلن تكون هذه السياسة فعالة في إحداث الأثر المطلوب.

ويترتب على الأخذ بعمليات السوق المفتوحة العديد من المشاكل التطبيقية، خاصة فيما يتعلق بنوع واستحقاق الأصول المالية، واختيار آلية البيع المناسبة، وتفاوت النتائج التطبيقية طبقا للتشريعات القانونية الخاصة بكل دولة، والوعي والتلقائية في مدى قبول معدل الفائدة الذي يتحدد من خلال العمليات ومدى تطبيقه واستخدامه في الدين الحكومي، وهي الأمور التي تعد من تبعات الأخذ بعمليات السوق المفتوحة.

- **سياسة تعديل نسب الاحتياطي القانوني[1]:** تعتبر هذه الأداة من أقدر وأكفأ أدوات ووسائل السياسة النقدية التي يأخذ بها البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، وقد استخدمها كثير من البنوك المركزية في بلدان العالم لمكافحة الكساد أو الحد من الاتجاهات التضخمية، وذلك عن طريق إنقاص أو زيادة حجم الائتمان في مجتمع ما. وسياسة معدل الاحتياطي القانوني هو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع الموجودة لديها على مستوى البنك المركزي، ولقد كان الهدف الأساسي من هذه الأداة هو حماية أموال المودعين ومن ثم أصبحت إحدى أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الائتمان المصرفي، واستخدمت لأول مرة من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عام 1936.

فعند ظهور الاتجاهات التضخمية في المجتمع فإن البنك المركزي يبدأ في التدخل لتقليل وخفض تلك الموجات عن طريق رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي المطلوب إيداعه بالبنك المركزي، بل قد يزيد البنك المركزي في المغالاة في رفع هذه النسبة إلى درجة تقوم معها البنوك التجارية باستدعاء بعض قروضها مما يساهم في انخفاض حجم الائتمان الممنوح للعملاء فعلا، وبالتالي تفرض هذه الأداة قيودا شديدة تحد من حجم النقود المتداولة ومن قدرة البنوك على خلق النقود (الودائع) وبالتالي منع الائتمان فبقل الطلب النقدي وتنخفض الأسعار وتأخذ هذه الأداة عدة أشكال أهمها:

- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني المتعين الاحتفاظ بها كنسبة من رأس مال البنك التجاري لدى البنك المركزي؛

[1] محب حلة توفيق، نفس المرجع السابق، ص: 367-368.

- تعديل نسب الاحتياطي النقدي إلى الودائع الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي؛
- فرض نسبة تصاعدية تتزايد شريحتها أو مقدارها كلما زاد حجم الودائع أو ازداد مقدار التزامات البنك اتجاه الغير؛
- إلزام البنوك بإيداع احتياطات إضافية في شكل ودائع خاصة بفائدة أو بدون فائدة لدى البنك المركزي.

وفي تقييمنا لمدى فعالية أسلوب تغير نسب الاحتياطي القانوني....نورد ما يلي:

قد لا يكون لهذه الأداة في أوقات الانكماش، ما لها من فعالية في أوقات التضخم وذلك نظرا لأن تخفيض نسب الاحتياطي النقدي وزيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات ويكون من نتيجة ذلك وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك وبالتالي فإن خفض نسبة الاحتياطي وإتاحة المزيد من الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لن يضيف جديدا إلى قدرتها لأن مشكلتها الرئيسية تتمثل في توافر فائض غير مستغل لديها، لذلك فإنه يلزم في أوقات الكساد أن يصاحب هذه السياسة إجراء آخر يزيد من طلب الأفراد على القروض.

كذلك يعاب على هذه الأداة أنها تؤثر في جميع البنوك على السواء، فيحدث أنه عند رفع نسبة الاحتياطي القانوني مثلا أن تلتزم كل البنوك التجارية بالاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة النقدية السائلة أو إلى تخفيض أصولها لتتماشى مع النسبة الجديدة وذلك بغض النظر عن الموقف الخاص بكل بنك غير أنه يمكن ملاحظة أنه ما دام الغرض من رفع هذه النسبة هو تضييق حجم الائتمان فإن اضطرار بعض البنوك إلى خفض أصولها يحقق الهدف المقصود من السياسة النقدية المتبعة حتى لو كانت الأضرار الناجمة عن هذه العملية من ناحية ربحية هذه البنوك سوف تختلف في نسبتها من بنك لآخر.

ب-الأدوات النوعية (الكيفية): تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل: تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل أو العكس، وكذلك تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية، وقد تواجه بعض القطاعات تضخما يحتاج معه إلى التقييد في الوقت الذي يتسم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالانكماش مما يتطلب تنشيطه. فالأدوات النوعية تأثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل.

وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على نوعية الائتمان المصرفي مما يترك آثاره على النشاط الاقتصادي وتنظيم عمليات الاستثمار وتوجيهه بما يخدم أغراض السياسة النقدية وبالتالي السياسة الاقتصادية العامة للدولة[1].

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 128.

ويمكن إجمال هذه الأدوات في السياسات الرئيسية التالية[1]:

- سياسة تأطير الائتمان؛
- السياسة الانتقائية للقرض.

- **سياسة تأطير الائتمان:** هي إجراء نقدي تلجأ إليه السلطة النقدية في حالة سيادة درجات عالية من التضخم وذلك بتحديد سقوف لتأطير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة على أن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدأه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود أي منح القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية. ويسمى أيضا تخصيص الائتمان، واستخدم في انجلترا أواخر القرن 18 للسيطرة على الائتمان.

ففي فترات التضخم مثلا تعمل هذه السياسة على منح الائتمان إلى القطاعات حسب الأولوية إذ يفرق بين القطاعات المسببة للتضخم والتي لم تتسبب فيه، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض الإجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة واستخدمت هذه السياسة لأول مرة في فرنسا سنة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الادخار وإصدار السندات وقد لوحظ أنه لن يحقق نظام تأطير القروض في البلدان الذي طبقته الضبط المطلوب للقروض مقدمة للاقتصاد أو للخزينة ويعود هذا إلى:

- ✓ غياب تأثيره على القروض المقدمة للخزينة؛
- ✓ رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- ✓ لجوء أصحاب المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

- **السياسة الانتقائية للقرض:** تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد إلى قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع آخر فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع، ومن أهم محددات هذه السياسة ما يلي:

- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة.
- منح الائتمان وفقا لمعيار الزمن بمعنى تشجيع أو تقييد الائتمان قصير الأجل أو المتوسط أو طويل الأجل.

[1] صباح عجلان، **إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص ص: 49-51.

- منح الائتمان وفقا لاستخداماته مثل تقييد أو تشجيع الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان الإنتاجي.
- منح الائتمان وفقا لقطاعات ذات الأولوية مثل قطاع التصدير وقطاع الأمن الغذائي أو قطاع الزراعة أو الصناعة.
- هوامش الضمان المطلوبة ويكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية.

إن فعالية هذه الأداة محدودة خاصة إذا لم تكن هناك ضرورة ملحة لطلب الائتمان من البنوك. ولضمان نجاح هذه السياسة الانتقائية يجب توفر رقابة نقدية مركزية قوية يمارسها البنك المركزي مع البنوك التجارية وقد يختلف استعمال هذه الأدوات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية لعدة اعتبارات منها مرونة الجهاز الإنتاجي أو جموده وتشجيع الطلب الاستهلاكي أو الحد منه.

ج- **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:** ويقصد به تدخل البنك المركزي بنفسه وبأدواته الذاتية للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه نحو الاتجاه المرغوب فيه، وتتمثل هذه الأدوات في[1]:

- **توجيه النصائح والإرشادات إلى البنوك التجارية:** وفق هذه الأداة يقوم البنك المركزي بتوضيح أنوع القروض المفضلة لديه (حسب الوضع الاقتصادي السائد) وحجم السقوف الائتمانية ككل نوع منها على أن تلتزم البنوك التجارية بتقديم تقارير دورية عن حجم الائتمان الذي قامت بمنحه. كما يقوم البنك باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد البنوك المخالفة.
- **الإقناع الأدبي أو المعنوي:** باعتبار البنك المركزي بنك البنوك وفي حالة ظهور بوادر التضخم يوجه تعليمات ويبصر البنوك التجارية بخطر التضخم، ويعطي توصيات بأن تتريث البنوك في منح الائتمان وأن تعمل على تقليل حجمه ويأخذ هذا التوجيه أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق مالية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، أو عدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.
- **القيام بعمليات التفتيش المباشر على أعمال البنوك التجارية:** وذلك بهدف التأكد من مدى التزام البنوك التجارية بالتعليمات المقدمة لها من قبل البنك المركزي.
- **قيام البنك المركزي ببعض أعمال البنوك التجارية:** حيث يقوم البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية والقيام ببعض عملياتها خاصة منح الائتمان، ويلجأ البنك المركزي لهذه الأداة في الحالات التي تكون فيها الأدوات السابقة قليلة الأثر أو في الدول النامية التي تكون فيها أسواق المالية والنقدية ضعيفة جدًا.

[1] زليخة كنيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7.

ثانيا: السياسة المالية: عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية.

وتعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛
- الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

إن تعدد السياسة المالية إلى عدة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقف على نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها وعليه نميز نوعين من السياسة المالية هما سياسة مالية توسعية وسياسة مالية انكماشية.

ونظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن للتضخم أن يلحقها بالمجتمع، إذ يتسبب في أضرار سياسية، اقتصادية واجتماعية مما يدعوا بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وذلك باستخدام مجموعة من أدوات أو وسائل السياسة المالية والمتمثلة في[1]:

1) **الرقابة الضريبية:** تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام، وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش وكونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة وكأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى.

ففي حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في فترات التضخم غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في السنة.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 159-162.

إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب.

2) **الرقابة على الدين العام:** تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل.

غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور.

يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالّإصدار النقدي.

إنا ما يحد من سياسة القروض في الدول النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معدلات ومبادلات للسندات الحكومية بيعًا وشراءً وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو في مشاريع جديدة أكثر ربحًا من توظيفها في القروض الحكومية.

3) **الرقابة على الإنفاق العام:** تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية.

ففي حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، فهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار.

الفرع الثاني: سياسة على المستوى الجزئي

أولا: محاسبة التضخم: نتيجة لعدم ملائمة القوائم المالية لاحتياجات المستخدمين وتأثر محتواها بظاهرة التضخم، ظهرت طرق محاسبية بديلة لمعالجة آثار التضخم والتي تسعى إلى تقويم القوائم المالية وهو ما يسمى بمحاسبة التضخم.

1) **تعريف محاسبة التضخم:** المحاسبة عن التضخم هي مجموعة الأسس والأساليب التي يُعتمد عليها والإجراءات التي تُتتبع لتعديل قيم العناصر او البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقة، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية ويتم ذلك من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية، بشكل يزيد من فعالية البيانات المحاسبية، وتتم عملية إعادة التقييم للقوائم المالية وفق طرق مختلفة للقياس المحاسبي تعتبر وليدة مداخل القياس المحاسبي الحديث حيث تختلف خصوصياتها وطبيعتها وأهدافها من طريقة إلى أخرى[1].

2) **أهداف محاسبة التضخم:** ربما يطرح تساؤل هنا هو ما هي الفائدة التي تعود من تعديل القيمة التاريخية للبنود إلى قيمتها الحاضرة عند إعداد القوائم المالية في ظل التضخم.

تظهر الإجابة على هذا التساؤل إذا تمت صياغته بشكل عكسي. بمعنى أنه إذا لم يتم التعديل فما هي الضرار التي يمكن أن تحدث، وبالتالي يلزم ضرورة إجراء التعديل أو المحاسبة عن التضخم لتلافي هذه الضرار؟.

وللإجابة عن ذلك نقول إن المحاسبة تتيح بيانات ومعلومات تؤدي إلى تحديد الحقوق والالتزامات فيما بين المؤسسة وملاكها، وفيما بينها وبين الأطراف الخارجية التي تتعامل معه فضلا عن توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات لتنظيم هذه العلاقة، وهذه البيانات تظهر في القوائم المالية وعلى الخص في كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، وإظهار هذه البنود بالقيمة التاريخية التي حدثت بها في ظل التضخم يؤدي إلى آثار سلبية على القوائم المالية.

أنه إذا كانت الفئات المختلفة تعتمد في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، فإن هذه المعلومات تكون غير دقيقة لإظهار البنود المالية في ظل التضخم وتكون قيمها اقل من القيمة الحاضرة لها، لذلك وجب تعديلها لترشيد القرار الاقتصادي المتخذ من طرف المؤسسة والأطراف الأخرى المرتبطة بها[2].

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، **المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الاسلامية**، ندوة حول: التضخم وآثاره على المجتمعات- الحل الإسلامي-، المنامة، البحرين، 29 أفريل - 1 ماي 1997، ص: 2.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 3.

3) تقييم محاسبة التضخم[1]:

- **إيجابيات محاسبة التضخم:**

✓ تعديل البيانات التاريخية وفق تغيرات القوة الشرائية العامة والتعبير عنها بدلالة وحدة القياس النقدية ذات قوة شرائية عامة يجعل بيانات هذه القوائم المالية موثقا بها وصالحة لاتخاذ القرارات؛

✓ قابلية المقارنة عبر الدورات المالية لمراعاة تغيرات الأسعار المستمرة؛

✓ استبعاد وجود التضخم النقدي الصوري؛

✓ سهولة التطبيق وتساعد في حل مشكلة استبدال الأصول.

- **سلبيات محاسبة التضخم:**

✓ تعد الأرقام القياسية للأسعار غير قابلة للتطبيق في كل المؤسسات الاقتصادية ولا على كل الأصول؛

✓ وجود خلط وعدم دقة.

[1] تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التصخم على النظرية القليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص: 356.

خلاصة الفصل الأول:

التضخم "عملية" ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، أو التدهور المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقود، وهو عملية ديناميكية تنشأ أسبابها الأولية بفعل عوامل عديدة. ويفسر ذلك وجود نظريات مختلفة ترتكز كل منها على مصادر معنية باعتبارها أكثر أهمية في ظهور التضخم وتطور معدلاته عبر الزمن، هنالك مدارس قامت بدراسة وتحليل ظاهرة التضخم كالمدرسة الكلاسيكية، والمدرسة النقدية، بالإضافة إلى المدرسة الكينزية اللواتي ساهمن في طرح نظريات تعمل على تفسير ظاهرة التضخم.

والجدير بالذكر في نهاية هذا الفصل أن هذه التفسيرات المختلفة للتضخم ليست متعارضة ومستقلة بعضها عن بعض تماما، بل يجب التعامل معها في أغلب الحيان على أنها تكمل بعضها البعض، خاصة إذا أردنا أن نصل إلى فهم أفضل لآليات الاختلال التضخمي وسياسات علاجه.

الفصل الثاني:

أثر التضخم على القوائم المالية للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي

تمهيد الفصل الثاني:

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلالها يمكن لتلك الأفراد التعرف على عناصر الأساسية المؤثرة في المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، حيث تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمؤسسة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة زمنية معينة من نشاط الأعمال.

تلتزم المؤسسات بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية الأساسية كما يلي:

- قائمة الميزانية (المركز المالي)؛
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملحق.

وتعد هذه القوائم على الأقل مرة واحدة في السنة، ولكن عادة ما يتم إعدادها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر حسب حاجة وطبيعة المشروع.

ويجب الإشارة هنا إلى اختلاف طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات، فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات، وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات.

ويعتبر الشكل الثاني أي نموذج القائمة الأكثر انسجاما مع أهداف التحليل المالي، لما يوفره هذا النموذج من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة، عوضا عن ما يوفره من ارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويب المتبع.

وسيضم الفصل الثاني المباحث الموالية:

- المبحث الأول: الأسس النظرية للتحليل المالي؛
- المبحث الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- المبحث الثالث: الأساليب المحاسبية والمالية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية أو خلال عدة دورات حيث يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وما يتوفر من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية، كما أن التحليل المالي قد يشتمل على دراسة وتحليل حاضر ما في الوضع المالي، ونتائج الأعمال لشركة معينة، وذلك لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي للشركة، واستشراف المستقبل، من هنا جاءت تعريفات التحليل المالي لتغطي كل هذه المجالات.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء[1].

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛
- رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.

وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

[1] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 93.

- التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة[1]؛
- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها[2]؛
- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح[3].

وبشكل عام يمكن أن نعرف التحليل المالي بأنه " عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المؤسسة، من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد على تقييم الأداء الحالي للمؤسسة، واستشراف الوضع المستقبلي لها "[4].

الفرع الثاني: ترتيب القوائم المالية لأغراض التحليل المالي

قبل البدء بإجراءات التحليل المالي لابد من ترتيب عناصر القوائم المالية ضمن مجموعات متجانسة تساعد المحلل على إجراء التحليل، وفي الواقع فإن هذا الترتيب يتعلق بشكل رئيسي بقائمة المركز المالي (الميزانية). وفيما يلي بعض النقاط الواجب مراعاتها عند ترتيب قائمة المركز المالي:

- ترتيب عناصر الميزانية ضمن مجموعات متجانسة مصنفة حسب درجة السيولة بالنسبة للأصول وحسب درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم؛
- يجب إظهار عناصر الأصول الثابتة بالقيم الصافية ويجب تصنيفها ضمن مجموعاتها الفرعية العائدة لها(أصول ثابتة مادية، أصول ثابتة معنوية، أصول ثابتة أخرى).

[1] خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

[2] حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1986، ص: 35.

[3] حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الأولى، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1976، ص: 78.

[4] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي "شركات وأسواق مالية"**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 21.

وهنا لابد من ملاحظة ما يلي[1]:

- إن الأصول الثابتة الوهمية (النفقات الإدارية المؤجلة) لا تمثل أصول حقيقية ولذلك يستحسن عدم أخذ هذه المجموعة بعين الاعتبار عند التحليل المالي وتحديد المركز المالي واستبعادها من طرف الأصول وطرح ما يعادلها من مجموعة الأموال الخاصة في طرف الخصوم؛
- تضم الأموال الخاصة رأس المال والاحتياطات والأرباح المرحلة وتعتبر المخصصات طويلة الأجل بمثابة الاحتياطات وتضاف إلى عناصر الأموال الخاصة ويقصد بها بالأموال الخاصة حقوق الملكية.
- تصنف الديون في مجموعتين متميزتين: مجموعة الديون طويلة الأجل وهي الديون التي يتجاوز أجلها السنة، مجموعة الديون قصيرة الأجل والتي لا يتجاوز أجالها السنة، وتصنف الأرباح المخصصة للتوزيع ضمن مجموعة الديون قصيرة الأجل.
- تستبعد الخسارة الظاهرة في طرف الأصول من الميزانية ويطرح مقابلها من الأموال الخاصة للمشروع في طرف الخصوم.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوافر من معلومات إضافية، يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أكبر للوضع المالي، ونتائج الأعمال لمؤسسة ما بشكل عام، أو لدراسة ظاهرة معينة بتلك المؤسسة بشكل خاص، ولإنجاز ذلك فإن التحليل يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة، أو بواسطة أطراف خارجية من هنا يمكن تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي. كما سبق تقسيم التحليل المالي على حسب طبيعة الغرض من التحليل المالي إلى تحليل مالي شامل أم تحليل مالي جزئي.

فإذا ما نظرنا إلى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل، فإنه يمكن أن يقسم إلى التحليل المالي الداخلي، التحليل المالي الخارجي، التحليل المالي من وجهة نظر الشمولية[2]:

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 24-25.
[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34-35.

الفرع الأول: التحليل المالي الداخلي

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناءً على تكلفة من إدارة المشروع، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛
- متابعة تنفيذ الخطط؛
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛
- تحديد المركز المالي الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة إدارة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وجود المحلل المالي داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة الشركة يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوافر للمحلل المالي الخارجي، ومن هذه المزايا:

- معرفة المحلل الداخلي المسبقة، بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل المؤسسة، مثل النظام المحاسبي المتبع، وطرق الاستهلاك والتقييم، وسياسة البيع وغيرها؛
- حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على بيانات المعلومات الضرورية للتحليل؛
- القبول الذي يتمتع به من الإدارات والأقسام المختلفة باعتباره موظفا من داخل المؤسسة، وهو ما يسهل عليه انجاز مهمته؛
- قد تتوافر وتكون لدى المحلل الداخلي معلومات غير منشورة بالقوائم المالية ولكنها مهمة لغرض التحليل.

وبالتالي فإن هذه المزايا لابد أن تنعكس على دقة نتائج عمليات التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

الفرع الثاني: التحليل المالي الخارجي

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع (سواء كانوا أفراد أو مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء

القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك. ويتم التحليل بناءً على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

المطلب الثالث: أدوات و تقنيات التحليل المالي

هناك مجموعة غير محددة من الأساليب والتقنيات التي يمكن استخدامها في عملية الهيكل المالي للحسابات الحكومية، وإن عملية اختيار الأسلوب إنما يعتمد بالدرجة الأساس على الهدف والغرض من عملية التحليل ومن أهم أساليب التحليل ما يلي[1]:

الفرع الأول: التحليل العمودي والأفقي:

يهتم التحليل العمودي بتحديد الأهمية النسبية (نسبة مئوية) لكل حساب أو بند أو فقرة من مجموع حسابات أو بنود أو فقرات معينة لسنة معينة.

أما التحليل الأفقي فهو يهتم بتحليل الحساب أو البنود لسلسلة زمنية معينة بعد أن يتم اختيار سنة أساس معينة، وأن عملية اختيار هذه السنة يستند إلى أسس ومعايير محددة، أهمها أن تكون سنة ذات أحداث طبيعية وغير شاذة أو متقلبة، أو يتم دراسة أو تحليل اتجاهات الفقرات أو الحسابات من خلال مقارنة سنة بأخرى، وذلك لمعرفة وتحديد معدلات الارتفاع أو الانخفاض في قيمتها. ويعد هذا الأسلوب من الأساليب المهمة في التحليل المالي كونه يعطي صورة عن تطور فقرات معينة خلال العمليات التحليلية المطلوبة وتستخدم المعادلة الآتية في التحليل الأفقي:

$$\frac{\text{القيمة للسنة المنتجة} - \text{القيمة لسنة الأساس (أو المقارنة)}}{\text{القيمة لسنة الأساس (أو المقارنة)}} \times 100$$

وغالبا ما يتم إجراء التحليل العمودي في جدول مستقل والتحليل الأفقي في جدول آخر، ويمكن إعداد وتنظيم التحليلين في جدول واحد ليعطي صورة واضحة متكاملة للمحلل المالي.

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34-35.

الفرع الثاني: تحليل الحساسية:

يهتم تحليل الحساسية بقياس درجة تأثر متغير معتمد كحجم الإنتاج أو حجم النفقات أو حجم الإيرادات لمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تؤثر فيه، وغالبا ما يستخدم في تقييم المقترحات الاستثمارية من خلال دراسة حجم الأموال التي يتم توظيفها وما تحققه من عوائد، ولذلك يعد تحليل الحساسية واحد من الطرق المتقدمة الذي يهتم بتحليل المخاطرة حيث يقيس أثر المخاطرة في قرارات الاستثمار.

إن تحليل الحساسية يعد وسيلة مفيدة لتقدير مستوى النجاح للعمل الاستراتيجي المرغوب فيه والذي يعتمد على افتراضات أساسية تحكم العملية التخطيطية، ومن أبرز الأساليب الرياضية المستخدمة لتحليل الحساسية هي البرمجة الخطية حيث يتم صياغة دالة الهدف والتي تشمل أهداف الموازنة على صعيد كل باب ومن ثم تحديد الموارد المتاحة لها في ظل محددات معينة.

المبحث الثاني: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة فمن خلالها يمكن لتلك الأفراد التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، حيث تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمؤسسة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الأعمال. وتعد هذه القوائم المالية على الأقل مرة واحدة في السنة، ولكن عادة ما يتم إعدادها كل ثلاثة أشهر حسب حاجة وطبيعة المشروع.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

طبقا لما ينص عليه القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والخاص بالنظام الجديد للمحاسبة والمالية في مادته رقم 41، فإن الجزائر مضطرة للانتقال إلى هذا النظام العالمي ابتداءً من جانفي 2009، غير أنه وبسبب تعذر التحضير الجيد لهذا الموعد على المستوى التقني، فقد تم تأجيل الموعد إلى جانفي 2010، وفقا لما جاء في القانون التكميلي لسنة 2008 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ

2008/07/27. وقد تم إعداد نظام محاسبة جديد الذي سيحل محل نظام المحاسبة القديم وفقا لمبادئ ومناهج المحاسبة المعمول بها عالميا[1].

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي بأنه يعتبر إعادة صياغة للمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، والذي يندرج في إطار عمليات التحديث التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر، كما يعتبر في الحقيقة تغيير في الثقافة المحاسبية الحالية ومحاولة التقارب مع معايير (IFRS) التي تشكل المرجع العالمي باعتبار أنها مطبقة من طرف أكثر من 100 دولة من بينها دول المجموعة الأوربية وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم[2].

الفرع الثاني: وصف مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد

تركزت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني والتي شرع فيها مع بداية الثلث الأول من سنة 2001 على إجراء جملة من التعديلات تتعلق بالعناصر التالية[3]:

- إعطاء تعاريف ومفاهيم وبناء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد؛
- تحديد طرائق التقييم بالنسبة لعناصر الأصول والخصوم وكذلك حسابات التسيير؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، والجداول الملحقة، تحديد الحسابات ونظام المجموعات وكيفية تسيير الحسابات؛
- وضع جداول وإيضاحات خاص بالمفاهيم.

وبشكل عام، فإن مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، وطبقا لما ينص عليه القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

إن وزير المالية:

---

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص: 178.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص: 13.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس سنة 2009، ص ص: 3-5.

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق لـ 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل.

وطبقا لما ينص عليه القرار، فإن مشروع النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد يحتوي على:

- الباب الأول: قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات. ويضم ثلاث فصول.
- الباب الثاني: عرض الكشوف المالية. ويتضمن ثمانية فصول.
- الباب الثالث: مدونة الحسابات و سيرها. ويتضمن فصلين.
- الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دراستنا لمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، سوف ترتكز على القوائم المالية التي تضمنها هذا المشروع، وذلك باعتبار أن موضوع بحثنا يتعلق بتأثير التضخم على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، لذلك سنقوم من خلال النقاط الموالية بعرض ما جاء في الإطار المفاهيمي للمشروع باعتباره الأساس الموجه لكيفية إعداد وعرض هذه القوائم، كما نقوم بعرض تشكيلة هذه القوائم ومكوناتها.

الفرع الثالث: عرض الإطار المفاهيمي وكيفية تنظيم المحاسبة وفقا لمشروعSCF

أولا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية[1]:

- الشركة الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

[1] ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17 و18 جانفي 2010، ص ص: 5-6.

ملاحظة: يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا: المبادئ والفروض المحاسبية: يعتمد مشروع النظام المحاسبي الجديد على جملة من المبادئ والفروض المعتمدة في تحضير القوائم المالية، يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي[1]:

1) **الفروض المحاسبية:** تم التأكيد على فرضيتين هما:

- استمرارية الاستغلال؛
- محاسبة الالتزامات(أساس الاستحقاق).

2) **المبادئ المحاسبية الأساسية:** تم إدراج اثنا عشر مبدءا في مشروع النظام المحاسبي الجديد وتتمثل هذه المبادئ في:

- مبدأ الدورية؛
- مبدأ استقلالية السنوات؛
- مبدأ الأهمية النسبية؛
- مبدأ الثبات و ديمومة الطرق المحاسبية؛
- مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة؛
- مبدأ عدم إجراء المقاصة؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- مبدأ التكلفة التاريخية(طرق التقييم)؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- مبدأ الوحدة النقدية(وحدة العملة)؛
- مبدأ الوحدة المحاسبية؛
- الصورة الصادقة.

3) **الخصائص النوعية للمعلومات المالية:** إن الخصائص النوعية التي ينبغي توفيرها في المعلومات التي تحويها القوائم المالية هي:

- **الخصائص الأساسية:**

[1] حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 183-184.

- ✓ الملائمة؛
- ✓ المصداقية؛

- **الخصائص الثانوية:**

- ✓ قابلية المعلومة المالية للمقارنة؛
- ✓ صحة المعلومة المالية؛
- ✓ السرعة؛
- ✓ قابلية الفهم.

4) مستعملو القوائم المالية: يتمثل مستعملو القوائم المالية في المستثمرون، المسيرون المقرضون (بنوك،مساهمون)، إدارة الضرائب، شركاء آخرون (زبائن، موردون، أجراء)، آخرون.

ثالثا: تنظيم المحاسبة وفقا لمشروعSCF: أشار مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد بوضوح إلى جملة من التعليمات التي يتعين الآخذ بها لتنظيم المحاسبة، ولعل من أهمها ما يلي[1]:

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية؛
- تحدد المؤسسة، تحت مسؤوليتها الإجراءات الضرورية لإعداد تنظيم محاسبي يسمح بإجراء مراقبة داخلية وخارجية معا؛
- يجب القيام بعملية الجرد لأصول وخصوم المؤسسة مرة على الأقل في السنة؛
- المعالجة المحاسبية تتم وفقا لطريقة القيد المزدوج؛
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يحدد بوضوح، أصل، محتوى، وتحميل كل المعطيات الخاصة بالعملية إضافة إلى البيانات الخاصة بالوثائق المبررة؛
- كل تسجيل محاسبي يجب تدعيمه بوثيقة مبررة؛
- كل مؤسسة، ملزمة بمسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد، و يستثنى من ذلك في حالات خاصة المؤسسات الصغيرة جدا؛
- يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية، المستندات و الوثائق المبررة لمدة 10 سنوات؛
- يتم مسك المحاسبة إما بطريقة يدوية أو طريقة آلية.

[1] حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

رابعا: قواعد التقييم وفقا لمشروعSCF: نص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد على مجموعة من القواعد العامة للتقييم منها[1]:

- كقاعدة عامة، ترتكز عملية التقييم في المحاسبة على مبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه وحسب بعض الشروط التي حددها النظام، وبالنسبة إلى بعض العناصر يمكن إجراء عملية التقييم وفقا لـ:
- القيمة العادلة (القيمة السوقية)؛
- القيمة المحققة (قيمة الإنجاز)؛
- القيمة المحينة (القيمة الحالية).
- تحدد القيمة العادلة للقيم الثابتة عادة بقيمتها في السوق، وذلك استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون، وبعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة المقومة ثانية.
- قد ينتج عن عملية إعادة التقييم، ارتفاع أو انخفاض القيمة المحاسبية للأصل المادي، وهذه النتيجة تقيد ضمن رؤوس الأموال الخاصة في حساب "فارق إعادة التقييم".
- ويمكن لأي استثمار غير مادي سبق تسجيله بتكلفته الأصلية، على أن يعاد تقييمه حسب نفس شروط الاستثمارات المادية، لكن عملية إعادة التقييم تكون فقط إذا كان هناك سوق يمكن من خلاله معرفة القيمة العادلة لهذه العناصر، لكن تبقى صعوبة وجود سوق خاص بالعديد من القيم المعنوية مثل الماركات التجارية، كما ينبغي تسجيل فرق إعادة التقدير ضمن الأموال الخاصة.
- تقييم المخزونات بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج حسب طبيعة المخزون وفي حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد، يجب اعتماد إحدى الطريقتين: إما طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة أو طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO.
- يتم تقييم النواتج الناجمة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام الصفقة.

المطلب الثاني: القوائم المالية (وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد)

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنه تقتبس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المنشأة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة

[1] نفس المرجع السابق، ص: 186.

أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكياتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية[1].

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد قوائم مالية. والقوائم المالية الخاصة بالكيانات الغير صغيرة تشمل على[2]:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولجدول حسابات النتائج.

الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية

نص الإطار المفاهيمي على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى، عن طريق المكونات وفقا لخصائصها الاقتصادية. والمكونات هي عناصر القوائم المالية، وحسب المعايير المحاسبية الدولية فإن مكونات القوائم المالية تتمثل فيما يلي[3]:

- الميزانية (قائمة المركز المالي)؛
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)؛
- جدول تغير الأموال الخاصة(قائمة الأرباح المحتجزة)؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وجدول حساب النتائج.

[1] منور أوسرير ومحمد مجبر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي ، 2010، ص: 3.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الموافق لـ 25 مارس 2009، ص ص: 22-23.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الموافق لـ 25 مارس 2009، ص ص: 22-23.

أولا: الميزانية:

1) **تعريف الميزانية:** عرفت الجريدة الرسمية بأن الميزانية تصنف بصفة منفصلة، عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

في الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- خزينة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية؛
- الأصول المالية؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين و الأصول الأخرى و المماثلة(أعباء مثبتة مسبقا).

في الخصوم:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

- الخصوم الغير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- الفوائد ذات أقلية؛
- يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية؛

- معومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق؛
- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ الدفع والاستلام؛
- الشركة الأم؛
- الفروع؛
- الكيانات المساهمة في المجمع؛
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين...)؛
- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئات أسهم؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير المحررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب مرافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، أكثر من ذلك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة والخاصة بالتنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، وتظهر على الأقل ما يلي:

في الأصول:

وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي؛

- مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي؛
- سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف؛
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى؛
- التوظيفات النقدية الأخرى؛
- سندات التوظيف.

في الخصوم:

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية؛
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛
- السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى المثبتة في الملف؛
- أموال أخرى مقترضة.

ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أم تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية انجاز عناصر الأصول والخصوم متزامنة أو على أساس واضح جلي. وهكذا فإن أصلا وخصما تتم مقاصتهما، والرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما يكون الكيان:

- يمتلك حقا نافذا من الجهة القانونية لإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات؛
- يعتزم إما إخمادها على أساس واضح، وإما إنجاز الأصل وإخماد الأصل في آن واحد.

إذن وطبقا للنظام المحاسبي المالي فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.

2) **تبويب الميزانية:** الغرض من تبويب قائمة الميزانية إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي من خلال إجراء التحليلات المالية المناسبة ومعرفة النسب المالية التي تمكن من الوقوف على الوضع المالي للمشروع المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية ويتم تصنيفها إلى[1]:

أ- **الأصول:** إن المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي"تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية". أما المادة 21 من المرسوم السابق الذكر تبين تصنيف الأصول إلى:

- **أصول غير جارية:** وهي تلك الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهذه الأصول تشمل:

الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وهي:

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 136.

- ✓ **الأصول المعنوية:** مثل برامج الإعلام الآلي، المحل التجاري....الخ;
- ✓ **الأصول العينية:** مثل المباني والمعدات...الخ.

الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها(أي ببيعها) خلال الإثني عشر شهرا ابتداءً من تاريخ نهاية الدورة.

- **أصول جارية:** هي تلك الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد من تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا وكذا على العملاء و النقديات.

ب-الخصوم: عرفت المادة 22 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الخصوم كالتالي[1]: " تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية " هذا التعريف لا يعتبر الأموال خصوما.

تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية. أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم الغير جارية.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

1) تعريف جدول حساب النتائج: جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء، والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ويأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية، الربح/الكسب أو الخسارة.

المعلومات المقدمة في حساب النتائج هي الآتية[2]:

- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب و الرسوم والتسديدات المماثلة؛

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)**، دار النشر جيطلي، الجزائر (برج بوعريريج)، 2009، ص: 10.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 25 مارس سنة 2009، ص ص: 24-25.

- مخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر الغير عادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

في حالة حساب النتائج المدمجة:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسة المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

المعلومات الدنيا الأخرى إما في حساب النتائج، وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج هي الآتية:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص للأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها واحتياجاتها.

تقدم المنتجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والتي يكون حجمها وطبيعتها وتأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة الكيان خلال الفترة، وتقدم تحت فصول خصوصية في جدول حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة، تناقص استثنائي للمخزونات، التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا من النشاط).

تتأتى النتيجة غير العادية من المنتجات وأعباء ناجمة عن حوادث ومعاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للكيان وتمثل طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية والكارثة الطبيعية وغير المتوقعة).

2) تبويب جدول حسابات النتائج: وفيما يلي عرض مختصر لتصنيفين أساسيين من بنود جدول حساب النتائج[1]:

[1] يونس حسن الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص ص: 147-150.

أ- **الإيرادات:** يحقق أي مشروع إيرادا عندما يقدم بضاعة أو خدمة لعملائه(زبائنه)، ويقاس الإيراد بالأصل الذي استلم كقابل تقديم يعتبر الإيراد قد تحقق ويثبت في الدفاتر عند تسليم البضاعة أو تقديم الخدمة حتى وإن لم يتم استلام نقدية في ذلك الوقت، حيث أن البيع على الحساب يحقق إيراد، لأن الأصول تزداد بازدياد حساب المدينين.

ب-**المصروفات:** تعتبر هذه المصروفات عبئا يتحمله المشروع في سبيل تحقيق الإيراد، وتقاس هذه المصروفات بتكلفة الأصول التي استهلكت أو الخدمة التي حصلت عليها المؤسسة خلال سنة وتنقسم هذه المصروفات في العادة إلى قسمين رئيسيين هما:

- **مصروفات البيع و التوزيع:** وهي المصروفات التي تنفقها إدارة البيع بالمشروع للقيام بنشاطها وتشمل هذه المصروفات الآتي:
- جميع المصروفات التي تخص إدارة البيع بشكل مباشر، مثل مرتبات الموظفين بهذه الإدارة؛
- مصروفات استهلاك الأصول الثابتة التي تستعملها هذه الإدارة مثل: سيارات التوزيع؛
- مصروفات الإعلان؛
- مصروفات النقل للخارج(نقل المبيعات).

ت-**المصروفات العامة و الإدارية:** وتشمل هذه المصروفات الآتي:

- جميع المصروفات التي تخص الإدارة العامة للمشروع، وتشمل مصروفات الأقسام المساعدة؛
- مصروفات استهلاك الأصول الثابتة في الإدارة العامة، مثل الأثاث و الآلات الحاسبة;
- الديون المعدومة و الناتجة عن سياسة الائتمان؛
- المصروفات الخاصة بالتأمين.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة

1) **تعريف جدول سيولة الخزينة:** هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمين للحكم على فعالية تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة[1].

[1] حسين كركاشه، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص ص: 42-43.

أما الجريدة الرسمية فقد تطرقت إلى جدول سيولة الخزينة كما يلي[1]:

240.1- الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

240.2- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عمها منتجات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل);
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عن اقتناء، وتحصيل الموال عن بيع أصول طويلة الأجل);
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة التمويل(أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض);
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطرقة غير مباشرة.

فالطريقة المباشرة الموصي بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول أو خروج الأموال الإجمالية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- تقريب هذا الدخل المالي الصافي قبل ضريبة الفترة المقصودة والطريقة الغير مباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان؛
- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة(اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات...)؛
- التفاوت أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

240.4- الموجودات المالية هي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 25 مارس سنة 2009، ص ص: 24-25.

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع. (ربما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق)؛
- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير والبالغة السيولة) السهلة التحويل إلى سيولات والخاضعة للخطر بتغيير قيمتها).

240.5- يمكن تقديم التدفقات المالية المحتازة لحساب الزبائن.

- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن؛
- العناصر سريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة.

2) تبويب جدول سيولة الخزينة:

يتمثل تبويب جدول سيولة الخزينة في مجمل العناصر التي تحتويها هذه القائمة، وفيما يلي توضيح لكل منهما[1]:

أ- **التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية:** التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل:

- المتحصلات من العملاء، والمتحصلات من إيرادات الأخرى مثل الفوائد؛
- المدفوعات للموردين والعاملين، المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب.

ب-**التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار:** التدفقات المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة) وكذلك الاستثمارات الطويلة الأجل:

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل؛
- مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو استثمارات طويلة الأجل.

ت-**التدفقات المالية التي تولدها أنشطة التمويل:** ترتبط مباشرة بتمويل المؤسسة نفسها وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من/إلى المستثمرين والدائنين. (فيما عدا الموردين) مثل:

- متحصلات من زيادة رأس المال أو بيع أسهم الخزانة (أسهم المؤسسة نفسها)؛
- متحصلات من القروض؛
- سداد القروض؛
- سداد توزيعات الأرباح؛
- شراء أسهم الخزانة.

[1] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان " نظرة حالية ومستقبلية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 76.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

1.250- يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي[1]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض،...)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: ملحق القوائم المالية

1.260- يشتمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية[2]:

- القوائم والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة و جدول تغير الموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 25 مارس سنة 2009، ص ص: 26-27.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 25 مارس سنة 2009، ص: 27.

وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق 2 (نموذج القوائم المالية).

2.260- نكون الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية موضوع تقديم منظم وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

3.260- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم.....السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغلاقها في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:

- طبيعة الحادث؛
- تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير لا يمكن تقديره.

4.260- تقديم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي القوائم المالية من أجل:

- فهم النجاعة الماضية؛
- تقييم الأخطار ومردود الكيان.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى قوائمها المالية المدمجة، معلومات تخص:

- مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها؛
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

5.260- يتعين على الكيانات الملتزمة بنشر قوائم مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه القوائم، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، وبنفس الطرق المحاسبية المقررة للقوائم المالية لآخر السنة المالية.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية لتحقيقها تنشأ أساسا من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وانطلاقا من

تحديد قطاعات المستفيدين وحاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة 12، على أن الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وبالأخص المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال المخاطر للمؤسسة ، وبالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلبي وتحقق رضا مستخدمين آخرين وذلك لتحقيقها الأهداف التالية[1]:

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة؛
- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات، وتعكس أدائها؛
- تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تأثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء؛
- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة، إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذه المعلومات تشمل:

- الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة؛
- الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية؛
- أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على التزاماتها بضمان حماية المحيط؛
- التكنولوجيا المستعملة ودرجة اعتماد التجديدات التكنولوجية في ميادين الإنتاج والتسيير.

وفي هذا الصدد فإن كثرة المعلومات قد لا تضر دائما بنوعيتها، لكن غياب عرضها يضر بوضوح ونوعية المعلومات وكذلك عملية قراءتها من طرف المستعملين.

[1] Ayed Amor**, Les états financiers**, (Tunis: C,L,E, 2001), p p: 19-20.

الفرع الرابع: الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية والتوقيت المناسب لنشرها

إن للقوائم المالية فترة زمنية معينة لإعدادها، وكذا توقيت مناسب لنشرها، وفيما يلي توضيح لذلك[1]:

أولا: الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية: يجب إعداد ونشر القوائم المالية مرة واحدة على الأقل في السنة. وفي الحالات الاستثنائية مثل حالة تغيير تاريخ نشر القوائم المالية وبالتالي إعداد القوائم لفترة أقل أو أكثر من سنة يتوجب الإفصاح عن سبب هذا التغيير، وبيان أن الأرقام المقارنة في هذه الحالة ليست قابلة للمقارنة لأسباب عملية، فقد تفضل بعض المؤسسات إعداد قوائمها المالية لفترة 52 أسبوع، ونظرًا لعدم وجود فروقات ذات أهمية نسبية في هذه الحالة مقارنة مع حالة إعداد القوائم لسنة كاملة، فقد سمح المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 بذلك.

ثانيا: التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية: يعتبر الإسراع في نشر القوائم المالية وعدم تأخير ذلك من المتطلبات الهامة لتكوين القوائم المالية المفيدة للمستخدمين لها، حيث تقل المنفعة والفائدة من القوائم المالية كلما طالت فترة تأخير نشرها وتوفيرها للأطراف ذات العلاقة، وقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم 01 ضرورة قيام المؤسسات بنشر قوائمها المالية خلال ستة شهور من انتهاء السنة المالية، ولا يعتبر تعقيد عمليات بعض المؤسسات مبرراً لها لتأخير إصدار قوائمها المالية كما أشار المعيار إلى أن العديد من التشريعات المحلية في معظم الدول تحدد تاريخ محدد تلتزم المؤسسات به من أجل إعداد ونشر قوائمها المالية. إلا أن العديد من التشريعات المحلية في معظم الدول تحدد تاريخ محدد تلتزم المؤسسات به من أجل إعداد ونشر قوائمها المالية.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية

ازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي وضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أداءها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008، ص: 28.

الفرع الأول: ماهية تحليل القوائم المالية

أولا: تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية[1]

1) **تعريف تحليل القوائم المالية:** تعددت تعريفات تحليل القوائم المالية، لكننا نسوق فيما يلي أهم هذه التعريفات:

" هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ".

هي دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية ".

" هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي ".

2) **أهداف تحليل القوائم المالية:** يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي فيما يلي:

- معرفة الوضع المالي للمؤسسة؛
- الحكم على القدرة الكسبية للمشروع؛
- الحكم على كفاءة الأداء المالي والتشغيلي في المؤسسة؛
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل؛
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية؛
- التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

ثانيا: مستويات تحليل القوائم المالية والأطراف المهتمة بالتحليل

1) **مستويات تحليل القوائم المالية:** يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث رئيسية يمكننا أن نوجزها فيما يلي[2]:

- **على مستوى المشروع:** حيث يقوم المحلل المالي بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 71-72.

[2] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75-76.

المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل ويعتبر هذا التحليل قاصرًا لأنه يفصل الشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

- **على مستوى القطاع:** وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذًا بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته. وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.
- **على المستوى العام:** وهو التحليل الأمثل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كالظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات متعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية...الخ.

2) **الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية:** تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرًا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لأخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، البنوك...الخ[1].

الفرع الثاني: أدوات تحليل القوائم المالية[2]

أولا: التحليل المقارن للقوائم المالية: إن أسلوب التحليل المقارن للقوائم المالية هو أحد الأساليب التي يستخدمها المحلل المالي لدراسة وضعية المشروع، وفقا لهذا الأسلوب فإن المحلل المالي يأخذ ميزانيتين عموميتين أو أكثر للمشروع نفسه، أو أن يأخذ قائمتي دخل للمشروع نفسه تغطيان فترتين مختلفتين ويقارنهما مع بعضهما آخذا من القائمة الأقدم زمنيا أساسًا تتم عليه المقارنة وذلك بهدف استنتاج التغيرات سواء كانت إيجابية لصالح المشروع أم سلبية في غير صالحه. ويكشف التحليل المقارن للقوائم المالية عن التغيرات التي حدثت في

[1] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص ص: 313-327.

بنود الصول والخصوم الواردة في قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي) لا سيما منها البنود المكونة لصافي رأس المال العامل كما لها من أهمية في اكتشاف مدى ارتباط تغيراتها بتغير عنصر المبيعات الذي يعد نقطة انطلاق في التنبؤ بالمستقبل.

كما أنه يكشف عن التغيرات في بنود الإيرادات والنفقات الأمر الذي يعطي انطباعًا عن احتمالية استمرار هذا التغير في المستقبل أو عدمه كما لهذه التغيرات من تأثير واضح عن عمليات التنبؤ بحجم الإيرادات والمصاريف التي قد تؤثر على ربحية المشروع خلال الفترات القادمة.

1) **أنواع التحليل المقارن للقوائم المالية:** إن أكثر أنواع التحليل المقارن شيوعًا: التحليل الرأسي (العمودي)، التحليل الأفقي (الاتجاهات)، وفيما يلي توضيح لهما:

أ- **التحليل الرأسي (العمودي):** يتم التحليل الراسي بنسبة كل بند من بنود القائمة المالية إلى رقم معين من القائمة المالية نفسها، كأن يتم نسبة كل بند من بنود الأصول إلى إجمالي الأصول في قائمة الميزانية أو وأن يتم نسبة كل بند من بنود الخصوم إلى إجمالي الخصوم، وقد يتم إجراء التحليل الرأسي بصورة مجزئة كأن يتم نسبة كل بند من بنود الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول الجارية وكل بند من بنود الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول غير الجارية وهكذا.

ويتم التحليل الرأسي في جدول حساب النتائج (قائمة الدخل) بنسبة كل بند من بنودها إلى رقم صافي المبيعات، وفي قائمة جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة الأرباح المحتجزة) قد يتخذ رصيد الأرباح المحتجزة رقم أساس تنسب إليه بقية البنود في القائمة وهكذا.

ب-**التحليل الأفقي (الاتجاهات):** يتم التحليل الأفقي بأخذ أكثر من قائمة مالية سواء كانت قائمة الميزانية أما قائمة جدول حسابات النتائج أم غيرهما، ثم يتم مقارنة كل بند من البنود من فترة المحاسبة الأخرى بهدف استخراج التغيرات وهذه التغيرات يمكن أخذها بالأرقام المطلقة أو بالنسب المئوية، فكما لاحظنا في التحليل السابق (الرأسي) أنه يتم تحويل كل بنود القائمة المالية إلى نسب مئوية فيمكن مقارنة هذه النسب من سنة إلى أخرى لمعرفة اتجاهات التغيرات وتعزيز الإيجابية منها ومعالجة السلبية.

وإذا تم أخذ أكثر من قائمتين فإنه يفضل في هذه الحالة أخذ القائمة الأقدم زمنيا كرقم أساس ومقارنة بقية القوائم بها حتى يمكن أخذ صورة صادقة وواضحة عن التغيرات من سنة لأخرى.

ويفيد هذا التحليل في دراسة نمو أو تقهقر بعض البنود ليسهل معالجة أسباب تقهقرها وتعزيز أسباب نمو الأخرى.

المبحث الثالث: الأساليب المحاسبية والمالية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية

بعد التطرق إلى ظاهرة التضخم ومختلف الأساليب المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية التي تم صياغتها استنادا إلى افتراض وجود ثبات نسبي في المستوى العام للأسعار، أصبح هذا الافتراض غير حقيقي بعد أن سادت دول العالم موجة تضخمية مستمرة تزايدت معها الأسعار. وقد أثر ذلك على وحدة القياس المحاسبي وانعكس بدوره على طبيعة المعلومات المحاسبية، فأصبحت في أغلب الأحوال غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ومن الطبيعي أن تنعكس آثاره على القرارات المالية ومن ثم على مصداقية نسب القوائم المالية.

المطلب الأول: الآثار المحاسبية والمالية للتضخم على القوائم المالية

إن مشكلة تغير المستوى العام للأسعار من أهم المشاكل المعاصرة التي يواجهها المحاسبون، فالمحاسبة أساسا تعتبر أن النقود هي الوحدة الرئيسية للقياس تتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات المستوى العام للأسعار، وذلك بسبب:

- الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار؛
- زيادة الاهتمام بدقة قياس البيانات المحاسبية؛
- تعدد البدائل في الاستثمارات وخلقه لمشكلة عدم اتخاذ القرارات بسهولة دون الاعتماد على بيانات محاسبية دقيقة؛
- اتجاه مهنة المحاسبة إلى محاولة إرساء الأسس والمبادئ النظرية للمحاسبة.

الشيء الذي أثار وضعية القوائم المالية للوحدات الاقتصادية في ظل التضخم اهتمام كل القائمين بأمر إعداد هذه القوائم ومستخدمي مختلف بياناتها.

الفرع الأول: أثر التضخم على القوائم المالية

يستند الإطار العام لنموذج القياس المحاسبي على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه قياس الدخل المحاسبي وتحديد المركز المالي للوحدات الاقتصادية، التي تأثرت بظاهرة التضخم ولكنها لم تأخذ أثاره في الاعتبار عند إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية، وتتمثل

هذه الفروض في فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود ومبدأ التكلفة التاريخية، من بين أهم آثار التضخم على القوائم المالية نذكر ما يلي[1]:

أولا: آثار التغيرات السعرية عل قياس نسب قائمة المركز المالي: في ظل استخدام مدخل التكلفة التاريخية يتم قياس وتقييم الأصول بالأسعار الفعلية في تاريخ اقتنائها، وفي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار تختلف التكلفة الفعلية للعناصر غير النقدية كالأصول الثابتة والمخزون عن التكلفة الحاضرة، خاصة في حالة وجود تباعد تاريخي بين وقت الاقتناء ووقت القياس، ويؤدي ذلك إلى تضمين الميزانية العمومية بأرقام التكلفة الماضية لهذه العناصر التي لا تعبر عن القيمة الاقتصادية الحقيقية لها في تاريخ إعدادها، فضلا عن أن حيازة الوحدة الاقتصادية لتلك العناصر في فترات تغيرات الأسعار يترتب عليها أرباح وخسائر كامنة في هذه الأصول التي لا تؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمتها، فبالنسبة للعناصر النقدية الظاهرة في الميزانية العمومية كالنقدية والعملاء والموردون فإنها تقوم بوحدة النقد السائدة في تاريخ إعداد الميزانية، ويترتب على حيازتها خلال فترة تغير الأسعار تحقيق أرباح أو خسائر ناجمة عن التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث لا ينعكس تأثيرها على حقوق الملكية بالميزانية العمومية، وبذلك لا تظهر الميزانية المعدة على أساس تاريخي أيا من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن حيازة العناصر النقدية، وتأسيسا على ذلك إتباع مدخل التكلفة التاريخية في قياس عناصر الميزانية العمومية يؤدي إلى فقدان هذه العناصر دلالتها الاقتصادية وهو ما يؤثر في اتخاذ القرارات المرتبطة بتخصيص الموارد الاقتصادية كما يؤدي إلى افتقار هذه العناصر إلى القابلية للمقارنة على مستوى الوحدة الاقتصادية ومستوى القطاع الذي تنتمي إليه، كما يؤدي أيضا إلى عدم قابلية هذه العناصر للتجميع الرياضي لاختلاف قيمة وحدة النقد المستخدمة في القياس عند اقتناءها.

ثانيا: آثار التغيرات السعرية على قياس نسب القوائم المالية: تؤثر التغيرات السعرية على قياس نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية نظرا لأن الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الأسعار يكون متضخما لا يعبر حقيقة نتائج الأعمال، خاصة إذا كانت الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدى تقدم ونجاح الوحدة الاقتصادية، فإنه يكون من الضروري الأخذ في الاعتبار آثار التغيرات السعرية على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، بالرغم من أن طرق قياس الدخل

[1] أحمد قايد نور الدين، **الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص ص: 5-6.

المحاسبي تتفق جميعا على أن دخل الوحدة المحاسبية يتم قياسه عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقيها، إلا أنها تختلف في تفسير مفهوم الدخل الحقيقي للوحدة الاقتصادية، فالمشكلة هنا هي قياس الدخل وفقا لمفهوم المحافظة على رأس المال، الذي يعني عدم المساس برأس المال الوحدة بعد توزيع دخل الفترة، حيث يعرف الاقتصاديين دخل الوحدة الاقتصادية بأنه"المبلغ الذي يمكن توزيعه على ملاكها دون ما تخفيض في قيمة صافي أصولها"، ومعنى ذلك أن تحديد الدخل يعتمد على المدخل المستخدم في قياس وتقييم أصول الوحدة بحيث يؤدي استخدام مداخل مختلفة لتقييم الأصول إلى مبالغ مختلفة.

الفرع الثاني: بعض الحلول المقترحة لمشكلة البيانات

في هذا الفرع سنتطرق إلى بعض الحلول المقترحة من طرف المفكرين والمحاسبين لتصحيح البيانات المتأثرة بالتضخم[1]:

أولا: طريقة براوندلر : وفقا لهذه الطريقة من الواجب مراجعة عناصر القوائم المالية بصفة دورية، وكذلك عملية التقييم التي دائما تتأخر السلطات العامة في تنفيذه، فلابد أن تكون العملية متكاملة أي يجب أن تشمل كل عناصر الميزانية ولا تقتصر على البعض فقط. فعملية التقييم لها فائدة متعددة حيث تستعمل معامل واحد فقط لجميع العناصر ويأخذ هذا المعامل بصفة طبيعية ورسمية. وحسب براوندلر فالمعامل الفردي أداة لتجنب التزوير حتى تكون عملية إعادة التقييم ناجحة وفعالة يجب أن تتم بصفة تدريجية، كما يمكن أن تتم بالاعتماد على الكفاءات الخارجية وتستند على الوثائق المنشورة والقوائم المالية للمؤسسة ومن جهة النظر التقنية للعمليات المحققة تكون كما يلي:

- ترتيب عناصر الميزانية في أربعة أقسام (الاستثمارات والإهتلاكات، قيم الاستغلال، القيم النقدية ورؤوس الأموال الجماعية)؛
- إعداد موازين المراجعة لكل شهر وذلك لإعطاء التغيرات النتائج الحاصلة لهذه الأقسام الأربعة، ولتحقيق هذه النتائج لابد من تجميع حسابات التسيير والنتائج وتغيير قيمة المخزونات في قسم رؤوس الأموال الصافية وبذلك يرفع براوندلر عدد الأقسام إلى سبعة مضيفا لها كل من الإهتلاكات، سندات المساهمة والنتائج وهذا بفرض الوصول إلى تحديد:
- أعلى قيمة نقدية في الاستثمارات؛

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-9.

- أعلى قيمة نقدية في المخزونات؛
- الخسارة المادية للقيمة النقدية.

ولكي نتمكن من المقارنة بين الميزانية في بداية النشاط ونهايته لابد أن تقتصر فقط على إعادة تقييم الميزانية ولكن أيضا دراسة حركة الحسابات بسبب النتائج الشهرية والتحويلات الناتجة من قسم لآخر، وفي الأخير نتوصل إلى استخراج أعلى قيمة نقدية للمخزونات والخسارة المادية في القيمة النقدية.

ثانيا: طريقة التأشيرة: يرى أصحاب هذه الطريقة أن جميع الصعوبات تأتي من الخارج كما يرون بأن التغيرات تكمن في القيمة النقدية، ولا يعود تأثر المعلومات إلى عدم تكليف النظام المحاسبي التقليدي مع هذه التغيرات، فهذه الطريقة تحافظ على النظام المحاسبي التقليدي ومبادئه، مع الإبقاء على مبدأ التكلفة التاريخية ونقطة الانطلاق (نقطة الصفر)التي من خلالها يمكن التعرف على النتيجة المحققة ربح أو خسارة وهي محافظة على ثبات رأس المال النقدي، إذ لابد من احترام الحيطة والحذر، إن الإنجاز والمراجعة التي تثبت انتظام الحسابات مادام هناك قاعدة موضوعية للتقييمات وبالتالي تصبح الميزانية ومجموع الحسابات تطبق بمؤشر واحد يمكن تطبيقه على جميع العناصر، حيث يتضح من هذه الطريقة أنها تؤدي إلى تضخم ثانوي.

ثالثا: إعادة التقييم بواسطة عدة مؤشرات: وتعرف بطريقة دوبيو إن الأرقام الظاهرة في الميزانية والحسابات الخاصة بالنتيجة صحيحة دوريا بعدة مؤشرات من تعديل تقييم كل عنصر، هذا التعديل ليس مبين على الوثائق أين تبقى الحسابات بقيمتها الأصلية التاريخية في وثائق شاملة وتكون الأرصدة المالية مضروبة في مؤشر ثابت حسب طبيعة وتاريخ القيمة، وهكذا تعوض قيمة الشراء التاريخية مضروبة في قيمة الشراء الحالية أي أن القيمة لم تعد مرجعية كما في الطريقة السابقة بالكشف مما يفقد الميزانية خاصيتها الضبطية وتكون النتيجة خاطئة. وهذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار التقارب المضخم الذي هو ارتفاع الأسعار، غير أن هذه الطريقة لا تخلو من الأخطاء وتتعلق المشكلة بكيفية تحديد المؤشرات التي تسمح بإعطاء القيمة الحقيقية لكل عنصر، فيجب أن تحمل هذه المؤشرات طابعا رسميا حتى لا تقضي فرصة لكل تقييم من مصادر غير رسمية بما يسمح بالتزوير الضريبي، وهذا بدوره يلقي عبئا على المصالح العمومية المختصة في تحديد المؤشرات المتعلقة بالأملاك المتعددة والمتنوعة، وهكذا فإن تحديد مثل هذه المؤشرات يبقى مسألة مثيرة للجدل ومحل للنقاش.

المطلب الثاني: أساليب مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة للحد من أثر التضخم على القوائم المالية

إن التضخم يؤثر سلبا على وحدة القياس المحاسبي كما رأينا في المطلب السابق، فقيمة النقود تتمثل بالقدرة الشرائية لها وكما نعلم أن القدرة الشرائية للنقود تنخفض بارتفاع المستوى العام للأسعار. وبذلك لا يسمح لنا بالمقارنة بين القوائم المالية لعدم تجانس وحدة القياس المحاسبي، ونظرا لهذه المشاكل التي طرحت على الساحة المحاسبية فقد عرفت الدراسات في هذا المجال تطورا حتى تأتي بالبدائل للحد من اثر التضخم على القوائم المالية. وفي هذا المطلب سوف نتعرف على مدخل التكلفة التاريخية المعدلة والذي يعرف أيضا بالمحاسبة وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وطبقا لهذا الأسلوب فإنه يتم تعديل وحدة القياس وذلك على أساس التكلفة التاريخية أي أن التعديل يتم على ضوء التغيرات الطارئة على القدرة الشرائية لوحدة النقد.

عند تطبيق مدخل التكلفة التاريخية لابد من إتباع مجموعة من القواعد هي:

- يتم التفرقة بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية؛
- يتم التعديل بالتفرقة بين حسابات الميزانية(المركز المالي) وحسابات النتائج.

الفرع الأول: أسلوب تعديل البيانات التاريخية باستخدام وحدة نقد ثابتة القيمة (متجانسة)

إن القوة الشرائية للنقود كما سبق وأن ذكرنا فإنها تتأثر بالتغيرات السعرية فكلما ارتفع المستوى العم للأسعار انخفضت القوة الشرائية للنقود ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي[1]:

عند افتراض أن الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في سنة الأساس مثلا سنة 2011 كان يساوي 100 وأصبح في سنة 2014 يساوي 125 فعندئذ تكون القوة الشرائية في سنة 2014 بالنسبة لسنة الأساس 2011 تعادل 80% أي 100/125= 0.8 ، يعني أن ارتفاع الأسعار ب25 وحدة نقدية أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بـ 20% ، وهنا يتضح لنا أن التغيرات السعرية العامة تؤدي إلى التغير في وحدة القياس، وعند المحاسبة وفقا لتغير في المستوى العام للأسعار يجب تحقيق التجانس لوحدة النقد ويتم ذلك وفقا للمعادلة التالية:

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10-12.

بيانات تاريخية وفقا لوحدة نقد ثابتة القيمة = الرقم القياسي لأسعار سنة القياس / الرقم القياسي لأسعار سنة الأساس × بيانات تاريخية وفقا لوحدة نقد إسمية

ولتوضيح طريقة التعديل نتبع المثال التالي:

مثال (01): إحدى الشركات أصدرت أسهم قيمتها 60000 وحدة نقدية مقابل حصولها على مخزون سلعي قيمته 60000 وحدة نقدية وكان الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة الجارية 105 وأن عملية التبادل حدثت عندما كان الرقم القياسي للأسعار 100 ، وبغرض أن نشاط هذه الشركة اقتصر على هذه العملية عندئذ تظهر الميزانية العمومية في نهاية العام متضمنة مخزون قيمته 60000 وحدة نقدية ورأس مال مستمر قدره أيضا نفس القيمة وفقا للقيمة الاسمية، وعند إعداد هذه الميزانية وفقا لقيمة النقد في نهاية السنة نتبع الإجراءات التالية:

المخزون وفقا لوحدة نقد نهاية السنة = 105/100×60000=63000 وحدة نقدية.

رأس المال المستثمر وفقا لوحدة نقد نهاية السنة هي:105/100×60000=63000 وحدة نقدية.

وبدلا من التعبير عن معامل التحويل في شكل كسر اعتيادي يمكن صياغته في شكل كسر عشري عن طريق إيجاد نسبة بين الرقمين، وفي العادة أحيانا يستخدم متوسط الرقم القياسي للسنة الجارية.

وبذلك حساب معامل التحويل عند التعديل:

معامل التحويل = (الرقم القياسي لنهاية السنة + الرقم القياسي لتاريخ التبادل)/2.

وعند إعداد القوائم المالية مقارنة عن عدة سنوات وبذلك تصبح بيانات كل السنوات قابلة للمقارنة لاعتمادها على وحدات نقد ذات قوة شرائية واحدة متجانسة.

مثال (02): نفترض أن شركة x اشترت مبنى بقيمة 500000 ون في سنة 2000 وحيث أن الرقم القياسي للأسعار كان 160 وفي نهاية سنة 2003 كان 200 وفي نهاية سنة 2004 أصبح 220.

المطلوب: تحديد قيمة المبنى نهاية سنتي 2003 و2004.

الحل:

للإفصاح عن قيمة المباني في ميزانية 2003 باستخدام وحدة النقد في نهاية تلك السنة تظهر كما يلي:

قيمة المبنى وفقا لوحدة النقد نهاية السنة هي 160/200 × 500000 = 625000.

وعند الإفصاح عن قيمة المباني في ميزانية سنة 2004 باستخدام وحدة النقد في نهاية سنة 2004 يجب أن تعدل قيمتها سنة 2003 على النحو التالي: قيمة المبنى وفقا لوحدة النقد نهاية السنة هي: 200/220 × 625000 = 687500 ون. وهناك طريقة بديلة يمكن تعديل قيمة المبنى بطريقة مباشرة كما يلي:

قيمة المبنى وفقا لوحدة النقد نهاية سنة 2004 هي: 160/220 × 500000 = 687500 ون.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن تظهر البيانات في الميزانية المقارنة في 2004/12/31 باستخدام قيمة وحدة النقد السائدة في نهاية سنة 2004 وذلك على النحو التالي:

السنة	2003	2004
قيمة المبنى (ون)	687500	687500

حيث يتضح من البيانات التي ظهرت في الميزانية أنه لم تحدث زيادة في حساب المباني خلال سنتي 2003 و2004. لأن القيمة تم تحديدها باستخدام وحدة نقد متجانسة القيمة وبذلك تتوفر في البيانات خاصية القابلية للمقارنة.

ويمكن كذلك توفير خاصية القابلية للمقارنة لبيانات السنة الجارية باستخدام قيمة وحدة النقد في سنة الأساس، ولكن الأجدر تعديل البيانات وفقا لقيمة وحدة النقد في السنة الجارية مع مستوى الأسعار في السنوات السابقة، ومثل هذه المعلومات تكون أكثر ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.

ولتوضيح الفكرة نفرض المثال التالي الذي هو عبارة عن ميزانية مأخوذة تم تعديل بياناتها وفقا لقيمة وحدة النقد في نهاية السنة الجارية. حيث نفترض أن الرقم القياسي لمستوى الأسعار في بداية السنة كان 190 وفي نهاية السنة أصبح 250، ونفترض أن مخزون آخر المدة تم شراؤه عندما كان الرقم القياسي 150، وكذلك نفترض أنه عند إصدار أسهم رأس المال كان الرقم القياسي 200.

الجدول رقم (2-1): الميزانية في 12/31/ن:

الأصول	التكلفة التاريخية (وحدة نقد إسمية)	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة (و ن إ)	الخصوم	التكلفة التاريخية (وحدة نقد اسمية)	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة (و ن إ)
الأراضي	30000	250/150	50000	رأس المال	80000	250/200	100000
المخزون	40000	250/200	50000				
العملاء	20000	/	20000	الموردون	10000	/	10000
النقدية	60000	/	60000	القروض	30000	/	30000
				أرباح محتجزة	30000	/	30000
المجموع	150000		180000	المجموع	150000		180000

المصدر: أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

ما يلاحظ على هذه الميزانية هو:

- لا تعدل الحسابات النقدية والعملاء والموردون والقروض لأنها عناصر نقدية ومحددة القيمة بغض النظر عن التغير في المستوى العام للأسعار وهو ما سوف نتطرق إليه في الفرع المقبل؛
- اقتصار التعديل على العناصر غير النقدية بالإضافة إلى أسهم رأس المال وتم التقييم باستخدام وحدة النقد السائدة في نهاية السنة وفقا للتغير في المستوى العام للأسعار وتمت عملية التعديل باستعمال المعادلة السابقة؛
- تم تعديل الأرباح المحتجزة بطريقة مباشرة لأنها تعكس محصلة التغيرات في المستوى العام للأسعار لذلك فقد ارتفع رصيدها من 30000 ون إلى 40000 ون وهو الأمر الذي يحافظ على توازن الميزانية.

الفرع الثاني: أسلوب تعديل البيانات المحاسبية للعناصر النقدية وفق التكلفة التاريخية المعدلة

لاحظنا في الفرع السابق أن التعديل اقتصر على العناصر غير النقدية بالإضافة إلى أسهم رأس المال بفرض إضفاء خاصية القابلية للمقارنة على المعلومات المحاسبية والمحافظة على رأس المال النقدي كما رأينا سابقًا أنه يجب التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية عند تعديل البيانات وفق مدخل التكلفة التاريخية المعدلة، وذلك لأن تعديل العناصر النقدية يسفر عن أثر مختلف.

ومع أن العناصر النقدية التي تظهر في الميزانية لا تحتاج إلى تعديل وفقا للتغيرات في المستوى العام للأسعار لأن طبيعتها تعتبر وحدات نقدية جارية، إلا أن هذه العناصر قد تحقق للوحدة الاقتصادية مكاسب أو تحملها خسائر في القوة الشرائية أثناء فترات التغير في المستوى العام للأسعار. فقد تحقق المؤسسة أرباح وقد تتحمل خسائر حسب صافي مركزها النقدي والذي يحدد بإيجاد الفرق بين أصولها النقدية والتزاماتها النقدية، وبذلك يتوقف تحقيق الوحدة الاقتصادية لصافي المكاسب أو تحملها لصافي خسائر في فترة معينة على ما إذا كان صافي العناصر النقدية موجبة أو سالبة، وتكون العناصر النقدية موجبة عندما تزيد الأصول النقدية على الالتزامات النقدية وتكون سالبة في حال العكس ولذلك يتوقف حدوث مكاسب أو خسائر على طبيعة المركز النقدي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2): طبيعة المركز النقدي

طبيعة المركز النقدي	حالة ارتفاع الأسعار	حالة انخفاض الأسعار
صافي المركز النقدي موجب	خسائر	أرباح
صافي المركز النقدي سالب	أرباح	خسائر

المصدر: أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

وطبقا للمحاسبة باستخدام وحدة نقد متجانسة حسب مدخل التكلفة التاريخية يجب تحديد الأرباح والخسائر في القوة الشرائية باستخدام وحدة النقد في نهاية العام.

ولتوضيح ذلك نستعين بالمثال السابق ونضيف بعض المعلومات، حيث نفترض أن المبيعات في السنة كانت 80000 ون والمشتريات بلغت 50000 ون ومصروفات العمليات بلغت 25000 ون، ونفترض أن هذه

الإيرادات والمصروفات حدثت على مدار السنة لذلك يحدد صافي المركز النقدي في أول جانفي وفي آخر ديسمبر من تلك السنة كما يلي:

الجدول رقم (2-3): صافي المركز النقدي

	أول جانفي	آخر ديسمبر
النقدية	50000	60000
العملاء	15000	20000
الموردون	(8000)	(10000)
القروض	(22000)	(30000)
صافي المركز النقدي	35000	40000

المصدر: أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

وحيث أن الرقم القياسي في بداية السنة كان 190 وأصبح في نهاية السنة 250.

- تعديل صافي المركز النقدي في بداية السنة باستخدام قيمة وحدة النقد في نهاية السنة ويتم ذلك كما يلي:

صافي المركز النقدي المعدل = 35000 × 190/250 = 46052.63 ون.

- تعديل البيانات المنطوية على العناصر النقدية التي حدثت خلال السنة باستخدام قيمة وحدة النقد في نهاية السنة، وتضاف أو تطرح البيانات المعدلة من صافي المركز النقدي في بداية السنة، وفي الغالب تزيد العناصر النقدية بالمبيعات وتنخفض بالمشتريات أو مصروفات العمليات. وبما أن هذه العناصر حدثت على مدار السنة فيجب استخدام نسبة الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة إلى متوسط الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تعديل البيانات المنطوية على العناصر النقدية

العناصر	التكلفة التاريخية (وحدة نقد اسمية)	معامل التحويل	التكلفة التاريخية المعدلة (وحدة نقد متجانسة)
المبيعات	80000	220/250	90909.10
المشتريات	(50000)	220/250	(56818.18)
المصاريف	(25000)	220/250	(28409.10)
الزيادة في صافي المركز النقدي	5000	220/250	5681.82

المصدر: أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

المطلب الثالث: أساليب مدخل التكلفة الجارية لعلاج التغيرات السعرية الخاصة للحد من أثر التضخم على القوائم المالية

رأينا في المطلب السابق أنه إذا تم تعديل التكلفة التاريخية باستخدام وحدة نقد متجانسة تتحقق للمعلومات المحاسبية خاصيتي القابلية للتجميع والمقارنة، ومع ذلك تظل التكاليف المعدلة تكاليف تاريخية وهي بذلك تفتقد للدلالة الاقتصادية ولا تعكس الحقائق الاقتصادية الجارية سواء كانت متعلقة بنتيجة العمليات أو المركز المالي ولإدراك هذا الموقف ينبغي التفرقة بين التغيرات السعرية العامة والتغيرات السعرية الخاصة، فهذه الأخيرة تشير إلى التغير النسبي في القيمة التبادلية لأصل معين بذاته في علاقته بالأصول الأخرى، إذا لم تكن تغيرات سعرية عامة وتحدث تغيرات الأسعار النسبية الخاصة بالسلع والخدمات الفردية لأسباب عديدة مثل التغيرات في أذواق المستهلكين أو التحسينات التقنية على المنتج المعين أو كنتيجة للتغيرات الطبيعية والاصطناعية. في عرض منتجات معينة، وهي أسباب لها آثارها على كل من الطلب على السلع المعنية والكمية المعروضة منها.

ومنه سوف نخصص هذا المطلب لدراسة مدخل التكلفة الجارية كأحد المداخل التي تهدف إلى قياس الدخل بما يؤدي إلى المحافظة على رأس المال المادي الحقيقي مما يعني المحافظة الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وكذلك سوف نتعرف على ما أوصى به مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي ونظرا لما يلقاه

هذه المدخل من تأييد من جانب الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية ويمكن حصر إجراءات تطبيقه والتي تستند إلى القواعد التالية:

- العناصر النقدية لا يتم تعديلها حيث أن الموجود منها عند التعديل للتكلفة الجارية يكون مقاسا على أساس قيمته الجارية في تاريخ التعديل؛
- يتم تحديد القيمة الجارية للأصل المراد تعديله، ويمكن أن يتم بالاسترشاد بقوائم الأسعار المنشورة بواسطة الجهات المنتجة للأصل أو بإعادة تقدير الأصل كل سنة أو كل دورة اقتصادية، أو باستخدام الأسعار المحددة استنادا إلى الأرقام القياسية المتخصصة التي تنشرها الجهات الحكومية؛
- يتم تحديد مكاسب وخسائر الحيازة المرتبطة بالعناصر غير النقدية ويجب التفرقة بين أرباح وخسائر الحيازة المحققة وغير المحققة.

الفرع الأول: تعديل البيانات وفقا للقيم الجارية مع استخدام وحدة نقدية اسمية

سوف نتطرق إلى مفهوم القيمة الجارية ونتطرق إلى المحاسبة وفقا للتكلفة الجارية فيما يلي[1]:

أولا: مفهوم القيمة الجارية: لا يوجد تعريف محدد للقيمة فقيمة أي شيء تتوقف على الغرض من تحديدها، فمصطلح القيمة عادة ما يلحق به وصف القيمة السوقية، الحالية، الجارية، العادية، الدفترية، صافي القيمة القابلة للتحقيق والقيمة المقدرة، وفي مجال المحاسبة المالية توجد ثلاثة مفاهيم أساسية للقيمة الجارية ونبين هذه المفاهيم بشيء من الوضوح فيما يلي:

1) **القيمة الحالية:** يتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت داخلة أو خارجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام معدل العائد الجاري، ويمكن استخدام هذا المفهوم بسهولة عند تقويم الحقوق والالتزامات المالية لا تحتاج إلى تنبؤ أو تقدير لأنها عناصر تعاقدية محددة القيمة والوقت، ويمكن خصم قيمة التدفقات النقدية المتوقعة والتعرف على قيمتها الحالية بدقة، ويعتبر هذا المفهوم من أفضل أسس القياس المحاسبي لأنه أدق تعبيرا عن مضمون القيمة الجارية.لكن يصعب استخدامه في تقويم العناصر الأخرى مثل المخزون والعقارات والمعدات لصعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة منها أو الفترة الزمنية لهذه التدفقات.

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-17.

2) **صافي القيمة القابلة للتحقيق:** يطلق على هذا المفهوم ما يعادل القيمة الحالية حيث يتم تقديرها عن طريق التنبؤ بسعر بيع الأصل مطروحا منه النفقات المتوقعة للتخلص منه، وبذلك هذا المفهوم يعتمد بصفة أساسية على أسعار البيع كأساس للتقويم والقياس المحاسبي، لكن لا يمكن استخدام هذه المفهوم في تقويم المخزون من المنتجات التامة ولا يتفق مع المخزون من مستلزمات الإنتاج.
3) **التكلفة الجارية:** يعتمد هذا المفهوم بصفة أساسية على أسعار الشراء كأساس للتقويم المحاسبي وبذلك فهو يتسق مع افتراض الاستمرار، ويعكس هذا المفهوم تكلفة إحلال أصل معين بأصل آخر مماثل له من حيث العمر الاقتصادي والطاقة الإنتاجية وكفاءة التشغيل، ويمكن تقدير التكلفة التاريخية بعدة طرق ولكن غالبا ما يتم تحديدها عن طريق تعديل التكلفة التاريخية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة، وغالبا ما تتوفر هذه الأرقام بالنسبة لمستلزمات ووسائل الإنتاج.

ثانيا: المحاسبة وفقا للتكلفة الجارية مع استخدام وحدة نقد إسمية: سوف نتبع نفس الإجراءات التي سبق استخدامها في المطلب السابق عند تعديل البيانات التاريخية بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ويعتبر هذا المدخل من أكثر المداخل قبولا عند المحاسبة وفقا لأساس التكلفة الجارية ولذلك فقد أوصى به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي باستخدامه عند إعداد القوائم المالية الإضافية التي تلحق بالقوائم المالية التقليدية.

لا يركز أساس التكلفة الجارية على الدخل الاقتصادي فقط ولكن يساعد على تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن حيازة الأصل. وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتحقق الدخل عند نقطة البيع طريقة المقابلة بين أسعار المبيعات والتكلفة التاريخية للبضاعة المباعة، أما في ظل المحاسبة وفقا للتكلفة الجارية يمكن إعادة تقويم الأصل خلال الفترة المحاسبية بصرف النظر عن بيعها وينتج عن هذا الاعتراف بأرباح أو خسائر نتيجة حيازة الأصل وهناك نوعين من الأرباح والخسائر عن الحيازة، أرباح أو خسائر الحيازة المحققة وأرباح أو خسائر الحيازة غير المحققة.

الفرع الثاني: محاسبة التضخم وفقا للتكلفة الجارية مع استخدام وحدة النقد متجانسة[1]

لا يوجد تعارض بين مدخل وحدة النقد المتجانسة ومدخل التكلفة الجارية ولا يعتبر أحدهما بديلا عن الآخر فكل منهما يعالج مشكلة مختلفة عن الأخرى، ولكن يختلف كلا المدخلين في أسلوب المحافظة على رأس المال فالمحاسبة وفقا لوحدة النقد المتجانسة (القيمة الجارية لوحدة النقد) تستهدف المحافظة على رأس المال النقدي، أما المحاسبة وفقا لأساس التكلفة الجارية فتستهدف المحافظة على رأس المال الحقيقي أو الاقتصادي ونتيجة لذلك ساد الاتجاه نحو الجمع بين المدخلين باعتبار أن مدخل وحدة النقد المتجانسة يأخذ بعين الاعتبار أثر التغيير في المستوى العام للأسعار ومدخل التكلفة الجارية يعكس أثر التغيرات في الأسعار الخاصة، ولذلك طبق المدخلان في مدخل يطلق عليه أساس التكلفة الجارية مع استخدام وحدة نقد متجانسة حيث يعتمد هذا الأسلوب على التكاليف التاريخية المعدلة ولا يختلف عن الأسلوب السابق في كيفية القياس إلا في تغيير وحدة النقد الاسمية بوحدة نقد متجانسة.

أما تطبيقه على القوائم المالية بصفة شاملة فهو يحتاج إلى دقة وعناية أكثر لإعداد هذه القوائم المعدلة. ويمكن الإشارة إلى أن اعتماد هذا الأسلوب التكلفة الجارية مع استخدام وحدة النقد المتجانسة أن لا تختلف أرباح أو خسائر القوة الشرائية على العناصر النقدية إذا قورنت بالأرباح والخسائر التي توصلنا إليها باستخدام أساس التكلفة التاريخية مع استخدام وحدة نقد متجانسة القيمة لأن صافي العناصر النقدية يظهر عادة بالقيم الجارية.

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر القوائم المالية المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي حيث أنه من خلالها يتم تصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد النتيجة النهائية لنشاطها من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية، رصيد الميزانية، وكذا أرباحها المحتجزة.

وقد تناولنا بالشرح القوائم المالية وفقا لمنظور معايير المحاسبة الدولية، أشكال القوائم المالية وطرق عرضها، وتبويب أهم العناصر فيها، بالإضافة إلى أدوات تحليلها.

وأخيرا تم التطرق إلى الأساليب المحاسبية والمالية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية التي تم عرضها ورغم اختلاف التقنية التي يعتمدها كل أسلوب فإنها جاءت بالشيء الجديد و أضافت على المبادئ المحاسبية بعض التعديلات، حيث أخذت بعين الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار وجعلت عناصر القوائم المالية تقيم بطريقة جديدة حسب كل أسلوب محاولة إعطاء صدق أكثر لأنها تستبعد أثر التضخم.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لإنعكاسات التضخم على القوائم المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون

تمهيد الفصل الثالث

بعدما تم التطرق في الفصول السابقة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة التضخم وأثرها على القوائم المالية، سنحاول في هذا الفصل معالجة هذه الإشكالية في ظل إطارها القانوني الذي اقتصر على كيفية تصحيح الأثر التضخمي لعناصر القوائم المالية بالاعتماد على البيانات السنوية.

حيث تم تسليط ضوء دراستنا الميدانية على مؤسسة مطاحن بني هارون–القرارم قوقة– باعتبارها من أهم المطاحن في ولاية ميلة وبما أن هذه الفكرة على علاقة مباشرة بالقوائم المالية للمؤسسة، ارتأينا أن تكون محاور دراستنا حول تحليل هذه القوائم المالية، والأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي تنعكس على الوضعية المالية للمؤسسة.

سنحاول من خلال دراستنا هذه تطبيقها بالاعتماد على القوائم المالية لسنة 2011 بغية التوصل إلى النتائج ما بعد التحليل، ومقارنتها مع البيانات المحاسبية لسنة 2012.

وسيضم الفصل الثالث المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–.
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون–القرارم قوقة-.
- المبحث الثالث: أثر التضخم على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–.

المبحث الأول: تقديم للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة الأم "سمباك"

الفرع الأول:التعريف بالمؤسسة الأم"سمباك"

سميت المؤسسة الأم لأول مرة باسم"سمباك" وتعني الشركة الوطنية الصناعية والغذائية ومشتقاتها حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى 1965/05/22 ويقع مقرها بالجزائر العاصمة، حيث كانت تعتمد على مركزية القرارات ونظرا لدورها الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسة للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وتمويل خزينة المؤسسة عرفت تعديلا جذريا سنة 1982 والمتمثل في إعادة الهيكلة التي شهدها السوق وذلك بتجزئة الوحدة الكبيرة إلى وحدات صغيرة حسب معايير معينة وبذلك انبثقت عنها مؤسسات جهوية مع تغيير بعض المؤسسات لاسمها من "سمباك" إلى "الرياض" و بها خمسة جهات منتشرة عبر الشمال الجزائري وهي كالتالي:

رياض بلعباس، تيارت، الجزائر، سطيف، قسنطينة وكل جهة مقسمة إلى فروع كما أن كل فرع ينقسم بدوره إلى وحدات وهذا التقسيم الذي يطرأ على شركة "سمباك" نظرا لما تتميز به بلادنا من طابع زراعي فيما يخص زراعة الحبوب والاستهلاك الواسع لها كان لابد من إنشاء مؤسسات أخرى تقوم بتحويل المادة الأولية إلى مواد قابلة للاستهلاك.

تترأس المؤسسة الأم خمس جهات أساسية منتشرة عبر الشمال الجزائري وكل مؤسسة جهوية لها فروع ووحدات خاصة بها ومن بين هذه المؤسسات الجهوية نجد ما يلي:

- رياض بلعباس؛
- رياض تيارت؛
- رياض الجزائر؛
- رياض سطيف؛
- رياض قسنطينة.

الفرع الثاني: عرض عام حول المؤسسة الجهوية رياض قسنطينة "مجمع سميد"

أنشأت مؤسسة مجمع سميد بموجب مرسوم 541.37.84 بتاريخ 1982/11/17 وهذا بعد إعادة هيكلة الشركة الوطنية سمباك –الجزائر– والتي تحولت إلى إسم الرياض قسنطينة ثم إلى إسم مجمع سميد في سنة 1998 وهي مؤسسة جهوية مختصة في صناعة المواد الأولية الغذائية من الحبوب ومشتقاتها مقرها الاجتماعي المنطقة الصناعية بالما الواقعة بحي بوالصوف ولاية قسنطينة حيث باشرت نشاطها لأول مرة في 1983/01/01 وتتفرع إلى عدة وحدات اقتصادية إنتاجية عبر 11 ولاية شرقية حيث قدر رأسمالها عند بداية النشاط بحوالي 1700000000 دج، وتحولت في سنة 1998 إلى شركة ذات أسهم وتحتوي على الأقسام التالية:

- شركة فرعية لصناعة الخمائر؛
- شركة فرعية للتحاليل الخاصة بالنوعية؛
- بالإضافة إلى 09 مطاحن.

بعد تحول اسمها إلى مجمع الرياض قسنطينة ثم إلى مركبات صناعية وتجارية وتغيرت التسمية إلى الوحدة الإنتاجية والتجارية وآخر تسمية لرياض قسنطينة هي"مجمع سميد" وكان هذا في سنة 2002.

ومن بين الفروع التابعة لها، فرع مطاحن بني هارون المتواجدة بالقرارم قوقة ولاية ميلة.

الفرع الثالث: المهام الأساسية لمؤسسة الرياض"مجمع سميد" وفروعها

أولا:المهام الأساسية

- تحضير وتصميم وثيقة البرنامج السنوي والشهري لإنتاج والتخزين والتوزيع؛
- ضمان توزيع منتجاتها في إطار القوانين والمشاريع المتبعة والمبرمجة والمقاييس المضبوطة والمسطرة من طرف الحكومة؛
- استغلال تسيير وتحسين الوحدات الإنتاجية للدقيق والفرينة والعجائن لنشاطها؛
- التكفل بتكوين مستخدميها؛
- دراسة ومتابعة دورات السوق وتطوراته.

ثانيا: الفروع التابعة لها: وتضم 10 فروع ومخبر جهوي على مستوى الشرق الجزائري:

- مطاحن بني هارون ميلة؛
- مطاحن السنابل سكيكدة؛
- مطاحن السيبوس عنابة؛
- مطاحن سيدي غريس أم البواقي؛
- مطاحن الأوراس باتنة؛
- مطاحن مرمرة قالمة؛
- مطاحن الحروش سكيكدة؛
- خمائر الشرق بوشقوف قالمة؛
- المخبر الجهوي قسنطينة.

ويقدر رأسمالها بـ 1700000000دج.

هذه المؤسسات لها اختصاص حدودي في الولايات التالية: قسنطينة، ميلة، سكيكدة، عنابة، باتنة، تبسة، خنشلة، سوق أهراس، الطارف، قالمة.

التسويق تتكفل به الوحدة الإنتاجية التجارية.

رأسمال اجتماعي لفرع مطاحن بني هارون يرجع إلى مستوى الحدود الخاصة بالمؤسسة التي تملك قدرة إنتاجية تقدر بحوالي 1000 قنطار/24سا من القمح اللين، و5400 قنطار/24سا من القمح الصلب.

المطلب الثاني: لمحة حول مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–

الفرع الأول: تقديم المؤسسة وأقسامها

إن محيط المؤسسة الجزائرية الاجتماعي والاقتصادي في عقد الثمانينات يختلف عنه في عقد الستينات والسبعينات وذلك لأن الدولة تبنت آليات جديدة كفيلة بتحقيق ذلك، فقد أولت اهتماما كبيرا بمؤسساتها الاقتصادية ووضعت برنامجا مسطرا ومنضما من أجل التحكم في هذا الوضع وتسييره وفق المتطلبات، إذ تمثل كل مؤسسة صناعية وتجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة ومن هذه النماذج نجد مؤسسة الرياض التي انبثقت في أول الأمر عن الشركة الوطنية"سمباك" التي تحولت فيما بعد إلى شركة ذات أسهم.

تأسست مؤسسة الرياض في 22 ماي 1965 كان مقرها في العاصمة حيث كانت تعتمد على مركزية القرارات ذات نظام اشتراكي، وفي سنة 1982 عرفت هذه المؤسسة تعديل جدري تمثل في إعادة الهيكلة التي يشهدها السوق وذلك بتجزئة الوحدات الصغيرة حسب معايير معينة،وانبثقت عنها مؤسسات جهوية هي:

الرياض الجزائر، الرياض سطيف، الرياض بلعباس، الرياض قسنطينة، الرياض تيارت ومنها انبثقت مؤسسة الرياض قسنطينة التي تشمل 11 ولاية إدارية وتقسم بدورها إلى:

- شركة فرعية لصناعة الخمائر؛
- شركة فرعية للتحاليل الخاصة بالنوعية؛
- بالإضافة إلى 9 مطاحن.

وبعدها تحول اسمها إلى مجمع الرياض ثم إلى مركبات صناعية وتجارية وتغيرت التسمية إلى الوحدة الإنتاجية والتجارية والمجمع أصبح يسمى "سميد" بعدما كان الرياض وتنقسم مؤسسة سميد إلى عدة فروع أهمها:

- فرع مطاحن سيبوس عنابة؛
- فرع مطاحن سيدي راشد؛
- فرع مطاحن غريس أم البواقي؛
- فرع مطاحن الأوراس باتنة؛
- فرع مطاحن خمائر؛
- فرع مطاحن العوينات تبسة؛
- فرع مطاحن الحروش سكيكدة؛
- فرع مطاحن الساحل سكيكدة؛
- فرع مطاحن بني هارون ميلة؛
- فرع مطاحن مرمورة قالمة.

الفرع الثاني: تعريف الوحدة الإنتاجية والتجارية

أولا: الموقع والمساحة: تقع هذه الوحدة بدائرة قرارم قوقة ولاية ميلة على الطريق الوطني رقم 27، الذي يربط بين ولايتي قسنطينة وجيجل، إذن فهو يحتل موقعا استراتيجيا هاما ويتربع على مساحة تقدر بـ 7 هكتارات هكتاران منها مغطاة تشمل سكنات للموظفين وتصل الرقم التسلسلي 431281 بمعنى: 43 رقم الولاية، 12 الشهر الذي بدأ فيه نشاط الوحدة، 81 السنة التي انطلقت فيها العملية الإنتاجية وقد بدأت أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت به في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة مجرية وشركة وطنية وكانت الوحدة ستبدأ نشاطها الإنتاجي في 1981 ونظرا لتأخر أجهزة المصلحة تم تأجيل العملية إلى غاية 1983/11/05.

ثانيا: الطاقة الإنتاجية: تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة بـ 1600 قنطار في اليوم أي بمعدل 66 قنطار في الساعة ويتم تموين الوحدة من طرف الديوان الوطني للحبوب ومشتقاتها وبعض الخواص.كما تتخص الوحدة في إنتاج الفرينة بنوعيها:

- فرينة الخبز ودقيق الخبز؛
- فرينة الممتاز؛
- فرينة إلى جانب النخالة وهي ناتجة عن عملية الطحن والغربلة.

يقدر عدد العمال الوحدة بـ 80 عامل بما فيها عمال الأمن والحراس، ونظام عمال الوحدة متواصل 24/24سا ويقوم بعملية التسيير والإنتاج هيكل إداري مكون من 10 مصالح تضمن السير الحسن والدقيق.

- مصلحة الصيانة؛
- مصلحة المستخدمين؛
- مصلحة المخبر؛
- مصلحة التجارة؛
- مصلحة الشؤون الاجتماعية؛
- مصلحة المشتريات؛
- مصلحة الأمانة؛
- مصلحة الإنتاج والبرمجة؛
- مصلحة المحاسبة والمالية؛
- مصلحة الأمن الوقائي.

الفرع الثالث: المعلومات الضرورية لتحديد هوية الوحدة

أولا: الموضوع العام: مطاحن بني هارون هي فرع من مؤسسة مجمع سميد وهي وحدة إنتاجية تختص في إنتاج مادة الفرينة والتي تعتبر المنتج الرئيسي إضافة إلى المنتج الثانوي والمتمثل في النخالة (بقايا الطحن) والتي تنتج عن عملية الطحن والغربلة.

ثانيا: حجم المؤسسة "عدد العمال والموظفين": تنقسم المؤسسة إلى عدة مصالح ولكل مصلحة موظفيها حيث يبلغ عدد عمال المؤسسة 80 عاملا يتوزعون على مختلف المصالح المكونة لها بالإضافة إلى 15 عاملا متقاعد. والجدول التالي يوضح كيفية توزيع العمال على مختلف مصالح الوحدة.

جدول رقم (3-1): كيفية توزيع العمال على مختلف مصالح الوحدة

الموظفين / اسم المصلحة	المنفذين	المهارات	إطارات المؤسسة	المتعاقدين مع المؤسسة	المجموع
الإنتاج	08	06	01	03	18
التجارة	02	08	01	01	12
الصيانة	00	04	00	02	06
الأمن	20	01	00	01	22
المشتريات	02	00	00	00	02
الإدارة	12	00	04	04	20
المجموع	44	19	06	11	80

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادًا على وثائق داخلية لمصلحة المستخدمين، مؤسسة مطاحن بني هارون -القرارم قوقة-.

ثالثا: رقم الأعمال السنوي: بلغ رقم الأعمال السنوي لسنة 2011، 325437500.43دج،

رابعا: المنتجات الرئيسية للمؤسسة: نشاط المؤسسة يتمثل في تحويل المادة الأولية المتمثلة في القمح اللين إلى مادة الفرينة والتي تعتبر المنتج الرئيسي بالنسبة للوحدة إضافة إلى المنتج الثانوي والمتمثل في مادة النخالة والذي يحقق هو الآخر رقم أعمال موجب، يساهم في زيادة ربح المؤسسة إضافة إلى ما يحققه المنتج الرئيسي السابق.

خامسا: أهم منتجات المؤسسة:

أ- الفرينة:

- فرينة الخبز 50 كلغ
- فرينة مكيفة 5 كلغ

- فرينة الخبز 25 كلغ
- فرينة مكيفة 2 كلغ

ب-النخالة:

- نخالة 40 كلغ

سادسا: الربح المحقق خلال 03 سنوات الأخيرة:

- سنة 2009: 31896330.88دج؛
- سنة 2010: 14201888.78دج؛
- سنة2011: 6829721.81دج.

سابعا: أهمية المؤسسة: لكل مؤسسة من المؤسسات أهمية وجدت لأجلها فأهمية مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة– تظهر في استعمال مادة الفرينة في صناعة الخبز والذي يعتبر مادة غذائية أساسية كما يتمثل حاجة من حاجات الإنسان الضرورية طوال السنة، وكذلك استعمالها من طرف محلات الحلويات والعجائن إضافة إلى بقايا الطحين أو ما يعرف بالنخالة والناتجة عن طريق عمليتي الطحن والغربلة فهي تستعمل كغذاء للحيوانات كالدواجن وغيرها وتوظيف هذا النوع من المشاريع يرجع إلى:

- كثرة الطلب عن هذا النوع من المنتجات فكان غرض المركب تغطية حاجات السوق وكذلك الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الفرينة؛
- نظرا لإتاحة الظروف المناخية من درجة الرطوبة والحرارة وكذلك الموقع الإستراتيجي لمزاولة مثل هذا النشاط الاقتصادي، فالوحدة تقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 27 مما يسهل التموين وكذا تسويق المنتج النهائي.

ثامنا: الشكل القانوني العام للمؤسسة: مطاحن بني هارون هي مؤسسة إنتاجية تجارية وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها 200000000دج، وتعتبر مؤسسة اقتصادية فرعية تابعة للشركة الجهوية مجمع سميد قسنطينة والتي كانت تسمى سابقا رياض قسنطينة. أنجزت في إطار التوازن الجهوي بطلب من وزارة الصناعة وذلك من طرف شركة مجرية "كومبلاكس".

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم ومؤسسة رياض قسنطينة

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم سمباك

الشكل رقم (3-1): مخطط يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم سمباك

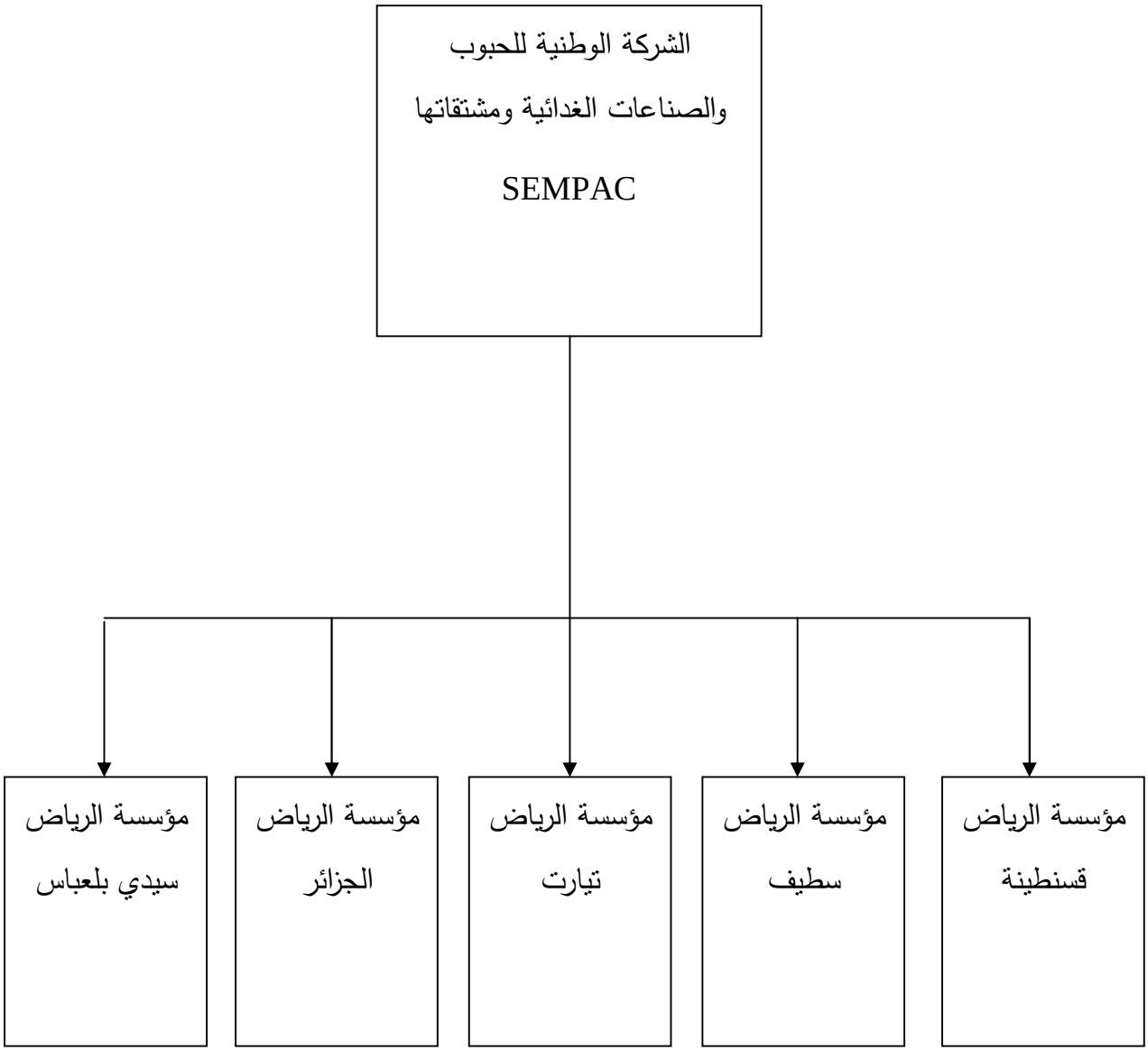

المصدر: مقدم من مصلحة التجارة للهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم –سمباك–

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرياض قسنطينة"مجمع سميد"

الشكل رقم (3-2): مخطط يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرياض قسنطينة "مجمع سميد"

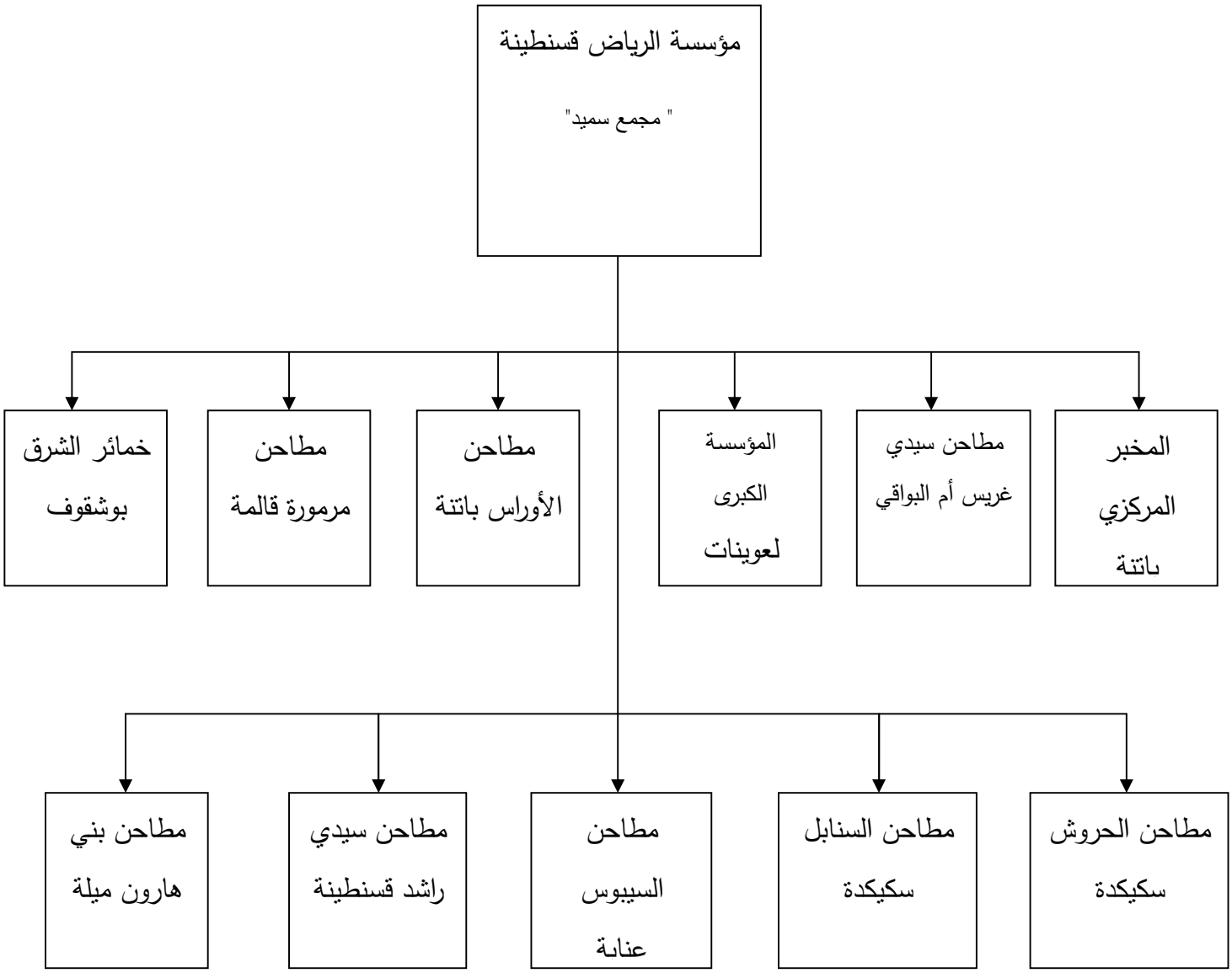

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة، مؤسسة الرياض قسنطينة "مجمع سميد"

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية القرارم قوقة

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية القرارم

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة والمالية للوحدة الإنتاجية والتجارية –القرارم قوقة–

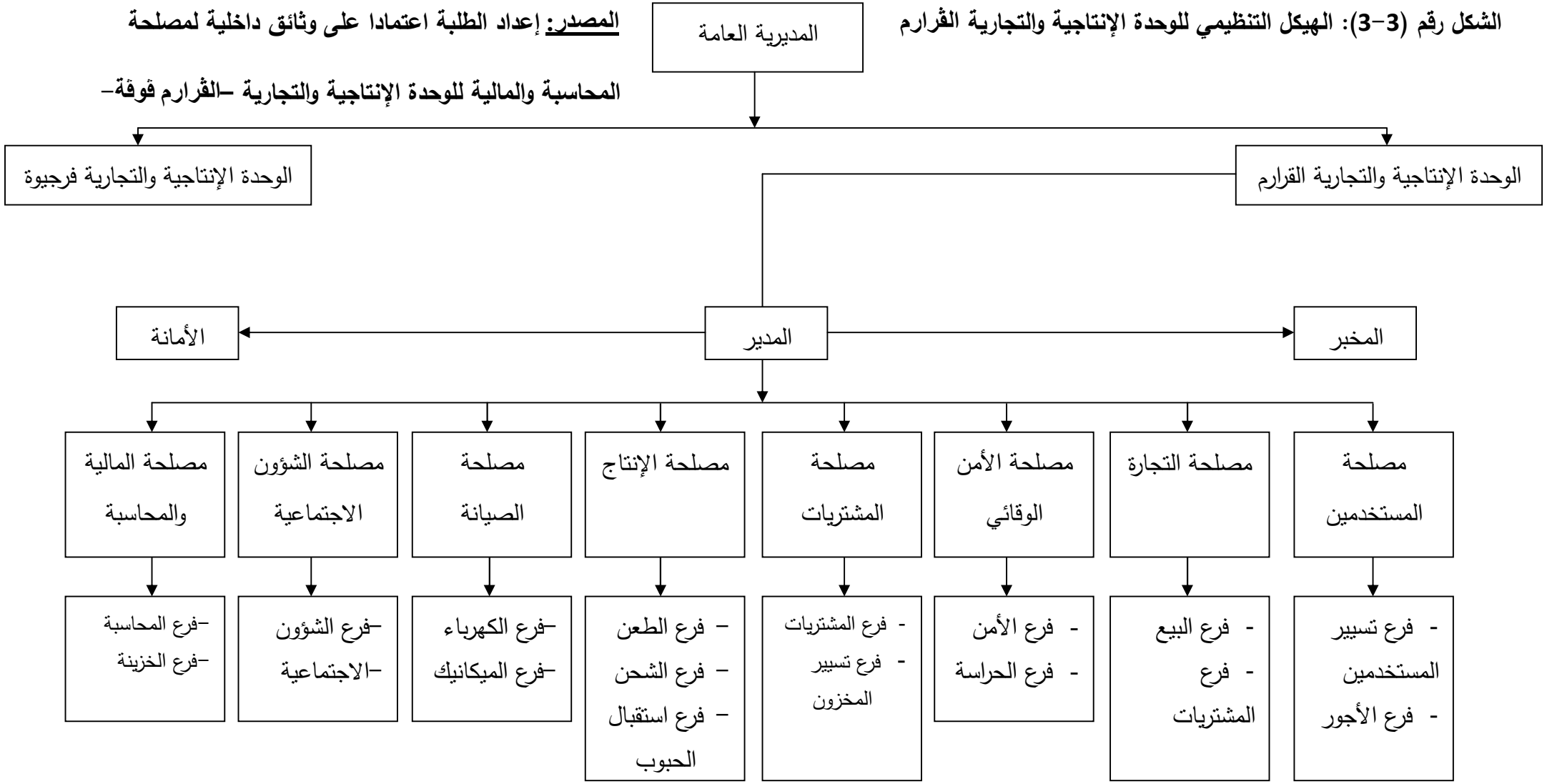

الفرع الثالث: دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية وهيكلها التنظيمي

أولا: دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية

تعريف مصلحة المحاسبة والمالية: خلال تربصنا بهذه الوحدة لاحظنا أن هذه المصلحة هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وإنما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة، ومن تم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي ومحاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحركات المالية وذلك ابتدءا من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والإيرادات الرامية لتصليحها كذلك إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع المحاسبة والمالية، إلى غاية إعداد الميزانية الختامية للوحدة مرورا بمراحل عديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح والخسارة، وهذه المراحل تتمثل في متابعة لكل المعاملات التي تتم مع الزبائن والموردين، حيث يتم بهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء والبيع، تلك التي تتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع المصالح بالوحدة. كما لها علاقة بالبنوك والموردين حيث يعد البنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية المتعامل الوحيد مع الوحدة، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الاستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت، وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق، بها 03 عمال.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمصلحة

الشكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية

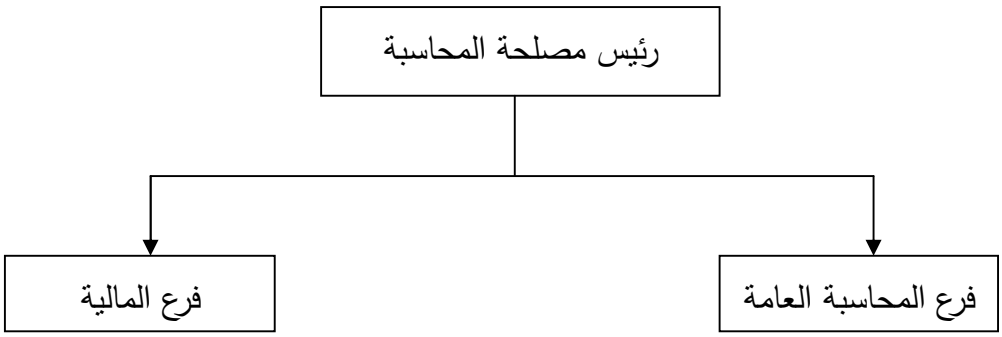

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادًا على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة، مؤسسة مطاحن بني هارون –الڤرارم ڤوڤة-

ثالثا: دور رئيس المصلحة: يسهر على تسيير المصلحة وتطبيق السياسات المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية إعداد الميزانية في نهاية كل دورة محاسبية، ومتابعة الحسابات وتحليلها أي كل شهر يقوم بتحليل حسابات المجموعة 3، 4، 5 مع توقيعها، كما يعمل على تنسيق النشاطات والتكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

- **فرع المحاسبة العامة:** يهتم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية وصحة المعلومات والتسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة حيث يستعمل 07 أرقام في الحسابات الأولى منها رئيسية والباقي فرعية بالوحدة، لا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثائق التالية: الفاتورة، مذكرة الإدخال(لا يمكن الاستغناء عنها في بعض الحالات)، إذن الطلبية.
- **فرع الخزينة (المحاسبة المالية):** يهتم بجميع الأمور المالية كدخول وخروج الأموال، استنادا على طلبيات التسجيل الآتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة، ويكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شيكات بنكية أو عن طريق الصندوق نقدا، أو عن طريق التحويلات البنكية وكمثال عن ذلك إعداد الشيكات لمصلحة المستخدمين كالسلفيات الاجتماعية ،كما يقوم بالتسديد للموردين وإجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق بمال ثابت، وحاليا يقدر بـ 600000000 دج من قبل المديرية العامة بعد تقديم طلب بذلك في وثيقة الإيرادات بالإضافة إلى المصاريف المستعجلة والتي تتجاوز 1500دج بالنسبة للمشتريات والخدمات، مصاريف المهام لا تقل عن 250000دج كل هذه العمليات يشرف على تسجيلها رئيس فرع المحاسبة يومية الصندوق ويومية البنك، حيث يبين فيها المصاريف التي يتم انفاقها والقيمة الحقيقية للرصد المتبقي.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون –القرارم قوقة-

المطلب الأول: التحليل العمودي والأفقي لقائمة الميزانية

الفرع الأول: التحليل العمودي لقائمة الميزانية

يمكن إجراء التحليل لقائمة الميزانية بطرق مختلفة حيث يمكن أن يتم ذلك بنسبة البنود إلى مجموع القائمة أو بنسبة كل مجموعة إلى بنود إجمالي القائمة أو نسبة كل بند إلى مجموعته. وتتحدد هذه الطرق حسب الهدف من التحليل وسنستعرض هذه الطرق بالشرح والتحليل من خلال الجداول التالية:

قدمت قائمة الميزانية لمؤسسة مطاحن بني هارون في الأعوام 2011–2012

جدول رقم (3–2): الميزانية المقارنة في الأعوام 2011–2012

الأصول

الأصل	ملاحظة	إجمالي N 2012	إهتلاك رصيد 2012	صافي N 2012	صافي N-1 2011
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبتات عينية		78 308,10	24 797,57	53 510,53	69 172,15
تثبتات معنوية		1 127 694 759,37	798 855 287,86	328 839 471,51	349 209 508,20
تثبيتات يجرى إنجازها					
تثبيتات مالية					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		5 008,00	/	5 008,00	5 008,00
ضرائب مؤجلة على الأصل		3 443 545,60	/	3 443 545,60	3 188 054,76
مجموع الأصول غير الجارية		**1 131 221 621,07**	**798 880 085,43**	**332 341 535,64**	**352 471 743,11**
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيد		12 187 840,19	690 931,16	11 496 909,03	11 664 186,14

حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن	49 336 997,17	14 220 844,16	35 116 153,01	27 049 782,54	
مدينون اخرون	3 214 365,05	/	3 814 365,50	3 684 865,50	
الضرائب و ما شابهها					
الخزينة	15 320 664,00	/	15 320 664,00	19 888 482,88	
مجموع الأصول الجارية	**80 059 866,41**	**14 911 775,32**	**65 748 091,54**	**75 253 835,05**	
المجموع الكلي للأصول	**1 211 281 487,48**	**813 791 860,75**	**398 089 627,18**	**427 725 578,16**	

الخصوم

الخصوم	ملاحظة	الدورة N 2012	الدورة N-1 2011
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال مستعاذ به			
علاوات واحتياطات/إحتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع		8565449,81	-8383134,34
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد		146037723,98	146037723,98
الربط ما بين الوحدات		103757449,62	137177777,85
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**258360643,41**	**274832367,49**
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية			
قروض استثمارية			2933669,73
ديون أخرى غير جارية			

ضرائب مؤجلة		27252066,60	37443816
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		34379609,65	34056871,37
مجموع الخصوم غير الجارية		**61631676,25**	**74434357,1**
خصوم جارية			
parafiscalité جباية خاصة بالحبوب céréalière			4413316,45
موردون وحسابات ملحقة		4935420,64	243171,30
عمليات المجمع		69259178,03	69259178,03
ضرائب		1615605,28	2371271,70
ديون أخرى		2287103,56	2171916,09
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية		**78097307,52**	**78458853,57**
المجموع الكلي للخصوم		**398089627,18**	**427725578,16**

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية، لمؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–

وسنقوم بإعداد قائمة التوزيع النسبي للمركز المالي للمؤسسة من العامين 2011–2012 ودراسة مصادر التمويل في المؤسسة خلال العامين المذكورين وإلقاء الضوء على هيكل الأصول من جهة أخرى، وللتعرف على مصادر التمويل للمؤسسة خلال العامين 2011–2012 وتوضيح هيكل الأصول فيها خلال نفس الفترة فإنه يجب على المحلل المالي أن يقوم بإعداد قائمة التوزيع النسبي للمركز المالي عن العامين المذكورين حيث يتم ذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): التحليل العمودي لقائمة الميزانية

الأصل	إجمالي N	إهتلاك/رصيد N	صافي 2012 N	صافي 2011 N-1	النسبة %	
					N	N-1
أصول غير جارية						
فارق بين الاقتناء المنتوج السلبي أو الإيجابي						
تثبيتات عينية	780308,10	24797,57	53510,53	69172,15	0,013	0,016
تثبيتات معنوية	1127694759,37	79855287,86	328839471,51	349209508,20	82,600	81,643
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5008,00		5008,00	5008,00	0,002	0,001
ضرائب مؤجلة على	3443545,60		3443545,60	3188054,76	0,860	0,745
مجموع الأصول غير الجارية	**1131221621,07**	**798880085,43**	**332341535,64**	**352471743,11**	**83,480**	**82,410**
أصول جارية						
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	12187840,19	690931,16	11496909,03	11664186,14	2,890	2,727
ديون الجباية الخاصة بالحبوب				12966517,99		3,032
الزبائن	49336997,17	14220844,16	35116153,01	27049782,54	8,820	6,324
مدينون آخرون	3814365,50		3814365,50	3684865,50	0,965	0,862
الخزينة	15320664,00		15320664,00	19888482,88	3,850	4,650
مجموع الأصول الجارية	**80659866,86**	**14911775,32**	**65748091,54**	**75253835,05**	**16,520**	**17,590**
المجموع الكلي للأصول	**1211881487,93**	**813791860,75**	**398089627,18**	**427725578,16**	**100**	**100**
الخصوم						
رؤوس الأموال الخاصة						
النتيجة الصافية			8565469,81	-8383134,34	2,150	-1,950
صافي نتيجة حصة المجمع 1						
رؤوس أموال أخرى/ترحيل من جديد			146037723,98	146037723,98	36,680	34,140

32,070	26,060	137177777,85	103757449,62			
64,250	64,900	**274832367,49**	**258360643,41**			**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**
						خصوم غير جارية
		2933669,73				قروض استثمارية سابقة
8,750	6,850	37443816,00	27252066,60			ضرائب مؤجلة على الخصم
7,960	8,640	34056871,37	34379609,65			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
17,400	15,480	**74434357,10**	**61631676,25**			**مجموع الخصوم غير الجارية**
						خصوم جارية
		4413316.45				parafiscalité céréalière جباية خاصة بالحبوب
0,060	1,240	243171,30	4935420,64			موردون وحسابات ملحقة
16,190	17,400	69259178,03	69259178,03			عمليات المجمع
0,550	0,410	2371271,70	1615605,28			ضرائب
0,510	0,570	2171916,09	2287103,56			ديون أخرى
18,350	19,620	**78458853,57**	**78097307,52**			**مجموع الخصوم الجارية**
100	100	**427725578,16**	**398089627,18**			**المجموع الكلي للخصوم**

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادًا على القوائم المالية المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية، مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة-

انطلاقا من نتائج جدول التوزيع النسبي لقائمة الميزانية يمكننا دراسة مصادر تمويل المؤسسة بالإضافة إلى هيكل الأصول انطلاقا من النسب المتحصل عليها.

أولا: فيما يخص مصادر التمويل في المؤسسة: حيث يوضح الجدول أن اعتماد المؤسسة على مصادر تمويلها الداخلية انخفض في العام 2012 لحساب مصادر التمويل الخارجي حيث شكل مجموع الخصوم الجارية في العام 2012 نسبة 19.62% من المجموع الكلي للخصوم بينما كانت 18.35% في العام 2011.

وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الديون الأخرى والموردون والحسابات الملحقة وهذا ما يؤكد لجوء المؤسسة إلى الاقتراض أو التعامل بالحساب خلال هذه الفترة.

ثانيا: هيكل الأصول: كما يمكن الجدول من توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال العامين 2011-2012 حيث كانت الأصول الجارية في العام 2011 تشكل 17.59 % من إجمالي الأصول بينما شكلت الأصول غير الجارية 82.41% من إجمالي الأصول إلا أن العام 2012 شهد تغيرا طفيفا في هيكل الأصول حيث زادت نسبة الأصول غير الجارية إلى 83.48%من إجمالي الأصول وانخفضت من جهة ثانية الأصول الجارية إلى 16.52% من إجمالي الأصول ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة المخزون قيد التنفيذ وارتفاع الديون السابقة للمؤسسة بشكل واضح.

الفرع الثاني: التحليل الأفقي لقائمة الميزانية

الجدول رقم (3-4): التحليل الأفقي لقائمة الميزانية

الأصول	2011		2012	
	المبالغ	%	المبالغ	%
الأصول غير الجارية		100		
تثبيتات معنوية	69 172,15	100	53 510,53	77,35
تثبيتات عينية	349 209 508,20	100	328 839 471,51	94,16
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5 008,00	100	5 008,00	100,00
ضرائب	3 188 054,76	100	3 443 545,60	108,01
مجموع الأصول غير الجارية	**352 471 743,11**	**100**	**332 341 535,64**	**94,28**
الأصول الجارية				
المخزون الجاري	11 664 186,14	100	11 496 909,03	98,56
ديون الجباية الخاصة بالحبوب	12 966 517,99	100		
الزبائن	27 049 782,54	100	35 116 153,01	129,82
مدينون آخرون	3 684 865,50	100	3 814 365,50	103,51

الخزينة	19 888 482,88	100	15 320 664,00	77,03
مجموع الأصول الجارية	**75 253 835,05**	**100**	**65 748 091,54**	**87,36**
المجموع الكلي للأصول	**427 725 578,16**	**100**	**398 089 627,18**	**93,07**
الخصوم	**المبالغ**	**%**	**المبالغ**	**%**
رؤوس الأموال الخاصة				
النتيجة الصفية	-8 383 134,34	100	8 565 469,81	
أموال خاصة أخرى	146 037 723,98	100	146 037 723,98	100
تحويلات بين الوحدات	137 177 777,85	100	103 757 449,62	75,63
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**274 832 367,49**	**100**	**258 360 643,41**	**94,00**
الخصوم غير الجارية				
ديون مالية استثمارية سابقة	2 933 669,73	100		
ديون أخرى غير جارية				
ضرائب	37 443 816,00	100	27 252 066,60	72,78
مؤونات ومنتجات	34 056 871,37	100	34 379 609,65	100,94
مجموع الخصوم غير الجارية	**74 434 357,10**	**100**	**61 631 676,25**	**82,80**
الخصوم الجارية				
الجباية الخاصة بالحبوب	4 413 316,45	100		
موردون وحسابات مرتبطة بها	243 171,30	100	4 935 420,46	
عمليات المجمع	69 259 178,03	100	69 259 178,03	100
ضرائب	2 371 271,70	100	1 615 605,28	68,13
ديون أخرى	2 171 916,09	100	2 287 103,56	105,30
مجموع الخصوم الجارية	**78 458 853,57**	**100**	**78 097 307,52**	**99,53**
المجموع الكلي للخصوم	**427 725 578,16**	**100**	**398 089 627,18**	**93,07**

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادًا على القوائم المالية المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية، مؤسسة مطاحن بني هارون –الڤرارم ڤوڤة-

ويلاحظ من الجدول السابق، أنه تم اتخاذ العام الأقدم 2011 سنة أساس وذلك لرصد التغيرات في العام 2012، لذا فقد أعطى الرقم 100 لمختلف بنود القائمة في سنة الأساس.

كما يلاحظ أن التحليل الأفقي يقوم بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنبا لجنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل المالي على أي منهما قد يكون مظللا في كثير من الأحيان. ويجب الإشارة هنا إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها، لذا فإننا يمكن ومن خلال الجدول استنتاج الحقائق التالية:

- سجل انخفاض في الأصول غير الجارية حيث أصبحت في العام 2012 ما يقارب 332341535.64 دج أي بانخفاض قدره 20130207.5 وبمعدل انخفاض 5.72 % عن العام الماضي وقد تركز هذا الانخفاض بشكل ملحوظ في التثبيتات المعنوية حيث انخفضت قيمة التثبيتات المعنوية من 69172.15 إلى 53510.53 أي بمعدل انخفاض 22.65% وزيادة على هذا تم انخفاض قيمة التثبيتات العينية كذلك من 349209508.20 إلى 328839471.51 أي بمعدل انخفاض 5.84 % .

المطلب الثاني: تحليل أرصدة جدول حسابات النتائج

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود قائمة جدول حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة ألا وهو رقم الأعمال أو إيرادات النشاط الرئيسي حيث يعطى الرقم 100 % وينسب إليها كلفة المبيعات...إلخ. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

إليك قائمة جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون للسنة المنتهية 2012/12/31 وطلب منك تجهيزها لإجراءات تحليل أرصدة جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (3-5): جدول حسابات النتائج لسنة 2012

البيان	ملاحظة	N 2012	N-1 2011
رقم الأعمال		309 249 214,23	321 731 904,88
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		43 200,00	624 600,00
الإنتاج المثبت			
Cession inter unités		-69292040,00	-61694600,00
إنتاج السنة المالية		**240 000 374,23**	**260 661 904,88**
المشتريات المستهلكة		171 088 450,50	178 762 240,40
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى		3 863 897,28	4 088 551,36
استهلاك السنة المالية		**174 952 347,78**	**182 850 791,76**
القيمة المضافة للإستغلال		**65 048 026,45**	**77 811 113,12**
أعباء المستخدمين		56 130 755,94	55 653 612,24
ضرائب ورسوم ومدفوعات مشابهة		2 631 985,68	2 435 069,32
الفائض الإجمالي للإستغلال		**6 285 284,83**	**19 722 431,56**
منتجات عمليات أخرى		7 901 802,64	1 904 061,18
أعباء عملياتية أخرى		90 011,10	300 000,32
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات		23 154 840,93	29 709 626,76
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات		7 175 994,12	
النتيجة العملياتية		**-1 881 770,43**	**-8 383 134,34**
منتوجات مالية			
أعباء مالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب		**-1 881 770,43**	**-8 383 134,34**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية		-10 447 240,24	

مجموع منتجات الأنشطة العادية		255 078 170,99	262565966,06
مجموع أعباء الأنشطة العادية		246 512 701,18	270949100,40
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**8 565 469,81**	**-8 383 134,34**
العناصر غير العادية منتوجات			
العناصر غير العادية أعباء			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية		**8 565 469,81**	**-8 383 134,34**
حصة الشركات الموضوعة			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية لمؤسسة مطاحن بني هارون –الڤرارم ڤوڤة–

وسنحاول انطلاقا من جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة دراسة أرصدته المختلفة ودراسة وتحليل المردودية بأنواعها.

وذلك بحساب مجموعة من النسب هي:

أولا: معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

2011 = −8383134.34 / 321731904.88 = −2.60 %

حيث تبين النتيجة الخسارة المحققة عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

8565469.81

2012 = ——————— = 2.76 %

309249214.23

أما بالنسبة لسنة 2012 نلاحظ تحسن في معدل المردودية التجارية مقارنة بسنة 2011 حيث تحولت الخسارة إلى ربح عن كل دينار من المبيعات.

ثانيا: معدل الاندماج:

القيمة المضافة

معدل الاندماج = ———————

رقم الأعمال

77811113.12

سنة 2011 ←——— معدل الاندماج = ——————— = %24.19

321731904.88

65048026.45

سنة 2012 ←——— معدل الاندماج = ——————— = %21.03

309249214.23

ثالثا: نسبة تجزئة القيمة المضافة:

أعباء المستخدمين

1- نسبة تجزئة القيمة المضافة = ———————

القيمة المضافة

55653612.24

2011 ←——— نسبة تجزئة القيمة المضافة = ——————— = %71.52

77811113.12

حيث نستنتج من النتيجة المتحصل عليها أن أعباء المستخدمين استنزفت 71.52% من القيمة المضافة للمؤسسة.

56130755.94

2012 ← نسبة تجزئة القيمة المضافة = ——————— = %86.29

650048026.45

أما بالنسبة لسنة 2012 نلاحظ ارتفاع في نسبة تجزئة القيمة المضافة وهذا راجع إلى ارتفاع أعباء المستخدمين وانخفاض في القيمة المضافة.

ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة

2- نسبة مصلحة الضرائب = ———————————

القيمة المضافة

2435069.32

2011 ← نسبة مصلحة الضرائب = ——————— = %3.13

77811113.12

2631985.68

2012 ← نسبة مصلحة الضرائب = ——————— = %4.04

65048026.45

نلاحظ من خلال النتيجتين السابقتين ارتفاع في نسبة مصلحة الضرائب وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة في سنة 2012.

الفائض الإجمالي للاستغلال

3- نسبة فائض إجمالي الاستغلال = ———————————

القيمة المضافة

19722431.56

2011 ← نسبة فائض إجمالي الاستغلال = ——————— = %25.35

77811113.12

$$\text{2012} \longleftarrow \text{نسبة فائض إجمالي الاستغلال} = \frac{6285284.83}{65048026.45} = \%9.66$$

نلاحظ بالنسبة لفائض إجمالي الاستغلال انخفاض كبير في نسبة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في الفائض الإجمالي للاستغلال والقيمة المضافة لسنة 2012.

رابعا: مؤشرات تطور نشاط المؤسسة

$$\text{1- نسبة تغير القيمة المضافة} = \frac{VA_n - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$$

$$= \frac{77811113.12 - 65048026.45}{65048026.45} = \% - 19.62$$

نلاحظ أن المؤسسة سجلت تراجع كبير في القيمة المضافة لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

$$\text{2- معدل هامش الربح} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{CA_{HT}}$$

$$\text{2011} = \frac{-8383134.34}{321731904.88} = \%-2.60$$

$$\text{2012} = \frac{8565469.81}{309249214.23} = \% 2.76$$

فيما يخص معدل هامش الربح فقد حققت المؤسسة ارتفاعا محسوسا مقارنة بسنة 2011 رغم انخفاض القيمة المضافة في سنة 2012.

المطلب الثالث: محددات التحليل العمودي والأفقي

الفرع الأول: محددات التحليل العمودي

- يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من منشأة أو في أحيان أخرى يتم إجراؤه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه.
- يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحدث على البند الرئيسي في القائمة، حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة.
- يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مؤوية وقد يكون كذلك في كثير من الأحيان مضللا، فعلى سبيل المثال عندما يلقي الضوء على تغير الوزن النسبي لبند من البنود، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند، وإنما قد يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي نسب إليها ذلك البند.

الفرع الثاني: محددات التحليل الأفقي

رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلا أنه لا يخلوا من بعض نقاط الضعف التي قد تؤثر على بعض استنتاجاته، وهي ما يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- نقاط ضعف ناتجة عن اختيار غير ملائم لسنة الأساس وهو ما قد يشوه نتائج التحليل سواء كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف الطبيعية التي قد تكون تخللتها، أما الظروف غير الطبيعية فقد يكون لها آثارًا جيدة استثنائية على سنة الأساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشجعة ومن جهة أخرى فقد يكون لهذه الظروف آثارا سلبية استثنائية مما قد يعكس نتائج جيدة غير حقيقية عند إجراء المقارنة، وهو ما يدفع الكثير من المحللين إلى تكوين سنة أساس بمواصفات ومعايير معينة تساعدهم في إنجاز التحليل وإجراء المقارنات اللازمة.
- نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيق ومضللة وتشويه استنتاجات المحلل، وعليه يجب على المحلل المالي عند إجرائه التحليل الأفقي أن يجمع بين إيجاد التغيرات المطلقة والتغيرات النسبية جنبًا إلى جنب.

المبحث الثالث: أثر التضخم على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–

المطلب الأول: أثر التضخم على عناصر قائمة الميزانية

بما أنه يتم المحاسبة وفق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهر التغير في القوة الشرائية للنقود فإن بنود الميزانية تتأثر بظاهرة التضخم النقدية منها وغير النقدية، خاصة العناصر غير النقدية لأنها تبقى في المؤسسة لفترة طويلة، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم تلك الآثار على مختلف بنود الميزانية.

الفرع الأول: الأصول غير الجارية

حيث نلاحظ ظهور الأصول غير الجارية في قائمة الميزانية والمقتناة منذ فترة طويلة بقيمة محاسبية دفترية تبتعد عن قيمتها الحقيقية بسبب مرور وقت طويل على اقتناءها وبسبب التقدم التكنولوجي الحاصل والارتفاع في الأسعار ونتيجة لذلك ينتج فارق كبير بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية، بحيث يصبح من غير المعقول الإبقاء على القيمة الأولى في الميزانية.فمثلا نلاحظ في ميزانية المؤسسة محل الدراسة أن التثبيتات العينية التي تم اقتناءها سنة 2011 بمبلغ 78308.10 دج بقيت تقيم بنفس القيمة في ميزانيات 2012 و 2013 بالإضافة إلى أن هذه القيم الإجمالية لهذه الأصول تحتوي على عناصر تم اقتناءها في فترات مختلفة.

كما يظهر أثر التضخم من حيث عدم كفاية أقساط الإهتلاك لاستبدال الأصول الثابتة بأصول جديدة لها نفس القوة الإنتاجية للأصول القديمة لماذا؟ لأن أقساط الإهتلاك السنوية حسبت على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة للأصول غير الجارية، فالإهتلاك من الناحية المالية يعد تخصيصا من أجل استرجاع المبلغ المنفق في شراء الأصل وذلك طيلة مدة حياته، ولكن من الضرورة إضافة اهتلاكات تكميلية الإهتلاكات المحسومة وقد يطلق عليها اهتلاكات استثنائية بغية المساعدة في تجديد الأصول الغير جارية، ومن تم المحافظة على المعنى الاقتصادي لقائمة الميزانية.

وهذه الإهتلاكات التكميلية تدخل ضمن المصروفات الاستثنائية، كما أن هذه الإهتلاكات قد لا تخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع المؤسسات على إتباع هذا الأسلوب بالتعجيل في حساب الإهتلاكات خلال فترة التضخم، وهذا حسب رأي المفكر ريفر لونج.

كما يظهر أثر التضخم في انخفاض أقساط الإهتلاك عن قيمتها الحقيقية إلى زيادة الربح التشغيلي مما يؤدي إلى ظهور أرباح مبالغ فيها بمقدار الفرق بين قسط الإهتلاك بناء على التكلفة التاريخية وقسط الإهتلاك بناء على التكلفة المعدلة.

كما يدفع تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار إلى المغالاة في العائد على رأس المال المستثمر بدرجة أكبر من المغالاة في صافي الربح، حيث يتم تضخيم بسط النسبة المتمثل في صافي الربح وتقليل مقام النسبة عن طريق تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية السوقية.

الفرع الثاني: المخزون السلعي

يتميز المخزون بعدم بقاءه فترة طويلة داخل المؤسسة، والتجديد والحركة المستمرة التي لا تسمح باتساع الفارق بين تكلفة التاريخية وقيمته الحالية وهذا في ظل الارتفاع البطيء للأسعار، ويتسع الفارق إذا حصلت قفزات سريعة في الأسعار، وعليه من غير الممكن الاعتماد على التكلفة التاريخية لتقييم المخزون، ولذلك عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون يمكن أن يقود إلى انخفاض كميته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية مهمة، كما يظهر المخزون في الميزانية في ظل انخفاض قيمة النقد بقيمة منخفضة وتزداد أهمية هذه القيمة أو تنخفض حسب معدل دوران المخزون ويحسب الطريقة المستخدمة في التقييم، لذا يتعين عادة تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد أقل من تكلفته التاريخية.

وما لاحظناه في ميزانيات المؤسسة محل الدراسة أنها تطبق هذه الطريقة في تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): تكوين مخصص لانخفاض قيمة المخزون

البيان	السنة	الإجمالي	الإهتلاكات والمؤونات	الصافي
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	2 009,00	20 575 122,20	3 123 805,02	17 451 317,18
	2 010,00	18 212 301,50	3 123 805,02	15 088 496,48
	2 011,00	16 490 756,37	4 826 570,23	11 664 186,40
	2 012,00	12 187 840,19	690 931,16	11 496 909,03
	2 013,00	12 826 022,42	668 091,51	12 157 930,91
المجموع		80 292 042,68	12 433 202,94	67 858 839,74

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادًا على وثائق داخلية لمصلحة المشتريات، مؤسسة مطاحن بني هارون – القرارم قوقة-

حيث نلاحظ من خلال الجدول انخفاض قيمة المخزون في كل مرة أو في كل سنة عن قيمته التاريخية. وتخصيص هذه المؤونات من طرف المؤسسة يرجع إلى الارتفاعات الطفيفة على الأسعار التي حدثت بين هذه الفترات وهذا ما اكتشفناه من خلال قائمة المدخلات لهذه المؤسسة من مختلف المواد الأولية وغيرها.

المطلب الثاني: أثر التضخم على أرصدة جدول حسابات النتائج

يؤدي تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود إلى تأثيرات على جدول حسابات النتائج وهذا كما يلي:

أولا: أرباح المؤسسة التي تظهر بالقوائم المالية أرباح صورية وليست حقيقية: تظهر إيرادات المؤسسة في القوائم المالية معبرًا عنها بوحدة النقد الحالية السائدة خلال العام، بينما تقابلها بعض المصروفات كالإهتلاكات وتكلفة المبيعات التي تظهر معبرا عنها بوحدات نقدية غير متماثلة هي خليط من الوحدات النقدية لفترات سابقة والسائدة خلال العام، وحتى يتم قياس أرباح المؤسسة على أساس سليم ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات استخدمت في سبيل الحصول على الإيرادات ويمكن أن تستخدم المؤسسة لهذا الغرض أحد الأرقام القياسية الخاصة لتعديل مصروفات وإيرادات المؤسسة لقياس القيمة الحقيقية لصافي الربح.

ثانيا: سداد ضرائب على أرباح صورية: إن إخضاع الأرباح المحققة من طرف المؤسسة للضرائب دون تعديل يؤدي جزئيا إلى تحمل رأس المال لهذه الضريبة وتقتطع منه علاوة وهو أمر يتسم بالخطورة لأنه يعني تعريض رأس المال للنقص وتعريض المؤسسة للخطر، فمثلا المؤسسة قامت بتقييم أصولها الجارية والغير جارية بقيمة تاريخية وهذا ما لاحظناه في قوائمها المالية مما يؤدي إلى تخفيض نسبة الأعباء التي تحملتها المؤسسة وبالتالي زيادة في الربح وهمية تؤدي إلى تطبيق ضرائب عليها مما يؤثر في رأس مالها.

ثالثا: تحديد سعر البيع في ضوء تكاليف تاريخية: إن استعمال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملائمة التكلفة المخصصة للإنتاج التي تعكس مستويات أسعار ماضية بالإيرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية مما يجعل سعر البيع لا يمثل التضحية الاقتصادية الحقيقية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المنتج. إلا أننا وفي محاولة للتقرب من مدير المؤسسة للاستفسار عن هذا الأمر صرح بأنه في بعض الأحيان تفرض الدولة على المؤسسة البيع بأسعار محددة من طرفها تعكس تماما التكلفة الحقيقية المنفقة على تلك المنتجات مما يجعل المؤسسة تتعرض لخسائر كبيرة وهذا ما لاحظناه في مختلف القوائم المالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: أسلوب تعديل البنود غير النقدية لقائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج

من خلال تحليلنا للقوائم المالية للمؤسسة ودراسة أثر التضخم على مختلف بنود قوائمها المالية، لاحظنا تأثر مختلف البنود غير النقدية بالتضخم مما دفعنا إلى اقتراح هذا الأسلوب لتعديل هذه البنود، ويتم التعديل وفق هذا الأسلوب كالآتي:

أولا: قائمة الميزانية: يمكن تعديل القيمة التاريخية لكافة البنود غير النقدية وفق المعادلة التالية:

$$\text{القيمة التاريخية المعدلة للبند} = \text{القيمة التاريخية الأساسية} \times \frac{\text{الرقم القياسي الحالي في تاريخ القوائم المالية}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}}$$

وللإشارة غالبا ما تكون هناك صعوبة في إيجاد أرقام قياسية في تاريخ نشأة كل بند وبالتالي يتم استخدام متوسط الأسعار القياسية بين أول السنة وآخرها، خاصة إذا لم تكن التقلبات في الأسعار جوهرية.

- **تعديل الأصول الثابتة (غير الجارية):** يتم عن طريق البحث عن التكلفة التاريخية بأسعار سنة الأساس ثم بعد ذلك نحولها عن طريق ضربها في الرقم القياسي لأسعار سنة القياس لنجد التكلفة التاريخية بأسعار سنة المقارنة.
- **تعديل الاهتلاك المتراكم للأصول الثابتة (غير الجارية):** إذا تم تعديل التكلفة التاريخية للأصول الثابتة للتقلبات في المستوى العام للأسعار فإن الأمر يقتضي تعديل الاهتلاك المتراكم للسنوات للأصل المعني وذلك حتى يصبح المقياس المستخدم مقياسا موحدا وذلك بالأرقام القياسية للأسعار.
- **تعديل حسابات المخزون:** إذا تدنت قيمة المخزون عن تكلفته الأصلية لأي سبب من الأسباب مثل التقادم أو تغيرات مستوى الأسعار، فإنه يجب إجراء تخفيض على المخزون لعكس هذه الخسارة، كما يمكن أن ننصح بتطبيق أو إتباع المؤسسة لطريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO).

ثانيا: قائمة جدول حسابات النتائج: يتم تعديل بنود جدول حسابات النتائج من القيم التي تم تسجيلها بها عند حدوثها إلى القيم حسب مستويات الأسعار في نهاية الفترة الحالية، ويتم التعديل بالخطوات التالية:

- حساب الاهتلاك على أساس قيم التكلفة التاريخية المعدلة؛
- تعديل العناصر التي يفترض أن تكون تمت على طول الفترة المالية مثل المبيعات والمشتريات باستخدام متوسط السعار القياسية؛
- حساب تكلفة البضاعة المباعة.

ملاحظة: إن القوائم المالية المقيمة والمعاد عرضها يجب أن تعتبر كمعلومات إضافية يتم تقديمها مرفقة بالقوائم المالية التاريخية التي تعتبر الأساس الذي مازال مقبولا في الحياة العملية.

كما يمكن أن نقترح على المؤسسة طرق أخرى لتعديل قوائمها المالية تم تناولها في المعيار المحاسبي الدولي IAS 29، أو الأخذ بالتجربة التي قامت بها الجزائر باتخاذ إجراءات محاسبية لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، ومن بين هذه الإجراءات ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 90-130 المؤرخ في 27 مارس 1990 الذي يلزم المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري القيام بإعادة تقييم استثماراتها (القيم الأصلية ومخصصات الاهتلاكات). بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 07-210، في سنة 2007، الذي يطلب من المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري بإعادة تقييم أصولها الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحددها خبير مؤهل، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة النفعية المتبقية للأصل ويتم إدراج فارق إعادة التقييم في حساب منفصل في الأموال الخاصة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا الميدانية للوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون بالقرارم قوقة، لاحظنا أن المؤسسة تطبق المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد وذلك منذ سنة 2010، لكنها تقتصر فقط على التسجيل المحاسبي وفقا لهذا النظام، حيث ومن خلال دراستنا الميدانية اكتشفنا أنها لا تقوم بتعديل بياناتها المالية المتأثرة بظاهرة التضخم، كما أنها تعتمد على المحاسبة العامة فقط لتحديد نتيجة الدورة، ولا تقوم باستخدام أي نظام لتكاليف الإنتاج، مما صعب علينا الحصول على المعلومات اللازمة.

لذلك ننصح مسيري المؤسسة بمحاولة تصميم وإتباع أو تطبيق نظام محدد من أجل تعديل قوائمها المالية وإعطائها صورة واقعية وحقيقية، كما يمكن أن ننصح مسيري المؤسسة بتطبيق نظام تكاليف لأجل معرفة ما تصرفه المؤسسة وما تستهلكه من موارد مالية لأجل إنتاجها اليومي أو الشهري أو حتى السنوي لأن ذلك سيمكنها من تحسين قدرتها الإنتاجية ومراقبة تكاليفها، كما يساعدها على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية لمستعمليها.

الخاتمة

الخاتمة:

من بين أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العالمي والتي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي نجد مشكلة التضخم.

إذ تؤثر هذه المشكلة على درجة تطور الدول واستقرارها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كونه يمس المستوى العام للأسعار ويدفعها للارتفاع باستمرار مما جعل أصول المؤسسات الاقتصادية أكثر عرضة للتضخم ويبرز ذلك استعمال مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعتمد على الموضوعية انطلاقا من القوائم المالية التي قامت بها المؤسسة كقائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج...الخ، والتي تعتبر بدورها المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، كما اقترح الباحثون الاقتصاديون مجموعة من الأساليب المحاسبية التي تسعى لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية، لذا فإن أهم رهان تواجهه المؤسسات الاقتصادية هو كيفية التصدي لهذه الظاهرة.

وعلى الرغم من صعوبة معالجة أثر التضخم على القوائم المالية والتي تعذر علينا دراسة كافة جوانبها نظرًا لغياب المعلومات الكاملة.

1-اختبار الفرضيات:

من خلال بحثنا الذي قمنا به في الجانب النظري تبين لنا أن التضخم هو الارتفاع أو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة معينة وهذا ما ينفي الفرضية الأولى التي فرضت أن التضخم هو ارتفاع في الأسعار فقط.

تتأثر بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج بظاهرة التضخم خاصة العناصر غير النقدية لأنها تبقى في المؤسسة لفترة طويلة وهذا ما يعكس صحة الفرضيتين الثانية والرابعة وذلك من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص تأثير التضخم على عناصر قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة–

وقد أثبت صحة الفرضية الثالثة من خلال تطرقنا في الجانب النظري إلى مختلف السياسات التي وضعها الاقتصاديون لمعالجة ظاهرة التضخم والتي تتمثل في: سياسات مالية ونقدية على المستوى الكلي بالإضافة إلى السياسة المحاسبية على المستوى الجزئي.

2- نتائج الدراسة:

- يحول التضخم بين المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية مما يفقدها قابليتها في إجراء المقارنات ولا تلاءم بشكل كامل في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمؤسسة.
- تعتبر القوائم المالية مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، تتوقف فاعليتها فيما تحتويه من معلومات مالية ومحاسبية ذات قيمة اقتصادية معتبرة تفيد في اتخاذ القرار.
- وجب على المعلومات المالية والمحاسبية أن تتصف بالخصائص النوعية المتمثلة في القابلية للمقارنة، القابلية للفهم... لكي تلبي الرغبات المتعددة والمختلفة لأصحاب المصالح مع المؤسسة.
- يجب على المؤسسات وعند تطبيقها لنظام محاسبي للتضخم أن تتقيد بمحدد " العائد المحدد والكلفة " أي أن تكون عوائد تطبيق هذا النظام أكبر من الآثار السلبية للتضخم على القوائم المالية.
- التجارب الدولية في معالجة آثار التضخم تنصب في محاسبة التضخم حسب التكلفة التاريخية المعدلة وحسب التكلفة الجارية واللتان أقرهما كذلك المعيار الدولي IAS 29.
- يؤدي مبدأ التكلفة التاريخية إلى عرض القوائم المالية تحتوي على قيم تاريخية تبتعد عن القيم الجارية لها وتفتقر إلى بعض العناصر الواجب تبيانها خاصة في العصر الحاضر الذي يتميز بظهور مشاكل وتطورات اقتصادية جديدة على المحاسبة مواكبتها والإفصاح عنها.

3- التوصيات:

استنادًا إلى الفصول المتناولة في المذكرة وبناءًا على النتائج المتوصل إليها يمكن أن تقترح ما يلي:

- ينبغي تطوير أساليب القياس المحاسبي التقليدية لكي تتلاءم مع التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار.
- ضرورة العمل على الجمع بين صفتي الموثوقية والملائمة عند إعداد المعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق احتياجات مستخدميها بشكل كبير.
- تكييف المعالجة المحاسبية مع ظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة تمس جميع اقتصاديات الدول.
- على المؤسسة محل الدراسة القيام بوضع مخططات مستقبلية تسعى من خلالها إلى تبني نظام المحاسبة التحليلية بغرض تجزئة التكاليف وتوزيعها على مختلف الوحدات والأقسام.
- إدراج مثل هذه المواضيع في البرامج الدراسية لطلبة المحاسبة خاصة فيما يخص تقنيات محاسبة التضخم.

4-أفاق البحث في الموضوع:

كآفاق للبحث في هذا الموضوع يمكن التطرق إلى هذا الموضوع من خلال دراسة قياسية لآثار التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

3- حسن محمد كامل، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1986.

4- حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الأولى، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1976.

5- خالد أحمد سليمان شبكة، **التضخم وأثره على الدين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

6- خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.

7- السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.

8- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

9- سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

10- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008.

11- ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2000.

12- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان " نظرة حالية ومستقبلية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

13- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)**، دار النشر جيطلي، الجزائر (برج بوعريريج)، 2009.

14- عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

15- عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.

16- محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

17- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008.

18- محمد الزيود وآخرون، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2009.

19- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي "شركات وأسواق مالية"**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

20- محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2007.

21- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

22- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

23- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

24- يونس حسن الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قار يونس، 1998.

- **الملتقيات:**

25- محمد عبد الحليم عمر، **المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الاسلامية**، ندوة حول: التضخم وآثاره على المجتمعات- الحل الإسلامي-، المنامة، البحرين، 29 أفريل - 1 ماي 1997.

26- ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17 و18 جانفي 2010.

27- أحمد قايد نور الدين، **الأساليب المحاسبية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013.

28- منور أوسرير ومحمد مجبر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي ، 2010.

-الرسائل والأطروحات الجامعية:

29- أمينة مقيمح وآخرون، **تأثير التضخم على حجم النفقات العامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011.

30- خولة زنداوي، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2012-2013.

31- صالح بونعاس وآخرون، **السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم**، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011.

32- سهام بن الشيهب وآخرون، **السياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم**، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011.

33- حسين كركاشه، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

34- صباح عجلان، **إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.

35- تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التصخم على النظرية القليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

36- حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

37- نصيرة عباسي، **تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة**، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

بالإضافة إلى:

38- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس سنة 2009.

39- زليخة كنيدة، **السياسة النقدية وأدواتها**، محاضرات مقياس سياسة مالية ونقدية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013-2014.

المراجع باللغة الفرنسية:

40- Ayed Amor**, Les états financiers**, (Tunis: C,L,E, 2001).

الملاحق

الملحق رقم (1):

قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج المقارنة

لسنة 2011

الملحق رقم (1): قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج المقارنة لسنة 2011

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**78 308,10**	**9 135,95**	**69 172,15**	
Immobilisations corporelles		**1 153 987 562,49**	**804 778 054,29**	**349 209 508,20**	**368 873 611,53**
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*5 008,00*		*5 008,00*	*40 000,00*
Impôts différés actif		*3 188 054,76*		*3 188 054,76*	*3 188 054,76*
Groupe d'actifs à externaliser					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 157 258 933,35	804 787 190,24	**352 471 743,11**	372 101 666,29
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		16 490 756,37	4 826 570,23	11 664 186,14	15 088 496,48
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréaliere		12 966 517,99		12 966 517,99	12 966 517,99
Clients		*49 823 828,24*	*22 774 045,70*	*27 049 782,54*	*27 138 110,31*
Groupe et associes					
Autres débiteurs		*3 684 865,50*		*3 684 865,50*	*3 464 373,50*
Impôts et assimilés					*11 910,98*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		*19 888 482,88*		*19 888 482,88*	*35 954 688,10*
TOTAL ACTIF COURANT		102 854 450,98	27 600 615,93	**75 253 835,05**	94 624 097,36
TOTAL GENERAL ACTIF		1 260 113 384,33	832 387 806,17	**427 725 578,16**	466 725 763,65

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-8 383 134,34	-11 960 134,80
Autres capitaux propres - Report à nouveau		146 037 723,98	146 037 723,98
Autre fonds propres(differences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités		137 177 777,85	181 915 994,29
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**274 832 367,49**	**315 993 583,47**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		**2 933 669,73**	**2 933 669,73**
Emprunts d'investissement		2 933 669,73	1 799 798,00
Crediteurs financiers- passif non courant			1 133 871,73
Autres dettes non courantes			
Dettes ratachées à des participation			
Impôts différés passif		37 443 816,00	37 443 816,00
Provisions et produits constatés d'avance		34 056 871,37	26 308 896,06
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**74 434 357,10**	**66 686 381,79**
PASSIFS COURANTS			
Parafiscalité cerealière		4 413 316,45	4 413 316,45
Fournisseurs et comptes rattachés		243 171,30	6 966 228,12
Operation Groupe		69 259 178,03	69 259 178,03
Impôts		2 371 271,70	1 851 308,22
Autres dettes		2 171 916,09	1 555 767,57
Trésorie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**78 458 853,57**	**84 045 798,39**
TOTAL GENERAL PASSIF		**427 725 578,16**	**466 725 763,65**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		321 731 904,88	243 746 167,29
Variation stocks produits finis et en cours		624 600,00	-3 337 200,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités		-61 694 600,00	-24 595 000,00
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**260 661 904,88**	**215 813 967,29**
Achats consommés		178 762 240,40	151 756 386,46
Services extérieurs et autres consommations		4 088 551,36	4 317 704,00
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**182 850 791,76**	**156 074 090,46**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**77 811 113,12**	**59 739 876,83**
Charges du personnel		55 653 612,24	42 757 998,98
Impôts, taxes et versements assimilés		2 435 069,32	1 671 975,22
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**19 722 431,56**	**15 309 902,63**
Autres produits opérationnels		1 904 061,18	409 606,88
Autres charges opérationnelles		300 000,32	615 829,35
Dotations aux amortissements et aux provisions		29 709 626,76	56 021 812,64
Reprise sur pertes de valeur et provisions			28 148 668,86
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**-8 383 134,34**	**-12 769 463,62**
Produits financiers			814 728,10
Charges financières			5 399,28
VI. RESULTAT FINANCIER			**809 328,82**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**-8 383 134,34**	**-11 960 134,80**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		262 565 966,06	245 186 971,13
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		270 949 100,40	257 147 105,93
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-8 383 134,34**	**-11 960 134,80**
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-8 383 134,34**	**-11 960 134,80**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (2):

قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج المقارنة

لسنة 2012

الملحق رقم (2): قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج المقارنة
لسنة 2012

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**78 308,10**	**24 797,57**	**53 510,53**	**69 172,15**
Immobilisations corporelles		1 127 694 759,37	798 855 287,86	**328 839 471,51**	349 209 508,20
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*5 008,00*		*5 008,00*	*5 008,00*
Impôts différés actif		*3 443 545,60*		*3 443 545,60*	*3 188 054,76*
Groupe d'actifs à externaliser					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 131 221 621,07	798 880 085,43	**332 341 535,64**	352 471 743,11
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		12 187 840,19	690 931,16	11 496 909,03	11 664 186,14
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréaliere					12 966 517,99
Clients		*49 336 997,17*	*14 220 844,16*	*35 116 153,01*	*27 049 782,54*
Groupe et associes					
Autres débiteurs		*3 814 365,50*		*3 814 365,50*	*3 684 865,50*
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		*15 320 664,00*		*15 320 664,00*	*19 888 482,88*
TOTAL ACTIF COURANT		80 659 866,86	14 911 775,32	**65 748 091,54**	75 253 835,05
TOTAL GENERAL ACTIF		1 211 881 487,93	813 791 860,75	**398 089 627,18**	427 725 578,16

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		8 565 469,81	-8 383 134,34
Autres capitaux propres - Report à nouveau		146 037 723,98	146 037 723,98
Autre fonds propres(differences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités		103 757 449,62	137 177 777,85
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**258 360 643,41**	**274 832 367,49**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			**2 933 669,73**
Emprunts d'investissement			2 933 669,73
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes ratachées à des participation			
Impôts différés passif		27 252 066,60	37 443 816,00
Provisions et produits constatés d'avance		34 379 609,65	34 056 871,37
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**61 631 676,25**	**74 434 357,10**
PASSIFS COURANTS			
Parafiscalité cerealière			4 413 316,45
Fournisseurs et comptes rattachés		4 935 420,64	243 171,30
Operation Groupe		69 259 178,03	69 259 178,03
Impôts		1 615 605,28	2 371 271,70
Autres dettes		2 287 103,56	2 171 916,09
Trésorie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**78 097 307,52**	**78 458 853,57**
TOTAL GENERAL PASSIF		**398 089 627,18**	**427 725 578,16**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifient Fiscal :

2012

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		309 249 214,23	321 731 904,88
Variation stocks produits finis et en cours		43 200,00	624 600,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités		-69 292 040,00	-61 694 600,00
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**240 000 374,23**	**260 661 904,88**
Achats consommés		171 088 450,50	178 762 240,40
Services extérieurs et autres consommations		3 863 897,28	4 088 551,36
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**174 952 347,78**	**182 850 791,76**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**65 048 026,45**	**77 811 113,12**
Charges du personnel		56 130 755,94	55 653 612,24
Impôts, taxes et versements assimilés		2 631 985,68	2 435 069,32
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**6 285 284,83**	**19 722 431,56**
Autres produits opérationnels		7 901 802,64	1 904 061,18
Autres charges opérationnelles		90 011,10	300 000,32
Dotations aux amortissements et aux provisions		23 154 840,92	29 709 626,76
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 175 994,12	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**-1 881 770,43**	**-8 383 134,34**
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**-1 881 770,43**	**-8 383 134,34**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-10 447 240,24	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		255 078 170,99	262 565 966,06
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		246 512 701,18	270 949 100,40
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**8 565 469,81**	**-8 383 134,34**
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**8 565 469,81**	**-8 383 134,34**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			